دور الجامعات المصرية في مكافحة الأمية: رؤية مستقبلية

د. عاشور أحمد عمري

مدرس أصول التربية – كلية التربية جامعة عين شمس

(الملخص)

تحقيقًا لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي تسعى إلى إعلان مصر خاليةً من الأمية، كان لابد من استثمار جهود كافة مؤسسات الدولة الحكومية والمدنية في مواجهة هذه المشكلة، ولا شك أن "**الجامعة**" تأتي في مقدمة هذه المؤسسات، التي يمكن أن تتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار في مكافحة الأمية، وفق الخطة الاستراتيجية لمحو الأمية ٢٠١٥– ٢٠٣٠، أملاً في إعلان مصر خالية من الأمية قبل عام ٢٠٣٠.

وعلى هذا الأساس، استهدفت الدراسة تقديم رؤية مستقبلية لدور الجامعات المصرية في مكافحة الأمية، وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على "**المنهج الإثنوجرافي**"؛ لرصد واقع دور الجامعات في مكافحة الأمية، من خلال ما أتاحته الظروف للباحث من تحقيق شرطي: "المشاركة، والملاحظة" لقضية الدراسة، وتدوين البيانات والمعلومات التي يستقيها الباحث من أداتي الملاحظة، والمقابلات، كما تم الاعتماد على "**المنهج الوصفي**" في تحليل الوثائق والبيانات، ولأدبيات ذات الصلة بقضية الدراسة.

وقد تضمن الجانب الميداني للدراسة: تعرف واقع الدور الحالي للجامعات المصرية في مكافحة الأمية، ورصد التحديات والمشكلات الداخلية والخارجية التي تعوق تفعيل الجامعة في مجال محو الأمية، من وجهة نظر المسئولين، وصولاً إلى طرح رؤية مستقبلية لتعزيز دور الجامعات في مكافحة الأمية بمصر. وقد وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

-رصد العديد من التحديات التي تواجه الجامعات في مجال محو الأمية، مثل: عدم وجود خطة موحدة لمشاركة الجامعات في مشروع محو الأمية، وضعف التنسيق بين الجامعات، وضعف التمويل، وعدم قناعة غالبية أعضاء المجتمع الجامعي (قيادات، وأعضاء، وطلاب) بجدوى مشاركة الجامعات في مكافحة الأمية.

-اقتراح رؤية مستقبلية لتعزيز دور الجامعات في مكافحة الأمية، وتحديد متطلبات وخطوات تنفيذها، بالإضافة إلى استشراف المعوقات التي من المتوقع أن تحول دون تحقيق الرؤية، ثم اقتراح سبل التغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: الأمية – الجامعات المصرية – خدمة المجتمع– تعليم الكبار.

Abstract:

The Role of Egyptian Universities in Combating Illiteracy: A Future Perspective

Dr. Ashour Ahmed Amry

According to Egypt Vision 2030 , which represents the way towards inclusive development , it has been clearly stated in one of its major objectives : the declaration of Egypt free of illiteracy. Therefore, all efforts exerted by state and civil institutions should be capitalized toward confronting the nagging problem of illiteracy. The expected role of the university in collaboration with the General Authority for Adult Education has become center stage in the proposed Strategic Plan for Literacy 2015 - 2030 to achieve the final goal : Egypt free from illiteracy before 2030.

Consequently, the study aimed at articulating a future perspective for the expected role of Egyptian Universities in combating illiteracy. In

order to achieve its objective , the study adopted the "ethnographic approach" to investigate the current role of Egyptian Universities , utilizing the status quo of the researcher which allow him to be " participant – observant " in all educational efforts. Furthermore , the study adopted the "descriptive approach" in analyzing all documents and data available, as well as related literature.

The field study included : identifying the current role of Egyptian Universities in combating illiteracy, monitoring internal and external challenges and problems facing them as exemplified by officials as well as involved parties. The field study reached major results , among which :

- Monitoring many of the challenges facing universities in combating illiteracy, such as : the lack of a unified plan for universities participation , poor coordination among university officials , weak funding , and the lack of conviction among most members of the university community (leaders – staff members – students) with regard to the value and the impact of the university participation in combating illiteracy.
- Proposing a future perspective to enhance the role of Egyptian Universities in combating illiteracy, setting all requirements as well as procedures for implementation , and monitoring the expected obstacles and how to overcome them.

Key words:

Illiteracy – Egyptian Universities – Community Service – Adult Education.

مقدمة

مـع حلـول الألفيـة الثالثـة، وفـي ظـل ثـورة تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة مترامية الأطراف، يعلم من في شرقها ما يحدث في غربها، ورغم سهولة الوصول إلى المعلومة مقارنة بالعقود والقرون السابقة، إلا أن الأمية لا تزال تنهش في جسد العديد من المجتمعات حول العالم، لاسيما الدول العربية، وغيرها من دول العالم الثالث، ومنها مصر. لقد صـارت مشكلة الأميـة مـن أهـم التحـديات التـي تعرقـل مسـيرة التنميـة المستدامة، وتدني مستوى المشاركة المجتمعية في كافة جوانب الحياة المختلفة، فضلاً عن كونها تشكل عائقًا أمام أعداد كبيرة من السكان من المشاركة الفاعلة للنهوض والتحرر من الفقر والجهل، إلى جانب أن الأميين لا يشكلون قوة اقتصادية واجتماعية معطلة فحسب، بل يمكن القول: إن الأمية تكبح فرص هؤلاء في التخلص من واقع البؤس والانغلاق، ومن ثم فإن هناك علاقة طردية بين تزايد معدلات الأمية، والفقر، والتخلف المعرفي والمهاري، وافتقاد الناس للخبرات والتجارب الحياتية التي تمكنهم من تحسين نوعية الحياة.

ومن هذا المنطلق، أصبحت هناك حاجة مُلحة للقضاء على الأمية في مصر– بوصفها مرضًا اجتماعيًا خطيرًا– وإعداد إستراتيجية تدفع تعليم الكبار إلـى الانتقـال الحقيقـي مـن مرحلـة محـو الأميـة الأبجديـة إلـى محـو الأميـة الحضارية، ومن الأمية كظاهرة تعليمية إلى الأمية كظاهرة اجتماعية، قائمة على الوعي والتمكين والتغير الاجتماعي، والتحول من محو الأمية بمفهومها التقليدي إلى المقاربة التنموية بأبعادها من أجل التمكين وخلق فرص عمل

منتجة تستهدف القضاء على الفقر، وتحقق المساواة بين الذكور والإناث، من أجل مستقبل أفضل[١].

وفي الآونة الأخيرة، أولت القيادة السياسية في مصر اهتمامًا بالغًا بضرورة تبني خطط واستراتيجيات جديدة لمحو الأمية، فتم وضع قانون خاص لمحو الأمية وتعليم الكبار: "**قانون (٨) لسنة ١٩٩١**"، الذي تم تعديله بالقانون (١٣١) لسنة ٢٠٠٩، والذي نص على: "أن محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطني، ومسؤولية على جميع المؤسسات الحكومية، والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني، في إطار خطة قومية تشرف على تنفيذها الهيئة العامة لتعليم الكبار"[٢]. كما نص "**دستور مصر ٢٠١٤**" في مادته (٢٥) على أن: "تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة"[٣].

وعلى الرغم من كل هذه الجهود، إلا أن معدل الأمية في مصر مازال مرتفعًا، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٧، إلى وجود ما يقرب من ١٨ مليون أميّ في مصر، بنسبة (٢٩٪) من السكان، في الشريحة العمرية (١٥ سنة فأكثر)، غالبيتهم من النساء والفتيات، كما تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية تقل في ظاهرها

---

١ – سعيد إسماعيل علي (١٩٩١): الأمية في الوطن العربي "الوضع الراهن وتحديات المستقبل"، عمان، الأردن، ص٣٧.

٢ – جمهورية مصر العربية (١٩٩٩): القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١، بشأن محو الأمية وتعليم الكبار، ط٦، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص٢١٠.

٣ – جمهورية مصر العربية (٢٠١٤): دستور جمهورية مصر العربية بآخر تعديلاته، المادة (٢٥)، القاهرة، مجلس الشورى.

بنسبة (١٪) كل عام[١]، وهي نسبة قليلة جدًا، لا تتفق ومتطلبات التنمية، مما يحتم على الهيئة العامة لتعليم الكبار، والجهات الشريكة العاملة معها في مجال محو الأمية وتعليم الكبار تكثيف الجهود، وتسريع الخطى؛ لتحقق الهدف المنشود، وهو إعلان مصر خالية من الأمية بالتزامن مع تحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وثمة اتفاق سائد في الأدبيات المرتبطة بالتعليم الجامعي – محليًا وعالميًا – على أن الجامعة تعد قاطرة التقدم، ومنارة التنوير، والقوة العقلية للمجتمع، حيث يناط بها ثلاث وظائف رئيسية هي: "**التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة**[٢]"، ورغم أهمية الوظائف الثلاثة للجامعة، إلا أن وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة، تعتبر الوسيلة الضرورية؛ لتحقيق رسالة الجامعة، ذلك؛ لأنها تتضمن في جوانبها أبعاد الوظيفتين الأخريين، فالجامعة لم تعد مجرد مصنع لمنح الشهادات، وتخريج الشباب ممن أنهوا برامج دراسية معينة بنجاح، كما لم تعد مستودعًا للمعرفة والمختبرات لإجراء البحوث، بل تطور عملها لتصبح مؤسسة مجتمعية شاملة تسعى لحل مشكلات المجتمع وتحقيق رفاهيته[٣]. كما يذهب البعض إلى أن وظيفة خدمة المجتمع يجب أن تغدو الوظيفة الأولى، بل والقائدة للتعليم الجامعي، بحيث يصبح التعليم موجهًا لخدمة المجتمع، والبحث العلمي بحثًا علميًا لخدمة المجتمع، وعلى هذا الأساس فإن

---

١ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧): الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة.

٢ – القانون رقم (٤٩)، لسنة ١٩٧٢: اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في ج.م.ع، ط ١٧ المعدلة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٢.

٣ – يوسف ذياب عواد (٢٠١٠): دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، رام الله، جامعة القدس المفتوحة، ص٣٢.

الجامعة يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة تجاه مجتمعها والانخراط في قضاياه وتبنيها، فالاهتمام بهذه الوظائف الثلاث كفيل بتقدم المجتمع في شتى الحقول، ويمثل ذلك قاعدة أساسية في بناء مجتمع المعرفة المنشود.

وفي هذا الإطار، طالبت "**منظمة اليونسكو**"، بضرورة أن تلعب الجامعات دورًا مهمًا في تحقيق الخطط الإستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار، والتعلم المستمر مدى الحياة، من خلال توفير التدريب المهني للمعلمين والعاملين في المجال، وفي إجراء البحوث، وتقديم الإرشاد والتوعية، والتدريب المهني للكبار والشباب[١]، كما ينبغي على المؤسسات البحثية بالجامعات النظر في كيفية تحقيق الارتباط الواجب بين محو الأمية وتعليم الكبار بالجوانب الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية للتنمية[٢]. كما نادت الإستراتيجيات الحديثة لتعليم وتعلم الكبار بأن تشتمل مساهمة الجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار على الآتي[٣]:

-إعداد القوى البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تعليم الكبار.

---

١ - **UNESCO** (1997): Universities and the Future of Adult learning, Germany, UNESCO Institute for Education, p.12.

٢ – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"(٢٠٠٩): حالة وتطور تعلم وتعليم الكبار في الدول العربية "تقرير توليفي إقليمي"، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ص٣٦.

٣ – انظر:

–المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠١): إستراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي، تونس، ص٢٧.

–الهيئة العامة لتعليم الكبار (٢٠١٤): الخطة الإستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار ٢٠١٤–٢٠٣٠، القاهرة.

-فتح فصول لمحو الأمية داخل الجامعة وخارجها من خلال الطلاب.
-قيادة حملات محو الأمية في الأقاليم التي توجد بها الجامعات.
-إجراء البحوث والدراسات النظرية والميدانية في مجال تعليم الكبار.
-فتح القنوات والشراكات مع المجتمع المدني في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

وهناك العديد من التجارب التي أكدت – بالفعل – أن استثمار طلاب الجامعات في مكافحة الأمية، يعد من أهم المنهجيات التي طُرحت في هذا الشأن، اعتمادًا على نجاح تجارب مماثلة في دول العالم مثل: "**دولة كوبا**" التي انخفضت الأمية فيها بنسبة (٦٠٪) خلال سنة واحدة من خلال الاعتماد على طلاب الجامعات، فضلاً عن العديد من تجارب الدول الأخرى مثل: "الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وإنجلترا، والمكسيك، وشيلي، والسلفادور، واستراليا، وماليزيا"، التي اعتمدت على طلاب الجامعات في محاربة الأمية خلال الإجازات الصيفية[١].

مشكلة الدراسة:

لما كانت مشكلة الأمية أحد هموم المجتمع، وأخطر المشكلات المجتمعية التي تحد من فاعلية الجهود التنموية بطريقة تهدد الاستقرار والتواصل المجتمعي، حيث تُقلص من الفرص والخبرات المتاحة والممكنة التي تضمن تنوع وعمق مشاركة الأفراد والجماعات في شؤون مجتمعهم وقضاياه؛ فإن الجامعات المصرية انطلاقًا من المسئولية المجتمعية التي تتبناها، ودورها

---

[١] – صلاح الدين خضر وآخرون (٢٠٠٩): فعالية برنامج تربوي مقترح لإكساب طلاب الجامعات المهارات التدريسية اللازمة وتأهيلهم للعمل كمعلمين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، المؤتمر السنوي السابع لمركز تعليم الكبار جامعة عين شمس: "إدارة تعليم الكبار في الوطن العربي"، ص ص٥٦٧، ٥٧٨.

في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وباعتبارها بيوت خبرة تضم قوى بشرية خلاقة من أساتذة وطلاب، يمكن أن يكون لها دور فعال في مواجهة مشكلة الأمية.

وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت – وما زالت تُبذل– في مصر خلال الفترة الماضية في مكافحة الأمية، إلا أن الأمية لازالت تمثل تهديدًا خطيرًا لعملية التنمية الشاملة للمجتمع، فما تزال نسبة الأمية في مصر مرتفعة، إذ تقدر – وفقًا لآخر الإحصائيات – بحوالي (**٢٩٪**) عام ٢٠١٧، أي ما يقرب من (**١٨ مليون أميّ**)، في الشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر[١]، مما يترتب على ذلك زيادة مشكلات مثل: البطالة، والإدمان، وبعض الأمراض الصحية، والمجتمعية، والاقتصادية، والسكانية بشكل يعوق حركة المجتمع نحو التنمية.

وتحقيقًا لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي تسعى إلى إعلان مصر خاليةً من الأمية، كان لابد من استثمار جهود كافة مؤسسات الدولة الحكومية والمدنية في مواجهة هذه المشكلة، ولا شك أن "**الجامعة**" تأتي في مقدمة هذه المؤسسات، التي يمكن أن تتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار في مكافحة الأمية، وفق الخطة الإستراتيجية لمحو الأمية ٢٠١٥– ٢٠٣٠، أملاً في إعلان مصر خالية من الأمية قبل عام ٢٠٣٠.

والجامعة باعتبارها قاطرة تقدم المجتمع، وأساس تطويره، وحل مشكلاته المختلفة؛ يمكن أن تقوم بدور الشريك الإستراتيجي للهيئة العامة لتعليم الكبار في مكافحة الأمية؛ لما تمتلكه الجامعة من إمكانات بشرية ومادية كبيرة، غير أن استقراء واقع ما تبذله الجامعات المصرية في مجال مكافحة الأمية، يشير إلى أن هذه الجهود مازالت جهودًا متناثرةً وغير مؤثرة، رغم خطورة مشكلة

---

[١] – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالهيئة العامة لتعليم الكبار: بيان بأعداد الأميين ونسبتهم في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر حتى ١/ ٧/ ٢٠١٧.

الأمية وتأثيرها على مختلف النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في مصر، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عدة أمور، من أهمها:

- عدم إدراك الجامعات للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه القوى البشرية بها من طلاب وأعضاء هيئة التدريس في مجال محو الأمية، كأحد أهم مجالات خدمة المجتمع والبيئة.
- مشاركة بعض الجامعات – دون غيرها– هذا الميدان بشكل فردي، وبدون تنسيق مع باقي الجامعات؛ مما كان له أثر ضعيف على مستوى الإنجاز، حيث لم تعد المساعي الفردية للجامعات المصرية في مجال محو الأمية تتماشى مع متطلبات التنمية.

وفي إطار سعي الباحث إلى التحديد الدقيق لمشكلة الدراسة؛ فقد أجرى مراجعة تحليلية لمجموعة من الدراسات السابقة، ذات الصلة بالقضية المركزية التي تتصدى لها الدراسة الحالية، ومن أبرز هذه الدراسات ما يلي:

دراسة "**إحسان الحديثي: ٢٠١٦**"[١]، التي استهدفت تفعيل دور طلاب أقسام علوم القرآن والتربية الإسلامية في كليات التربية في الجامعات العراقية في محو الأمية وتعليم الكبار بالعراق، وقد اعتمدت الدراسة على "**المنهج الوصفي**"؛ لتحليل الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، والاعتماد على بعض أدواته خلال الدراسة الميدانية، وقد تمثلت عينة الدراسة في نخبة من أساتذة الجامعات، والمستشارين، وصناع القرار، حيث بلغ عددهم

---

[١] – إحسان عمر محمد سعيد أحمد الحديثي (٢٠١٢): مساهمة طلبة كليات التربية في الجامعات العراقية في محو الأمية وتعليم الكبار في العراق "طلبة علوم القرآن والتربية الإسلامية إنموذجًا، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد (٣٥)، ص ص٢١٧–٢٤٧.

(٢٠)، وقد توصلت الدراسة إلى تقديم مجموعة من الإستراتيجيات لتفعيل دور الطلاب في محو الأمية، وآليات التنفيذ، كما يلي:

- قرار سياسي يضع محو الأمية على رأس الأولويات الوطنية عن طريق الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية– ورئاسة مجلس النواب– ورئاسة مجلس الوزراء).
- إنشاء مركز في كل كلية من كليات التربية العراقية مهمته الرئيسية المساهمة في خفض معدل الأمية، بالتنسيق مع المجلس الوطني الأعلى لمحو الأمية، وتكون لديه العديد من المهام.
- استحداث مقررات دراسية لمحو الأمية وطرائق تدريسها ضمن البرامج الدراسية في كليات التربية، تقسم على الأقسام، ومنها قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية.
- تحسين نوعية التعليم، وتطبيق قانون التعليم الإلزامي، جنبًا إلى جنب مع تطبيق قانون محو الأمية وتعليم الكبار.

واستهدفت دراسة "**فاطمة عياد: ٢٠١٨**"[١]، الكشف عن الدور المجتمعي الحالي للجامعة في تلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع المصري، لوضع رؤية مستقبلية لتفعيل هذا الدور وفق معايير المسؤولية المجتمعية للجامعة، وقد اعتمدت الدراسة على "**المنهج الوصفي**" في رصد وتحليل الدور المجتمعي لبعض الجامعات، وتحديد قائمة بأهم الاحتياجات التنموية للمجتمع المصري؛ للكشف عن ممارسات الدور الواقعي لبعض الجامعات المصرية في هذا الشأن. وقد أوضحت نتائج دراسة مدى تدني دور الجامعة تجاه مجتمعها،

---

[١]– فاطمة مصطفى عياد (٢٠١٨): الدور المجتمعي للجامعة في تلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع المصري "رؤية مستقبلية"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.

وانعزالها عن أداء هذا الدور في إطار من المسؤولية المجتمعية، وبالتالي صارت عاجزة عن تلبية احتياجات ومتطلبات مجتمعها؛ علاوة على عدم امتلاكها لأدوات وآليات ومعايير تُساعدها لأن تكون مسؤولة مجتمعيًا عن مجتمعها، ومن ثم خلصت الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية؛ لتفعيل الدور المجتمعي للجامعة لتلبية الاحتياجات التنموية، ووضع عدد من الآليات المقترحة؛ لتفعيل الدور المجتمعي للجامعة.

وتناولت دراسة "**داليا شفيق: ٢٠١٥**"[١]، دور الجامعة في تمكين طلابها من المشاركة المجتمعية؛ لتحقيق التنمية المستدامة"، وقد استهدفت تحديد علاقة المشاركة المجتمعية بالتنمية المستدامة، والتعرف كذلك على التحديات والمعوقات التي تحول دون ممارسة الشباب الجامعي للمشاركة المجتمعية، ثم عرض سيناريوهات مستقبلية؛ لتفعيل دور الجامعة في تمكين طلابها من المشاركة المجتمعية؛ لتحقيق التنمية المستدامة، وقد اعتمدت الدراسة على "**المنهج الإثنوجرافي**، وأسلوب دراسة الحالة"، من خلال القيام بعمل أربع دراسات حالة (ثلاثة طلاب، وطالبة واحدة)، كما تم استخدام عدة أدوات لجمع البيانات: (الملاحظة المباشرة، المقابلات المفتوحة، والمجموعات البؤرية). وقد توصلت الدراسة إلى رصد مجموعة من التحديات التي تواجه النظام الجامعي، وتعوقه عن تحقيق وظائفه وأهدافه من حيث المواصفات المهارية والمعرفية والوجدانية في تمكين طلابها من المشاركة في إحداث التنمية المجتمعية، القادرة على تلبية احتياجات المتعلم المتنوعة.

---

[١]- داليا حافظ شفيق المنهراوي (٢٠١٥): دور الجامعة في تمكين طلابها من المشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.

كما سعت دراسة "**عارف محيي الدين: ٢٠١٤**"[١]؛ لتعرف الواقع الحالي لجامعة إب في الحد من انتشار ظاهرة الأمية في المجتمع اليمني، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، في تحليل ونقد البرامج التي يقدمها قسم تعليم الكبار بكلية التربية بالجامعة، ومن ثم تقديم تصور مقترح لتعزيز هذا الدور. وقد انتهت الدراسة إلى مقترح باستحداث دبلوم تأهيلي في قسم تعليم الكبار بكلية التربية، جامعة إب، وأوصت الدراسة بتبني كليات التربية العربية وبخاصة اليمنية لهذا المقترح، والقيام بدراسات ميدانية مكملة، ومماثلة لهذه الدراسة، في مجال تقويم دور المؤسسات التعليمية في محو الأمية وتعليم الكبار.

واستهدفت دراسة "**عبد الله بيومي: ٢٠١٣**"[٢]، تحديد الأدوار المختلفة التي يمكن أن تؤديها كليات التربية في مجال محو الأمية في كافة المحافظات المصرية، وقد استخدمت الدراسة "**المنهج الوصفي**"؛ لوصف وتحليل واقع محو الأمية في مصر وما اكتنفه من صعوبات، وعرض التجارب السابقة لكليات التربية في هذا المجال، وصولاً إلى رؤية يمكن من خلالها تفعيل دور تلك الكليات، بحيث يمكن تعميمها على باقي كليات الجامعات. وقد توصلت الدراسة إلى تحديد عديد من الصعوبات التي واجهتها كليات التربية أثناء مشاركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في حملة محو الأمية، وقدمت الدراسة

---

[١] – عارف محمد علي مصلح محيي الدين (٢٠١٤): دور جامعة إب في محو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية اليمنية، المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز تعليم الكبار جامعة عين شمس: تقويم تجارب تعليم الكبار في الوطن العربي، القاهرة، في الفترة من ١٤– ١٧ أبريل، ص ص٨٧– ١٠٨.

[٢] – عبد الله بيومي وآخرون (٢٠١٣): تقويم دور كليات التربية في مواجهة مشكلة الأمية بمصر، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، العدد (١٤)، القاهرة، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.

بعض المقترحات؛ لتفعيل مساهمات كليات التربية في مواجهة مشكلة الأمية، من بينها:

- الاستفادة من إجازة نصف العام الدراسي (١٥ يوماً) في حصر الأميين في المناطق المختلفة (كل طالب في منطقته أو قريته أو مربعه السكني).
- يتم متابعة الطلاب وتقويم أدائهم من جانب أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في كليات التربية، ويتم تقسيمهم على الفصول ومراكز محو الأمية بالتنسيق مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار والمحليات.
- يقوم الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بإعداد الوسائل التعليمية المساعدة والتي تعاون الدارسين الكبار لسرعة فهم واستيعاب الدروس في مجال القراءة والكتابة والحساب.
- يمكن للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار الاستفادة من طلاب الفرقة الرابعة بكليات التربية الذين أنهوا امتحانات نهاية الدراسة، والاستعانة بهم كمعلمين بفصول محو الأمية.
- يكون لخريج كليات التربية الذي يبدي الرغبة في الاستمرار بالعمل بالهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار الأولوية في التعيين، كنواة جديدة من خريجي كليات التربية الذين درسوا تعليم الكبار نظرياً ومارسوه عملياً.

كما استهدفت دراسة "**أحمد الهبوب: ٢٠١٣**"[١]، وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات في مكافحة الأمية باليمن في ضوء التجارب العالمية،

---

[١] – أحمد غالب الهبوب: تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات اليمنية في مكافحة الأمية في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة، المؤتمر السنوي الحادي عشر لمركز تعليم

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، بشقيه: التحليل، والنقد؛ لدراسة واقع دور الجامعات اليمنية وكذلك الجامعات العربية والعالمية في مكافحتها للأمية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الوضعية الحالية بمنظومة البرامج والخدمات والمشروعات المرصودة لمواجهة الأمية بالجامعات اليمنية لا تواكب المتغيرات المتسارعة، كما أنها لا تعبر عن الاحتياجات والاهتمامات الحقيقية للأميين، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في الإستراتيجيات والخطط الأكاديمية للجامعة ، بما يعزز الدور التنموي للوظائف الثلاث للجامعة؛ حتى تستطيع أن تقوم بالدور المنوط بها في العملية التنموية الشاملة للمجتمع، كما طرحت مجموعة من الإجراءات؛ لتفعيل در الجامعة في مكافحة الأمية في اليمن، والحد من آثارها السلبية على عملية التنمية، من أبرزها:

-تشجيع كليات التربية على إعادة الكوادر المتخصصة في مجال محو الأمية، وتعليم الكبار، على أن توفر درجات وظيفية للمتخرجين من هذه التخصصات.

-تبني معايير لاختيار القيادات الإدارية والإشرافية المتخصصة في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

-تفعيل مبدأ الإلزام في التعليم الأساسي، وخفض عاملي الرسوب التسرب.

-إعادة النظر في إستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار، بما يضمن ارتباطها بالإستراتيجيات القطاعية الأخرى، وبما يكفل تفعيل دور الجامعات في تطوير هذه البرامج.

-تفعيل الشراكة بين الجامعة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص لمكافحة الأمية على مختلف المستويات.

الكبار جامعة عين شمس: الارتقاء بتعليم الكبار في الوطن العربي وصولاً لمجتمع المعرفة، القاهرة، في الفترة من ٢٧- ٢٩ أبريل ٢٠١٣، ص ص٤٥- ٨٦.

أما دراسة "**صلاح الدين خضر وآخرون: ٢٠٠٩**" [١]، فقد استهدفت تقديم برنامج مقترح لإكساب طلاب الجامعات المهارات التدريسية التي تمكنهم من العمل كمعلمين في مجال محو الأمية، وتقدير مدى فعالية البرنامج المقترح في محو أمية الدارسين الكبار، وقد اعتمدت الدراسة على "**المنهج الوصفي**"؛ وقد اقترحت الدراسة في نهايتها، برنامجًا قائمًا على إكساب الطلاب بعض المهارات التدريسية في ضوء ثلاثة معايير هي: "الأصول التربوية، والأصول النفسية والسيكولوجية لتعليم الكبار، والأصول التكنولوجية في التعليم".

أما دراسة "**هيا الرواف: ٢٠٠٨**"[٢]، فقد تناولت عرض الأساليب التي اتبعتها جامعات بعض الدول في القضاء على الأمية، والوصول إلى توصيات قد تساعد الجامعات العربية في تحسين دورها في مجال القضاء على الأمية، وقد استخدمت الدراسة "**أسلوب الاستقصاء والتحليل**" للأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة، وتجارب الدول حول دور الجامعات في القضاء على الأمية، وقد أسفرت الدراسة عن بعض التوصيات التي قد تحسن دور الجامعات في القضاء على الأمية، من أهمها ما يلي:

-ألا يقتصر دور الجامعات العربية على مجرد تقديم برامج التعليم المستمر، بل لابد أن يكون لها دور فعال في القضاء على الأمية الأبجدية.

-على الجامعات تأصيل علم تعليم الكبار بحيث يصبح له أطر مرجعية واضحة.

---

[١] - صلاح الدين خضر وآخرون، مرجع سابق، ص ص٥٦٧، ٥٧٨.

[٢]- هيا بنت سعد الرواف (٢٠٠٨): دور الجامعات في القضاء على الأمية على ضوء خبرات بعض الدول، المؤتمر السنوي السادس، لمركز تعليم الكبار جامعة عين شمس: "تطوير برامج ومناهج تعليم الكبار في ضوء الجودة"، القاهرة، ص ص٧٥٩ - ٨١١.

-أن تتوافر لدى الجامعات ميزانية مخصصة؛ للقيام بدور فعال في القضاء على الأمية.

-أن تتبنى الجامعات خطة إستراتيجية توضح فيها كيفية مشاركتها في القضاء على الأمية بأنواعها، مع التركيز على الأمية الأبجدية.

واستهدفت دراسة "**هدى حسن : ٢٠٠٦**"[١]، تحليل جهود وخبرات الجامعات المصرية مجال محو الأمية؛ للوقوف على أسباب نجاح أو فشل تجاربها في مجال محو الأمية. وقد اعتمدت الدراسة على "**المنهج الوصفي**"؛ لوصف وتحليل جهود الجامعات في مجال محو الأمية، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ما يلي:

-إن الجامعات المصرية لم تهتم بقضية الأمية إلا مؤخرًا على الرغم من أن قضية الأمية في مصر بدأت منذ زمن بعيد.

-ضعف التنسيق بين جهود الجامعات والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بمجال محو الأمية.

-يمثل ضعف التمويل أحد المعوقات الأساسية التي تحد من جهود كليات التربية في محاربة الأمية.

-ضعف الإمكانات المادية وعدم توافرها ممثل: قاعات التدريس، والمقاعد، والإضاءة الجيدة، والوسائل التعليمية .. إلى غير ذلك.

-إعطاء الأولوية للعمل في مشروعات محو الأمية عند تكليف خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

---

[١] - هدى حسن حسن (٢٠٠٦): جهود الجامعات المصرية في مجال محو الأمية "دراسة تحليلية"، المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي: الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين "الواقع والرؤى"، القاهرة، في الفترة من ٢٦-٢٧ نوفمبر، ص ص٢٣٩- ٣١١.

وتناولت دراسة "**أحمد فاروق: ٢٠٠٤**"[١]، قضية تنمية اتجاهات الفتاة الجامعية نحو المشاركة في برامج محو الأمية باستخدام الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، وذلك من خلال العمل على تحسين الأداء المعرفي لدى الفتاه الجامعية نحو المشاركة في برامج محو الأمية، وزيادة شعور الفتاه الجامعية بأهمية المشاركة في برامج محو الأمية، وصقل الكفايات المهنية التي تمكن الفتاه الجامعية من المشاركة في برامج محو الأمية. وقد انطلقت الدراسة من فرضية فرضية مؤداها: "وجود علاقة إيجابية بين التدخل المهني باستخدام الممارسة العامة، وتنمية اتجاهات الفتاة الجامعية نحو المشاركة في برامج محو الأمية"، وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من العوامل والاعتبارات التي تساهم في تفاقم مشكلة محو الأمية، وتزايد معدلاتها وتنوع أشكالها، من أبرزها:

-العوامل المرتبطة بالمؤسسات المجتمعية: وقدرة ما تنتجه من برامج وخدمات ومشروعات على إشباع الاحتياجات التعليمية للسكان الريفيين، وتمكنهم من اكتساب معارف ومهارات وتجارب وخبرات تعليمية تواكب المتغيرات العالمية والمحلية.

-العوامل المرتبطة بشخصية الفتاة الجامعية؛ وتدفعها نحو العزوف عن المشاركة في برامج محو الأمية.

-الشوائب الثقافية المرتبطة ببعض القيم، والتقاليد، الثقافية بمشاركة الفتاة الجامعية في برامج محو الأمية.

---

[١] – أحمد فاروق محمد صالح (٢٠٠٤): "الممارسة العامة وتنمية اتجاهات الفتاة الجامعية نحو المشاركة في برامج محو الأمية – دراسة مطبقة على ريف محافظة الفيوم. متاح على الموقع التالي:
http://fayoum.edu.eg/SocialWork/FieldsofSocialWork/pdf/DrAhmed9.pdf

-العوامل المجتمعية المرتبطة بالنظم المجتمعية، مثل: النظام الإعلامي، والديني، والسياسي، والاقتصادي، وقدرتها على تعبئة أو تمكين الفتاة الجامعية من المشاركة في برامج محو الأمية.

وقد توصلت الدراسة، إلى أن برنامج التدخل المهني باستخدام الممارسة العامة قد ساهم في إحداث تنمية سلوكية مقصودة، تساهم في زيادة مشاركة الفتاة الجامعية في برامج محو الأمية، حيث عمد البرنامج إلى تمكين الفتاة الجامعية من اكتساب مهارات وتجارب وخبرات نوعية تمكنها من أداء أدوارها المنوطة بها في مواجهة مشكلات وقضايا مجتمعها.

أما دراسة "**مديحة فخري: ٢٠٠٢**"[١]، فقد استهدفت الوقوف على الوضع الراهن لدور جامعة حلوان تجاه التخطيط لبرامج محو أمية الإناث بمنطقة حلوان، ثم وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في التخطيط لبرامج محو الأمية الوظيفية للإناث، من خلال التعرف على احتياجات واتجاهات الإناث الأميات، وفقًا للواقع الديموجرافي لمنطقة حلوان، ومن ثم رفع مستواها الثقافي والمعيشي في ضوء هذا الواقع. وقد اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي**؛ لوصف الظاهرة محل الدراسة، مستعينة ببعض أدوات هذا المنهج، مثل: "المقابلات، والاستبانات"؛ لرصد الممارسات السائدة، والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود بعض القصور في قيام جامعة حلوان بدورها تجاه التخطيط لبناء برامج محو الأمية الوظيفية للإناث بمنطقة حلوان، وقد قدمت الدراسة تصورًا لما يمكن أن تقوم به الجامعة في هذا المجال على ضوء مجالات خدمة المجتمع، واحتياجات

---

[١] – مديحة فخري محمود محمد (٢٠٠٢): دور جامعة حلوان في التخطيط لبناء برامج لمحو الأمية الوظيفية للإناث بمنطقة حلوان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة حلوان.

واتجاهات الإناث الأميات بمنطقة حلوان، وتمثل هذا الدور في الجوانب التالية: "البحث العلمي – المؤتمرات العلمية – الندوات – بناء البرامج – الإعلام – الاستفادة من الطلاب – مراكز خدمة المجتمع".

وكشفت دراسة "**عبد العزيز الطويل: ١٩٩٩**"[١]، عن دور الجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، من خلال استقراء آراء المشاركين من أعضاء هيئة التدريس والطلاب في مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار، وقد استخدمت الدراسة "**المنهج الوصفي**"، معتمدة على أداة الاستبانة والمقابلة، وتوصلت إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها تفعيل دور الجامعات في مجال محو الأمية، من أبرزها: "إدراج فلسفة محو الأمية وتعليم الكبار ضمن فلسفة الجامعات وتوجهاتها، وأن تكون هناك خطة قومية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار على مستوى الجامعات؛ للاسترشاد بها في وضع تشريع ينظم دور الجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وإنشاء آلية؛ لتحقيق التنسيق والتكامل بين مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار التي تضطلع بها الجامعات، وربط مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار في الجامعات بالتنمية الريفية في الأقاليم نطاق كل جامعة، وتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار.

وسعت دراسة "**محمد جاد الرب: ١٩٩٩**"[٢]، إلى تحليل دور الجامعة في مجالات تعليم الكبار من حيث مبررات هذا الدور، وواقعه في الجامعات

---

[١] – عبد العزيز عبد الهادي الطويل (١٩٩٩): تطوير دور الجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار: "دراسة تقويمية"، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

[٢] – محمد جاد الرب عبد الله (١٩٩٩): دور الجامعة في مجالات تعليم الكبار: دراسة ميدانية على جامعة جنوب الوادي"، مجلة كلية التربية جامعة أسوان، العدد (١٣)، ديسمبر.

المصرية، والاتجاهات العالمية المعاصرة في هذا الميدان، والكشف عن مدى تحقق هذه الأدوار في جامعة جنوب الوادي، وتقديم رؤية لتفعيل دور جامعة جنوب الوادي في مجال تعليم الكبار، وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على "**المنهج الوصفي**"، واستخدمت أداتين من أدوات المنهج الوصفي، هما: "الاستبانة، والمقابلة"؛ لجمع المعلومات والبيانات، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها: "أن جامعات مصر يختلف اهتمامها بتعليم الكبار وقيامها بأدوارها في هذا المجال، كما أشارت النتائج إلى أن جامعة جنوب الوادي تحققت فيها بعض أدوار الجامعة في مجال تعليم الكبار، ووجود بعض الأدوار التي لم تتحقق".

وبناءً على ما تقدم، تتحدد مشكلة الدراسة الحالية حول التساؤل الرئيس التالي:

"**كيف السبيل لتعظيم دور الجامعات المصرية في مكافحة الأمية؟**"، ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس، التساؤلات التالية:

١. ما الوضع الراهن لمشكلة الأمية في المجتمع المصري؟
٢. ما طبيعة الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار؟
٣. ما أبرز التجارب العالمية الرائدة للجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار؟
٤. ما واقع الدور الحالي للجامعات المصرية في مكافحة الأمية وفقًا للمؤشرات الكمية؟
٥. ما واقع الممارسات الحالية لأعضاء المجتمع الجامعي في مكافحة الأمية.

٦. ما الرؤية المقترحة لتفعيل دور الجامعات المصرية في مكافحة الأمية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها بُنيت على توصيات عدد من المؤتمرات، والتقارير، والخطط، والدراسات في مجال تعليم وتعلم الكبار، والتي شدّدت على ضرورة استثمار القدرات البشرية للجامعات في مكافحة الأمية، وبخاصة بعد أن وصلت نسبة الأمية في مصر – وفقًا للإحصاءات المعلنة– إلى ما يقرب من (٢٩٪) في الشريحة العمرية ١٥ فأكثر من السكان، بما يعادل حوالي (١٨ مليون أميٍّ) معظمهم من النساء والفتيات، ومن ثم، فإن الدراسة الحالية تكتسب أهميتها من الاعتبارات التالية:

١. تمثل استجابةً للتوجهات العالمية، وتوصيات الندوات والمؤتمرات التي تدعو إلى ضرورة ربط الجامعة بالمجتمع، لاسيما في مجال مكافحة الأمية.
٢. تسهم الدراسة في معرفة الوضع الراهن لدور الجامعات المصرية في مجال مكافحة الأمية؛ للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف في هذا الدور، وكذلك الفرص والتهديدات؛ من أجل وضع رؤية؛ لتطوير هذا الدور في المستقبل.
٣. تفيد نتائج الدراسة في تحديد الأدوار المستقبلية، التي يمكن أن تقوم بها الجامعات – من خلال خدمة المجتمع – في مجال محو الأمية.
٤. يمكن أن تساعد نتائج الدراسة المخططين، وراسمي السياسات المستقبلية الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار، في وضع الخطط التطويرية المستقبلية المناسبة.

٥. من المأمول أن تسهم الرؤية المقترحة في تعظيم دور الجامعات، وتفعيله في مكافحة الأمية بمصر، فضلاً عن الاستفادة من نتائجها وتطبيقها على مستوى الوطن العربي.

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة مشكلة الدراسة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد تبنت الدراسة المنهجية التالية:

١- المنهج الإثنوجرافي:

نظرًا لمعايشة الباحث للظاهرة موضع الدراسة – من خلال عمله مديرًا لمركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، والمسؤول عن مشروع محو الأمية بالجامعة لبضعة سنوات– فإن الدراسة تعتمد على **(المنهج الإثنوجرافي)**، باعتباره من أنسب المناهج لطبيعة مشكلة الدراسة، حيث يضطلع الباحث بدور المشارك، والملاحظ لمجتمع الدراسة، فضلاً عما يجريه من المقابلات مع أعضاء مجتمع الدراسة: القيادات، والمنسقين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب؛ لتصوير الواقع الفعلي لمجتمع الدراسة، من خلال معايشة الباحث لهم وملاحظتهم، والانغماس في المشاكل والأزمات الخاصة بقضية الدراسة وتدوينها، ومن ثم الوصف والتحليل باستخدام الكلمة والعبارة، عوضًا عن الأرقام والجداول الإحصائية[١]. هذا ويقتضي البحث الإثنوجرافي قيام الباحث بمعايشة المجتمع موضوع الدراسة، والاعتماد في جمع البيانات على تدوين

---

[١]– روبرت إيمرسون وآخرون (٢٠١٠): البحث الميداني الإثنوجرافي في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ص١٦٤.

المشاهدات، وإجراء المقابلات، وهذا النوع من الأبحاث يتطلب وقتًا طويلاً قد يستغرق بضعة سنوات[١].

ويتميز البحث الإثنوجرافي بأنه بحث تفاعلي، يتطلب وقتًا طويلاً للملاحظة، والمقابلة، وتسجيل المعلومات – كما تحدث بشكلها وفي مواقعها الطبيعية – فقد يستغرق مدة زمنية تتراوح ما بين عدة أشهر إلى عدة سنوات، خصوصًا عندما يتطلب دراسة الظاهرة التربوية في أكثر من موقع[٢]؛ لذا فإن البحث الحالي قد استغرق تطبيقه ما يزيد عن "**عامين ونصف**"، خلال الفترة الزمنية من (٢٠١٥ حتى ٢٠١٨)، أثناء فترة عمل الباحث مديرًا لمركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، لمدة أربع سنوات، من: ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، وكذلك عضويته للجنة التنسيقية العليا لمشروع محو الأمية بالمجلس الأعلى للجامعات، خلال الفترة من عام ٢٠١٥، إلى وقت نشر البحث.

٢- المنهج الوصفي:

كما اعتمدت الدراسة على "**المنهج الوصفي**" في تناولها للأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومن بين آليات المنهج الوصفي "**التحليل**"، الذي اعتمدت عليه الدراسة في وصف وتحليل الوثائق والإحصاءات الخاصة برصد الواقع الحالي للأمية في مصر، وكذلك البيانات الخاصة بجهود الجامعات في هذا المجال؛ للمساعدة في تقديم إطار نظري عام لدور الجامعات في مجال محو الأمية، مما يساعد في بناء الرؤية المقترحة، ومن ضمن أدوات المنهج

---

[١] – محمود حسن (٢٠١٣): المنهج الإثنوغرافي أولوية مقترحة في تشخيص المشهد التربوي وتطويره، المؤتمر العلمي الثاني للجامعة الإسلامية بغزة، بعنوان: "أولويات البحث العلمي في فلسطين"، مارس، ص٨٩.

[٢] - Giampietro Gobo and Andrea Malle (2008): Doing Ethnography, Sage Publication, USA, p.32.

الوصفي التي استخدمتها الدراسة "**المقابلة الشخصية**"، مع عدد من القائمين على مشروعات محو الأمية بالجامعات.

حدود الدراسة:

١. **الحدود الموضوعية:** نظرًا لتعدد الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، مثل: "إعداد الكوادر، وإجراء البحوث والدراسات العلمية، وفتح فصول لمحو الأمية .. وغيرها"؛ فإن الدراسة الحالية يقتصر موضوعها على جهود الجامعات، من خلال الإجراءات التي تتخذها لضمان مشاركة الطلاب في فتح فصول لمحو أمية الكبار داخل الجامعة وخارجها.

٢. **الحدود البشرية:** تشتمل الحدود البشرية للدراسة على أعضاء المجتمع الجامعي المشاركين في مشروع محو الأمية بالجامعات، والتي تشتمل على عدد من:

- **قيادات الجامعات:** (رؤساء الجامعات – نواب رؤساء الجامعات – عمداء الكليات ووكلائها).
- **منسقي مشروع محو الأمية:** من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعة.
- **أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم:** من غير المشاركين في المشروع.
- **خبراء تنفيذيين:** من الهيئة العامة لتعليم الكبار، عينة من (القيادات بالديوان العام للهيئة، ومديري فروع الهيئة بالمحافظات).

١. **الحدود الزمنية:** تتمثل في فترة إجراء الدراسة، ما بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٨.

مصطلحات الدراسة:

١-الدور: The role

يُعرف الدور بأنه: "**الجانب الذي يؤديه نسق اجتماعي فرعي داخل النسق الاجتماعي الأكبر، أو بمعنى أكثر تحديدًا "وظيفته أو إسهامه الإيجابي في النسق الأكبر**"[١]، ويلاحظ من هذا التعريف أن الدور يرتبط بوظيفة ما، يتوقع من شاغلها أن يكون لديه نسقًا محددًا من الدوافع والأهداف والقيم والاتجاهات، وأن هذا النسق هو المحدد والموجه للتصرفات، والسلوك المتوقع من شاغل هذه الوظيفة. وعليه ينصب اهتمام الدراسة على نوعين من الأدوار، هما:

- **الدور الفعلي الممارس:** المتمثل في الدور الحالي للجامعات في مكافحة الأمية.
- **الدور المتوقع المأمول:** الذي نتوقع، أو نأمل أن تحققه الجامعات في مجال محو الأمية، من خلال في فتح فصول لمحو أمية الكبار داخل الجامعة وخارجها، والمتمثل في الرؤية المستقبلية.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن صياغة التعريف الإجرائي التالي للدور: "**مجموعة الإجراءات والممارسات التي يجب أن تقوم بها الجامعات، من أجل تعظيم دورها في مجال مكافحة الأمية**".

---

[١]- عبد الهادي الجوهري (١٩٨٣): قاموس علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ص٩٧.

٢-الأمية: Illiteracy

تُعرف "**الأمية لغةً**" بأنها: "أم الشيء، وأصله، ونسبة الشيء إلى الأم؛ يعني أنه على فطرته لم يغيره شيء[١]، وفي "**المعجم الوسيط**" الأُمي نسبة إلى الأُم أو الأُمة، والأميّ من لا يقرأ ولا يكتب، والأمية مؤنث الأُمي، والأمية مصدر صَناعيّ، معناه الغفلة أو الجهالة[٢]. وجاء في "**لسان العرب**" أن الأم هي أصل كل شيء، وهو الذي على خلقة أمه، لم يتعلم الكتابة، فهو على جبلته"[٣].

وتُعَّرف "**الأميــة اصـطلاحًا**" بأنهـا: "انخفـاض مسـتوى معرفـة الفـرد فـي مجـال معـين عـن المسـتوى الممكـن موضـوعياً والمطلـوب اجتماعيـاً والمرغـوب فرديـاً، وهـي تعنـي فـي أبسـط معانيهـا الأميـة الأبجديـة وهـي عـدم تملـك الفـرد المهـارات الأساسـية فـي القـراءة والكتابـة والحسـاب إلـى المسـتوى الـذي يؤهلـه لمتابعة التعلم والتدريب"[٤].

أما "**معجم مصطلحات تعليم الكبار**" فقد عَرَّف **(الأميّ)** بأنه "هو الشخص الذي لا يقدر على قراءة نص أو فهمه، أو كتابة نص قصير بلغته الأم، كما لا يقدر أيضًا على تعرف كلمات مكتوبة على العالمات والوثائق في سياق الحياة

---

[١] – محمد بن أبي بكر الرازي (٢٠٠٤): مختار الصحاح، ترتيب: محمود خاطر، القاهرة، دار مصر للطباعة ودار الحديث بالأزهر، ص٢٥.

[٢] – مجمع اللغة العربية (٢٠٠٤): المعجم الوسيط، ط٤، القاهرة، مجمع اللغة العربية، ص٢٧.

[٣] – ابن منظور (دت): معجم لسان العرب، القاهرة، دار المعارف، ص١٤٥.

[٤] – عبد الله بيومي (٢٠٠٠): تقويم الوضع الحالي لمحو الأمية: الجهات – العقبات – التنسيق، القاهرة، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ص ٣١.

اليومية، ولا يقدر على إنجاز مهام محددة، مثل: التوقيع باسمه، أو تعرف معاني الإشارات العمومية على نحو يعوق مشاركته في أنشطة مجتمعه"[١].

وفي مصر عَرَّف "**القانون رقم (٨) لعام ١٩٩١**" (**الأميّ**) بأنه: "كل مواطن يتراوح عمره ما بين الخامسة عشرة والثلاثين، غير المقيد بأية مدرسة، ولا يجيد القراءة ولا الكتابة، ولا الحساب، ولم يصل في تعليمه إلى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي"[٢]. أما "**اليونسكو**" فلقد عرفت الشخص الأمي بأنه: "الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ أو يكتب بفهم بيانًا قصيرًا وبسيطًا عن حياته اليومية"[٣].

٣- الرؤية المستقبلية:The Future Vision

يشير مصطلح الرؤية المستقبلية في الدراسة الحلية بأنها: "تصور لدور الجامعة في مكافحة الأمية، في المستقبل، وذلك بناءً على ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من نتائج تتعلق بتحليل واقع مشاركة الجامعات المصرية في محو الأمية، من خلال نتائج الدراسة الميدانية، وكذلك نتائج ومؤشرات وإحصاءات عن ممارسات دور الجامعات تجاه قضية الأمية، علاوة على خطط وبرامج التنمية المستقبلية في المجتمع المصري، وعلى ضوء ممارسات بعض جامعات العالم في هذا المجال، وفي إطار ما نص عليه قانون محو الأمية، والالتزامات الواقعة على الجامعات في هذا الشأن.

---

١ - سامي نصار (٢٠١٧): معجم مصطلحات تعليم الكبار، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ٢٠١٧، ص٢١.

٢ - جمهورية مصر العربية (١٩٩٩): القانون رقم (٨)، مرجع سابق.

٣ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "يونسكو" (٢٠٠٠): تقرير عن التربية عام ٢٠٠٠، القاهرة، ص٣٧.

المحور الأول: تحليل واقع الأمية في المجتمع المصري:

ما زالت مشكلة الأمية – على الرغم من الجهود المبذولة – تؤرق المجتمع المصري، وتعوق جهود التنمية في جوانبها: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية في مصر تصل إلى ما يقرب من (١٨ مليون أمي)، في الشريحة العمرية من (١٥ سنة فأكثر)، وفقًا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لعام ٢٠١٨، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١)

عدد الأميين ونسبهم في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر، لعام ٢٠١٨

البيان	عدد السكان	عدد الأميين	النسبة %
ذكور	٣٢.١٢٨.١٠٠	٧.٥٩٦.٤٢٥	% ٢٣.٦
إناث	٣٠.٢٢٤.٠٢٩	١٠.٤٦٩.٣٣٠	% ٣٤.٦
إجمالي الجمهورية	**٦٢.٣٥٢.١٢٩**	**١٨.٠٦٥.٧٥٥**	**٪٢٩**

– **المصدر**: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨): أعداد السكان والأميين للشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر.

من الجدول السابق، يتضح مدى ارتفاع نسبة الأمية في مصر، التي تصل إلى (٢٩٪)؛ لذا أصبح من الضروري تضافر جهود كل مؤسسات الدولة مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، وفقًا لما نص عليه القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١، من أجل القضاء على الأمية، وهذا يحتم على الجامعات المصرية القيام بالدور المنوط بها – كإحدى أهم مؤسسات الدولة– في التصدي لهذه المشكلة الكبيرة التي تهدد المجتمع المصري، والجدول التالي يوضح أعداد الأميين ونسبتهم بمحافظات مصر عام ٢٠١٨.

جدول رقم (٢)

أعداد ونسب الأميين في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر بمحافظات الجمهورية ٢٠١٨

م	المحافظة	أعداد الأميين			النسبة المئوية		
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١	المنيا	٥٩٣,٩٣٣	٨٦٥,٤٣٥	١,٤٥٩,٣٦٨	٣٣.٤٪	٥١.٧٪	٤٢.٣٪
٢	بنى سويف	٣٢٤,٦٥٩	٤٦٩,٤٨٩	٧٩٤,١٤٨	٣٢.٤٪	٤٩.٨٪	٤٠.٩٪
٣	أسيوط	٤٥٦,٥٤٤	٦٢٤,٦٢٠	١,٠٨١,١٦٤	٣١.٨٪	٤٦.٦٪	٣٩.٠٪
٤	الفيوم	٣٦٥,٩٨٤	٤٧٤,٣٤٧	٨٤٠,٣٣١	٣٢.٤٪	٤٥.٨٪	٣٨.٨٪
٥	سوهاج	٤٦٩,٥٣٣	٧٠٦,١٣١	١,١٧٥,٦٦٤	٢٩.٥٪	٤٧.٢٪	٣٨.١٪
٦	البحيرة	٦٢١,٠٨٧	٨٦٣,٨٨٩	١,٤٨٤,٩٧٦	٣٠.١٪	٤٤.٦٪	٣٧.١٪
٧	مرسى مطروح	٣٣,٨٦٧	٥٤,٥٠٦	٨٨,٣٧٣	٢٥.٤٪	٤٦.٨٪	٣٥.٣٪
٨	قنا	٢٤٥,٤٩٦	٤٢٤,٠٥٧	٦٦٩,٥٥٣	٢٣.٦٪	٤٢.٥٪	٣٢.٨٪
٩	كفر الشيخ	٢٩٩,٧٢٥	٤١٢,٠٥١	٧١١,٧٧٦	٢٦.٧٪	٣٧.٩٪	٣٢.٢٪
١٠	الشرقية	٥٨٤,٠٦٢	٧٧٦,٦٠٠	١,٣٦٠,٦٦٢	٢٤.٦٪	٣٤.٦٪	٢٩.٥٪
١١	الأقصر	٩٦,٥٧٣	١٤٩,٦٤٥	٢٤٦,٢١٨	٢١.٩٪	٣٦.٣٪	٢٨.٩٪
١٢	الجيزة	٦٦٨,٠٨٢	٨٩٠,٦٣١	١,٥٥٨,٧١٣	٢٢.٩٪	٣٣.٢٪	٢٧.٨٪
١٣	الدقهلية	٥٠٦,٦٧٩	٦٣٨,٠١٦	١,١٤٤,٦٩٥	٢٣.٤٪	٣٠.١٪	٢٦.٧٪
١٤	القليوبية	٤٢١,٠٩٤	٥٦٥,٢٣٣	٩٨٦,٣٢٧	٢٢.٠٪	٣١.٧٪	٢٦.٧٪
١٥	المنوفية	٢٩٠,٧٧٩	٤٢٥,٣٣٨	٧١٦,١١٧	٢٠.١٪	٣١.٣٪	٢٥.٥٪
١٦	شمال سيناء	٢٣,٦٩٨	٤٦,١٢١	٦٩,٨١٩	١٧.٠٪	٣٤.١٪	٢٥.٤٪
١٧	الغربية	٣٣٠,١٨٥	٤٨٣,٠٦٨	٨١٣,٢٥٣	١٩.٢٪	٢٩.١٪	٢٤.١٪
١٨	الإسماعيلية	٨٥,٤٠٧	١١٥,٢٨٧	٢٠٠,٦٩٤	١٩.٨٪	٢٨.٣٪	٢٣.٩٪
١٩	دمياط	١١٦,٢٩٤	١١٠,٢٦١	٢٢٦,٥٥٥	٢٢.٩٪	٢٢.٨٪	٢٢.٩٪
٢٠	أسوان	٧٧,٨٦١	١٣١,٧٢٣	٢٠٩,٥٨٤	١٥.٧٪	٢٧.٣٪	٢١.٤٪
٢١	الإسكندرية	٣٣٢,٦٢٣	٤٢٢,٤٣٠	٧٥٥,٠٥٣	١٧.٨٪	٢٣.٩٪	٢٠.٨٪
٢٢	جنوب سيناء	٤,٧٥٣	٧,٠٦٥	١١,٨١٨	١٤.٩٪	٢٣.٦٪	١٩.١٪

م	المحافظة	أعداد الأميين			النسبة المئوية		
٢٣	القاهرة	٥٥٢,١٩١	٦٨٣,٣٨٦	١,٢٣٥,٥٧٧	٪١٥.١	٪٢٠.٥	٪١٧.٧
٢٤	السويس	٣٥,٢٠٧	٤٨,٠٣٨	٨٣,٢٤٥	٪١٣.٩	٪٢٠.٠	٪١٦.٩
٢٥	الوادي الجديد	٩,٦٠٦	١٧,٢٠١	٢٦,٨٠٧	٪١١.٦	٪٢٢.٠	٪١٦.٦
٢٦	بورسعيد	٣٨,٢٤٩	٤٦,٠٠٩	٨٤,٢٥٨	٪١٣.٦	٪١٧.٤	٪١٥.٤
٢٧	البحر الأحمر	١٢,٢٥٤	١٨,٧٥٣	٣١,٠٠٧	٪١٠.٢	٪١٧.١	٪١٣.٥
	الجملة	٧,٥٩٦,٤٢٥	١٠,٤٦٩,٣٣٠	١٨,٠٦٥,٧٥٥	٪٢٣.٦	٪٣٤.٦	٪٢٩.٠

- **المصدر**: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالهيئة العامة لتعليم الكبار: بيان بأعداد الأميين ونسبتهم في الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر، عام ٢٠١٨.

يشير الجدول السابق، إلى أن نسبة الإناث الأميات تكاد تصل إلى ضعف مثيلتها عند الذكور، مما يعد مظهرًا من مظاهر الخلل الاجتماعي، كما تعد **(محافظة المنيا)** هي أعلى المحافظات في معدلات الأمية، حيث تصل إلى (٤٢,٣%) من إجمالي عدد السكان، في الشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر، تصل نسبة أمية الإناث فيها إلى حوالي (٥١,٧%)، وهي أعلى معدل ارتفاع لهن على مستوى المحافظات، يليها مباشرة محافظة **(بني سويف)**، التي تصل نسبة الأمية فيها إلى (٤٠,٩%)، وتصل نسبة الأمية بين الإناث فيها إلى (٤٩,٨%)، يليها **(محافظة أسيوط)** في المرتبة الثالثة، بنسبة تصل إلى (٣٩,٠%)، تمثل نسبة أمية الإناث فيها (٤٦,٦%) من إجمالي عدد الأميين.

كما يتضح من الجدول السابق، أن أقل نسبة للأمية موجودة في المحافظات الحدودية التي يقل فيها عدد السكان، وتعد محافظة **(البحر الأحمر)** هي أقل المحافظات في نسبة الأمية، تليها محافظة **(بورسعيد)**، ثم محافظة **(الوادي الجديد)**، ثم **(السويس)**، فمحافظة **(جنوب سيناء)**، بينما العكس، نجد أن أعلى نسبة أمية موجودة في محافظات الوجه القبلي، ولو استطعنا أن نقارن هذا وذاك بنسبة الفقر هنا وهناك، فلن نخطئ إذا ربطنا بين المتغيرين، حيث

هناك دراسات – يصعب حصرها – تؤكد الارتباط الوثيق بين زيادة معدلات الفقر، وبين انخفاض مستوى التعليم، وهذا يتطلب من الدولة تكثيف الجهود في محافظات الوجه القبلي، وزيادة الاهتمام بقضية محو أمية الإناث على وجه التحديد، وتركيز الضوء على مؤسسات المجتمع المدني، المهتمة بالتعليم، ومحو الأمية، وقضايا المرأة.

المحور الثاني: الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الجامعات في محو الأمية وتعليم الكبار:

لم تعد الجامعات اليوم بمنأى عن المجتمع الذي توجد فيه، بل هي جزء منه، تتفاعل معه، وتسهم في تشكيله ورسم مساراته، فهي مصادر الفكر وصانعة القوى البشرية التي تعتمد عليها البلاد في كل مجالات الحياة، وهي – إلى جانب ذلك – أداة لحل مشكلات المجتمع وتحقيق رفاهية حياة الأفراد فيه. والمفهوم العصري لدور الجامعات يلقي بواجبات إضافية على عاتق جامعات العالم بصفة عامة، والجامعات في الدول النامية بصفة خاصة، من أجل مسايرة سرعة العصر، ومواكبة التغيرات في مختلف مجالات العلم والمعرفة[١]، ولذلك كان من المهم أن تؤدي الجامعات مهام ومسؤوليات جديدة تجاه خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

أولاً: دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة:

تقاس درجة تطور المجتمعات المعاصرة بما لديها من معاهد وجامعات للتعليم العالي، باعتبارها نوافذ مهمة للاطلاع على المتغيرات والمستجدات العصرية، وعلى الإنجازات التي حققتها الثورة العلمية والتكنولوجية والتقدم

---

[١] – عبد العزيز سليمان (١٩٧٩): رسالة وأهداف التعليم الجامعي في عالم متغير، مؤتمر دور الجامعات في تعليم الكبار "بحوث ودراسات"، القاهرة، المركز الدولي للتعليم الوظيفي لتعليم الكبار في العالم العربي سرس الليان، ص ص١٦، ١٧.

الحضاري، كما أنها ركيزة من ركائز التنمية الشاملة، مما وجه أنظار دول العالم إلى الاهتمام بالجامعة؛ لمواجهة قضايا التنمية وتحديات العصر، باعتبار أن الجامعات مؤسسات علمية تضم خبرة المجتمع من الكفاءات العالية، القادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة[١]، تلك التنمية التي تهدف إلى تحقيق الارتقاء بالمجتمع أفرادًا وجماعات، من خلال الحفاظ على حقوقهم وتحقيق العيش الكريم لهم، والحرية في اتخاذ القرارات، والحفاظ على الموارد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية من حيث ضمان استدامة هذه الموارد[٢].

كما تعد الجامعة شريكًا أساسيًا في التنمية، من خلال قيامها بأدوار متعددة وإنجاز الوظائف الرئيسية للجامعة، والتي تتمثل في: **(التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع)**، لضمان إعداد خريج جامعي لديه من المهارات والقدرات التي تؤهله مواكبة متطلبات سوق العمل، والمشاركة في الحياة العامة، وبما يضمن المحافظة على مقدرات الأجيال القادمة، وتحقق العيش الكريم لهم، في ظل مجتمع متكامل الجوانب التنموية[٣].

ومن الجدير بالذكر، أنه بالرجوع إلى القوانين المنظمة لشئون الجامعة حتى عام ١٩٥٦م، تلاحظ عدم وجود إشارة صريحة إلى اختصاص الجامعة

---

١ - Christopher Snowden (2011): The Role of Universities in Influencing, Tomorrow's Economy – Graduate Employability, National Conference, Graduate Employability, Going Beyond the BA, 30th March, University of Surrey, UK, p.7.

٢ - Madhavi Joshi et a. (2007): Sustainable Development: An Introduction, vol.(1), Centre for Environment Education, The South Asia Youth Environment Network, Secretariat and Swiss Agency for Development & Cooperation, Gujarat, India, p.9.

٣ - United Nations (2008): Measuring Sustainable Development, Report of the Joint UNECE/OECD/Eurostat Working Group on Statistics for Sustainable Development, New York and Geneva, p. 5.

بالعمل من أجل خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وقد يفسر ذلك بسبب وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني خلال تلك الفترة، ولكن على الرغم من عدم وجود نص في القوانين واللوائح الخاصة بالجامعة لخدمة المجتمع، إلا أن هذا لم يمنع الطلاب من تكوين جمعيات مختصة بخدمة المجتمع ومواجهة مشكلاته، وهو ما يعكس التزامهم بالمسؤولية الاجتماعية نحو مجتمعهم، ثم توالت بعد ذلك القوانين والقرارات التي تربط الجامعة بالمجتمع، وتجعلها مركزًا لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، والتي انتهت بصدور قرار رئيس مجلس الوزراء عام ١٩٨٨، باستحداث منصب **(نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة)** في جامعات "القاهرة، والإسكندرية، وعين شمس[١]، ثم صدر قرار لتحديد اختصاصات المنصب المستحدث جاء فيه: "لقد أملت الضرورة إنشاء هذا المنصب للنظرة الحديثة إلى الجامعات بأنها تستطيع أن تقدم خدمة مباشرة إلى المجتمع، بغرض تنميته عن طريق أساتذتها ومعداتها ومعاملها[٢].

وقد ورد في التقارير الدولية أن مسؤولية الجامعات تجاه المجتمع باتت مُلحة في الدول النامية أكثر منها في الدول المتقدمة، وأنه يجب على الجامعات أن تقوم بدور فعال ومستمر في التربية المستمرة وتعليم الكبار، وأن تكون منبعًا رئيسيًا يجد فيه الناس طريقًا لتعليم الكبار، وتعلمهم مدى الحياة[٣].

---

١ – قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٨٠) لسنة ١٩٨٨، بشأن استحداث منصب (نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

٢ – قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٤٢) لسنة ١٩٨٨، بشأن استحداث منصب نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

٣ - UNESCO (2012): Community Learning Centers, Asia Pacific Regional Conference report, Thailand, p.13.

ثانيًا: مهام ومسؤوليات قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة:

تقع على عاتق هذا القطاع مسؤوليات ومهام متعددة، من أهمها ما يلي[1]:

-مراقبة البيئة المحيطة بالجامعة ورصد مشكلات المجتمع بها، ودراستها وطرح البدائل المختلفة لحلها.

-المساهمة في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجية التي تتوصل إليها الجامعات إلى خدمات ومنتجات من خلال تسويق نتائج المشروعات البحثية التي تجري في الكليات والمعاهد.

-تسويق الخدمات البحثية والاستشارية والتدريبية المتاحة لدى الجامعات.

-تنشيط العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة من اتحادات وروابط ومنظمات وجمعيات أهلية.

-تسويق الخريجين لمؤسسات المجتمع المختلفة من خلال العديد من الآليات مثل ملتقيات التوظيف، وتوفير التدريب العملي لهم أثناء الخدمة.

---

[1] – للمزيد انظر:

–محمد الهادي عفيفي (١٩٧٩): الجامعات وتنمية المجتمعات المحلية في إطار التنمية الشاملة، مؤتمر دور الجامعات في تعليم الكبار "بحوث ودراسات"، القاهرة، المركز الدولي للتعليم الوظيفي لتعليم الكبار في العالم العربي، سرس الليان، ص ص٢٤٧–٢٤٩.

–محمود علم الدين (٢٠٠٣): دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة: الرؤية والأدوات، مجلة النيل البيئة والمجتمع، العدد (٨٣)، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ص٣٨٧.

ويتضح مما سبق، مدى أهمية البعد الاجتماعي لخدمة المجتمع والأدوار التي يمكن أن تقوم بها الجامعة في هذا الشأن، والتي تهدف إلى مشاركة القوى البشرية بالجامعات "طلابًا وأعضاء" في مجال خدمة المجتمع بغرض إشباع الحاجات الإنسانية للفرد والمجتمع، وإكساب الفرد المهارات والقدرات[١]، وإتاحة الفرص للتواصل الفعال بين كل من الفرد والمجتمع، وبين مختلف الشرائح الاجتماعية الأخرى، بما يعمق الإحساس بالانتماء للمجتمع، والالتزام بقضاياه، والمشاركة الإيجابية الاجتماعية والسياسية في اتخاذ القرارات وتنفيذها، لكي يمارس دوره كمواطن مسؤول عن تنمية مجتمعه والمساهمة في حل قضاياه.

ثالثًا: أدوار الجامعات في دعم قضايا محو الأمية وتعليم الكبار:

كان للجامعات منذ إنشائها دورٌ بارزٌ في تعليم وتعلم الكبار الراغبين في التعلم وكسب المعرفة، كما كانت للجامعات الأوربية والإسلامية في أول نشأتها صبغة دينية، ودُورًا يسعى إليها الكبار؛ لمعرفة شؤون الدين والدنيا، فكان الأصل في نشأة التعليم الجامعي أنه تعليم للكبار يتسم بالمرونة التي تسمح بتعدد وتنوع البرامج التي تتفق واحتياجات الكبار واستعداداتهم[٢].

وأدركت جامعات اليوم أنه لا يجوز أن تعيش في الأبراج العاجية بمعزل عن حياة الناس، فبدأت الحركات العمالية تقوى، وبدأ العمال يتجهون لتثقيف أنفسهم، ونظمت الجامعات حلقات مسائية لتعليم الكبار بداخلها، واتسعت الحركة فأنشأت بعض الجامعات أقسامًا خاصة للخدمة العامة، وتطور الأمر

---

[١] – غادة السيد السيد (٢٠٠٤): دور الجامعة في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلابها، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أسيوط، ص٢٢٢.

[٢] – عبد العزيز القوصي (١٩٧٨): دور الجامعات في تعليم الكبار، مؤتمر دور الجامعات في تعليم الكبار "بحوث ودراسات"، القاهرة، المركز الدولي للتعليم الوظيفي لتعليم الكبار في العالم العربي، سرس الليان، ص ص٣٩– ٤١.

إلـى محاضـرات وورش، وبـرامج لمحـو الأميـة، وبـرامج توجيهيـة خاصـة لمـن يريدون أن يحسنوا أحوالهم الوظيفية والحياتية، وبذلك ترتقي الجامعة بالمجتمع، ويرتقي المجتمع بالجامعة من خلال اقتحام المشكلات التي يعاني منها المجتمع وتعوق مسيرة تنميته، ولعل مشكلة الأمية تأتي في مقدمة تلك المشكلات[١].

وفـي هـذا الإطـار؛ وضـعت المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم إستراتيجية للتخلص من الأمية، وطالبت الجامعات بالمشاركة في تحقيقها من خلال قيامها بالأدوار التالية[٢]:

-حث كليات التربية والمعلمين في الأقطار العربية على أن تلعب دورًا بارزًا في إعداد معلمي محو الأمية من خلال تنظيم دورات تدريبية طويلة أو قصيرة المدى، أو دراسات صيفية للمعلمين في الميدان.

-اسـتحداث برنـامج متكامـل (أكـاديمي/ ميـداني) علـى المسـتوى الجـامعي لإعداد معلمي الكبار.

-إعداد أساتذة الجامعات وتدريبهم، ورفع قدراتهم في مجال تعليم الكبار.

-إيجـاد قنـوات اتصـال بـين كليـات التربيـة، والجهـات المسـؤولية عـن محـو الأمية، للتعاون في تقديم البحوث والدراسات، والنظريات، ووضع حلول للمشكلات التربية في الميدان.

وتحت عنوان: "**نحو إستراتيجية جديدة للجامعات في الحملة القومية لمحـو الأميـة**"؛ نظمت الهيئة العامة لتعليم الكبار مؤتمرًا؛ بهدف إيجاد دور فعال للجامعات في حل قضية الأمية، ونشر الوعي بأهمية محو الأمية، وما يترتب على ذلك من تنمية الإنسان المصري كعنصر رئيسي من عناصر

---

[١] – عبد العزيز القوصي: مرجع سابق، ص٤٦.

[٢] – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٠): من قضايا محو الأمية وتعليم الكبار، مجلة تعليم الجماهير، العدد (٤٧)، تونس.

التنمية الشاملة التي تهدف إليها الدولة، وقد أسفر المؤتمر عن العديد من التوصيات، منها أن تقوم الجامعات بأداء دور متكامل في دعم قضية محو الأمية وتعليم الكبار من خلال الآتي[١]:

-إجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات تعليم الكبار المختلفة مثل: "علم نفس الكبار، والمناهج والتخطيط، والتدريب، والإحصاء، والتقويم".

-إدخال تعليم الكبار كمادة دراسية على مستوى الدراسات الجامعية، والدراسات العليا في كليات التربية والكليات الأخرى المناظرة.

-التوسع في برامج التعليم المستمر، وبخاصة للعاملين في مجالات محو الأمية، من معلمين، وإداريين، وفئات أخرى.

-مشاركة طلاب الجامعات في حل قضية الأمية، بدءًا بطلاب كليات التربية، ودار العلوم، وكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية في شكل عمل تطوعي لمحو الأمية في المجتمعات التي يتواجدون بها.

واتساقًا مع ما أكده الدستور المصري من إلزام الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية بين كافة الأعمار، وتجفيف منابعها من الذكور والإناث، تتولى تنفيذها بمشاركة كافة مؤسسات الدولة (الحكومية، والمجتمع المدني) في فترة زمنية محددة. ومن منطلق أن الجامعة هي المؤسسة العلمية والتربوية التي تحتل قمة السلم التعليمي في المجتمع، وهي المكان الذي تتلاحق فيه المعرفة بخدمة المجتمع؛ حيث تسعى الجامعة إلى ترسيخ علاقتها بالمجتمع كانعكاس للبحث العلمي والتطبيقي، وربطه بواقع العمل، والتغلب على معوقاته، وإعداد الكفاءات البشرية المتخصصة في المهن المختلفة، ونشر المعرفة خارج

---

[١] – الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار(١٩٩٦): مؤتمر الجامعات المصرية: نحو استراتيجية جديدة للجامعات في الحملة القومية لمحو الأمية، القاهرة، ٨ مايو.

أسوارها؛ بُغية إحداث تغييرات سلوكية وتنموية داخل المجتمع[١]. وعلى هذا الأساس يمكن أن تقوم الجامعات المصرية بالعديد من الأدوار؛ لدعم قضايا محو الأمية وتعليم الكبار كأحد مجالات خدمة المجتمع وتنمية البيئة، لما تمتلكه من إمكانات مادية وبشرية هائلة، ومن بين تلك الأدوار ما يلي[٢]:

١. **إعداد الكوادر البشرية المؤهلة للتدريس بفصول محو الأمية:** حيث أنها إحدى مسؤوليات كليات التربية في إعداد هذه الكوادر من خلال البرامج النظامية أو غير النظامية، ويشمل إعداد الكوادر بمستوياتها المتعددة: (القيادات التربوية، معلمي محو الأمية، ومعدي المناهج والكتب المقررة لتعليم الكبار ...إلى غير ذلك).

٢. **إعداد البرامج والمناهج الدراسية للكبار:** حيث يمكن للجامعات أن تقوم بإعداد تلك البرامج والمناهج والكتب الدراسية للكبار، من خلال خبراء وأعضاء هيئات التدريس بكليات التربية بالجامعات.

٣. **إجراء البحوث والدراسات الميدانية:** وهو الدور الرئيسي الثالث للجامعات، حيث يمكن للمتخصصين في الكليات التربوية إجراء البحوث النظرية والميدانية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، بما يسهم في تنمية المجال المعرفي لتعليم الكبار، أو تقديم رؤى لحل بعض المشكلات في الميدان.

٤. **تقديم المشورة العلمية والفنية:** تستطيع الجامعات أن تكون بيت خبرة – سواء لوزارة التربية والتعليم أو الهيئة العامة لتعليم الكبار – وتقديم المشورة العلمية والفنية في أي مرحلة من مراحل التخطيط لوضع استراتيجيات وحملات محو الأمية، بالإضافة إلى أنها توفر فرصًا حقيقيةً لأعضاء

---

[١] – نهلة جمال محمد (٢٠١٨): الجامعة وتعليم الكبار، القاهرة، دار النخبة، ص٧٩.

[٢] – عبد الله بيومي وآخرون (٢٠١٣): مرجع سابق، ص ص٦٠-٦٣.

هيئة التدريس للتفاعل مع الميدان ومعرفة المشكلات الحقيقية في الميدان.

٥. **تقويم الاستراتيجيات والبرامج:** يمكن للجامعات أن تقوم بتقويم الإستراتيجيات والمشروعات والبرامج قبل أن تتحول إلى خطط تنفيذية، وكذلك تقويم البرامج والخطط أثناء التنفيذ، كما يمكنها وضع معايير لتقويم هذه الاستراتجيات والبرامج.

٦. **المشاركة في التوعية وحشد الرأي العام لدعم قضية محو الأمية:** فالجامعات تعد منارة علمية وثقافية يمكنها أن تقوم بتوعية أفراد المجتمع بمشكلة الأمية، وتأثيرها على تنمية وتقدم المجتمع من خلال المحاضرات والندوات العامة، وما يكتبونه في الصحف اليومية والمجلات، ومن خلال البرامج الإذاعية والتليفزيونية وغير ذلك.

٧. **إدماج طلاب الجامعة في فتح فصول لمحو الأمية:** حيث يمكن للجامعات دمج طلابها في مشروعات محو الأمية، إما عن طريق التوعية والتحفيز المادي والمعنوي، أو عن طريق الإلزام.

المحور الثالث: أبرز التجارب الدولية للجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار:

في إطار سعي الباحث لوضع رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعات المصرية في مجال محو الأمية؛ كان لابد من الوقوف على أبرز التجارب العالمية الرائدة لدور الجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، للاستفادة منها في تقديم الرؤية المقترحة بما يتناسب مع واقع وظروف المجتمع المصري، ويمكن تناول أبرز هذه التجارب العالمية الرائدة على النحو التالي:

١- تجربة الجامعات الماليزية:

تعد التجربة الماليزية من التجارب الرائدة في مجال محو الأمية والتي استفادت من القوى البشرية بالجامعات في تنفيذ خطة محو الأمية بها، حيث كانت ماليزيا تعاني من ارتفاع نسبة الأمية، وسعت لوضع خطة تنفيذية للقضاء على الأمية باعتبارها العقبة الأساسية أمام تحقيق النهضة الماليزية؛ لذا استهدفت الجهود في ماليزيا محو أمية كل الفئات من سن (١٥ سنة فأكثر)، في أوقات وأماكن مناسبة للدارسين، بالإضافة إلى تزويدهم بالمعارف والمهارات الحياتية؛ من أجل مساعدتهم للتغلب على المشكلات الاجتماعية والحياتية، ومن ثم تمكينهم من المشاركة في تنمية المجتمع، والمساهمة في غرس روح الوحدة والحب للوطن؛ وبذلك لم تقتصر جهود ماليزيا في مواجهة الأمية على الجانب المعرفي فقط، بل ارتبطت بالجانب المهاري والقيمي في سياق تنموي، الأمر الذي جعل لها قوة في النتائج وأثرًا واضحًا في المجتمع[١].

وقد استطاعت ماليزيا القضاء على الأمية؛ بفضل الجهود الرسمية فيها، وبخاصة في عهد "**ماهتير محمد**"، وقد ساهمت الجهود الشعبية في ذلك، إذ كان كل طالب بالجامعة مجبرًا على محو أمية شخص واحد على الأقل كل فترة زمنية معينة، مما مكنهم من تخفيض معدل الأمية من (٤٧٪) سنة ١٩٧٠، إلى حوالي (٦٪) فقط عام ٢٠٠٠[٢]، وكان من نتاج ذلك- وبحسب الإحصاءات- فإن نسبة القرائية في ماليزيا قد ارتفعت من (٥٨٪) عام

---

١ - نهلة جمال محمد: مرجع سابق، ص ص١٥٨-١٦٠.

٢ - عائشة عباس وآخرون (٢٠١٨): أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق، برلين، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص١٣٧.

١٩٧٠م، إلى (٩٣,٧٪) عام ١٩٩٨م، ثم إلى (٩٤٪) عام ٢٠٠٢[١]، وكان لطلاب الجامعات دور كبير في هذا.

٢- تجربة الجامعات الصينية:

تعد تجربة الجامعات الصينية من التحارب الرائدة في مجال مكافحة الأمية، فكانت الصين تعاني من تفشي الأمية، وبخاصة في الريف، حيث أظهرت الإحصائيات أن هناك ما يقرب من (٣٢٠ مليون أميّ أو شبه أميّ) لدى الصين من إجمالي (١,١ مليار نسمة) عام ١٩٨٥م، وكذلك انخفاض نسبة الملتحقين بالتعليم في الأساسي، والثانوي، والجامعي، حيث وصل عدد الملتحقين بالجامعات في الصين إلى حوالي (٤%) فقط من خريجي المرحلة الثانوية. وكان لزامًا على الدولة أن تضع إستراتيجية للقضاء على الأمية، ونشر التعليم في مراحله المختلفة؛ لمواكبة متطلبات التنمية في الصين[٢].

وسعت الصين إلى نشر التعليم بين الكبار، وخصوصًا العمال والفلاحين، وكان موضوعه الرئيسي تعليم القراءة والكتابة، ثم طالبت الحكومة الصينية بتعميم التعليم الأساسي للعمال والفلاحين والحضريين في أوقات الفراغ، ووضعت قانونًا متكاملاً نسبيًا لتعليم الكبار، وفتحت كثيرٌ من الجامعات أقسامًا لتعليم الكبار بها، كان من أبرزها جامعات: "العلوم الاجتماعية، والعلوم، والهندسة، والزراعة، والغابات، والمعلمين، والاقتصاد، والمالية، والقانون". وفي

---

١ - محسن محمد صالح (٢٠٠٨): النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات والتطور الاقتصادي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (١٣٦)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص٤٠.

٢ - هيا بنت سعد الرواف: مرجع سابق، ص٧٩٧.

أواخر القرن العشرين، ومع توقف التعليم أثناء الثورة الثقافية، انتشر تعليم محو الأمية، وكان للتكنولوجيا دور كبير آنذاك[١].

حيث قامت الدولة بحملات كبيرة للقضاء على الأمية، اشتركت فيها الجامعات المسائية، وكليات العاملين، وجامعات التلفزيون، والمدارس التي تقدم تعليمًا بالمراسلة، وقدمت الحكومة الصينية دعمًا ماليًا كبيرًا؛ لتحقيق خطتها في محو الأمية، حيث كانت تصرف مبلغ (٢٠٠ ين صيني) لكل دارس كبير بفصول محو الأمية، وحوالي (٥٠٠ ين) لكل طالب جامعي منتظم في مشروع محو الأمية، وكان من نتاج ذلك انضمام ما يقرب من (١,٣ مليون دارس كبير) في برامج تعليم الكبار التي تقدمها الجامعات الصينية[٢].

وعلى هذا الأساس، فتحت الجامعات الصينية أبوابها أمام الكبار للالتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار المتنوعة، والتي تشتمل على نظامين، هما:

-**النظام الأول: تعليم الكبار للحصول على مؤهل دراسي:** ويشمل التعليم الجامعي والتعليم المتخصص الثانوي، والتعليم المتخصص فوق الثانوي، ويكون ذلك من خلال الجامعات، والجامعات الليلية، والجامعات بالمراسلة، والامتحان بالدراسة الذاتية، وجامعات الإذاعة والتليفزيون، والمدارس الثانوية للبالغين.

-**النظام الثاني: تعليم الكبار بدون الحصول على المؤهل الدراسي:** والذي يتمثل في فصول محو الأمية، والتدريب التقني العلمي في الريف،

---

١ – هوان سوو شياو (٢٠٠١): التعليم الصيني "الإصلاح والابتكار والتجديد، ترجمة: فريدة وانغ فو، الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، ص ص٧٠– ٧١.

٢ – هيا بنت سعد الرواف: مرجع سابق، ص٧٩٨.

والتـدريب الـوظيفي، والتعلـيم للحصـول علـى شـهادة تخصـص واحـد، والتعليم للحصول على الشهادة الخاصة .. الخ.

وكان من نتاج مشاركة الجامعات في مجال محو الأمية أن انخفضت نسبة الأمية بشكل ملحوظ في الصين، حيث تم محو أمية أكثر من (٨,٧ مليون) شخص خلال بضعة سنوات. وكان من نتاج ذلك حصول الصين عام ٢٠٠٠ على "**جـائزة اليونسـكو**" الدولية لمحو الأمية، واستحقت حركة محو الأمية المنتشرة في أنحاء الصين – وعن جدارة– بأن توصف بأنها ثورة في المجال الثقافي الصيني، من عام ١٩٤٩، إلى عام ١٩٩٨[١].

٣– تجربة الجامعات الكوبية:

تعد التجربة الكوبية هي الأشهر والأهم على الإطلاق في مجال مشاركة طلاب الجامعات في مشروعها القومي لمحو الأمية، حيث قررت كوبا القضاء على الأمية في عام واحد، فأغلقت الجامعات والمدارس لمدة عام، وأمرت الطلاب بأن يمحو أمية الشعب، ونجحت التجربة بوصل كوبا إلى الصفر الافتراضي في نسبة الأمية بها خلال عام واحد[٢]. ويعود تميز هذه التجربة في مجال الحملات الوطنية لمحو الأمية؛ لارتكازها على تنظيم حملة جماهيرية اشتركت فيها كافة المنظمات الحكومية والهيئات الشعبية، واعتمادها على حشد واستثمار طاقات المجتمع، وتعبئة الرأي العام للقضاء على الأمية في فترة زمنية قياسية.

فمشكلة الأمية في كوبا كانت من أصعب المشكلات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق النهضة الكوبية، حيث كانت نسبة الأمية عند قيام الثورة الكوبية عام ١٩٥٩ حوالي (٤٠٪) من إجمالي عدد السكان، وتوفرت الإرادة

---

[١] – هوان سوو شياو: مرجع سابق،ص ص٧٠– ٧٦.

[٢] – أنيس منصور (٢٠١٠): أكثر من رأي، القاهرة، نهضة مصر، ص٣٣٢.

السياسية لدى قادة الثورة: **فيدال كاسترو، وتشي جيفارا**، للقضاء على الأمية باعتبارها العقبة الأساسية أمام نهضة وتطور البلاد، وكان لابد من إيجاد حل لهذه المشكلة وبخاصة في الريف الذي وصلت فيه الأمية إلى نسب مرتفعة وبخاصة بين الإناث[١].

وفي سبتمبر من عام ١٩٦٠، أعلن رئيس الوزراء الكوبي: **فيديل كاسترو**، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه سيتم القضاء على الأمية في كوبا خلال عام واحد، وتقرر أن يكون عام١٩٦١م، هو: **عام التعليم في كوبا**، على أن تصبح بذلك كوبا أولى بلاد أمريكا اللاتينية التي تتحرر من الأمية خلال هذا العام، وبالفعل بدأت الحملة القومية لمحو الأمية في يناير ١٩٦١، وهدفت الحملة إلى الوصول بالأميين إلى مستوى الصف الأول الدراسي، والوصول بكل فرد إلى القدرة على المعرفة خلال شهرين أو ثلاثة أشهر[٢].

وكان من أبرز المعوقات التي واجهت كوبا في سبيل تحقيق برامج محو الأمية وتعليم الكبار، مهمة اختيار وتدريب معلمي الكبار، خاصة في ظل النقص الشديد في أعداد المعلمين، وقد أمكن مواجهة هذه المشكلة بأن رفعت كوبا شعار: "**إذا كنت متعلماً فعلم غيرك، وإذا لم تكن متعلماً، فتعلّم**"، الذي قوبل بمشاركة جادة من قبل الهيئات الشعبية، والمنظمات الحكومية وبخاصة الجامعات الكوبية التي كان لها دور كبير في نجاح التجربة من خلال مشاركة طلاب الجامعات في فتح فصول لمحو أمية الكبار، بالإضافة إلى مشاركة

---

[١] – مصطفى النشار (٢٠١٨): مصر وإعادة البناء الحضاري، القاهرة، روابط للنشر وتقنية المعلومات، ص٤٣.

[٢] – السيد مسعد، ووفاء زعتر (٢٠١٤): تعريب وتمصير التجربة الكوبية في مجال محو الأمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز تعليم الكبار جامعة عين شمس: تقويم تجارب تعليم الكبار في الوطن العربي، ص ص٤٢٧، ٤٢٨.

أعداد كبيرة من ربات البيوت المتعلمات، والمعلمين، والعاملين وذوي المهن في برامج محو الأمية[١].

ولتحقيق خطة محو الأمية بالدولة، قامت الحكومة الكوبية بإجبار أكثر من مليون شخص من الموظفين وطلاب الجامعات على العمل في محو الأمية، بعدما قررت إغلاق الجامعات لمدة عام كامل، وتوزيع الطلاب جغرافيًا على جميع أنحاء البلاد، تحت إشراف آلاف المختصين والأكاديميين، وكانت التجربة جزءًا من عملية التعبئة الجماهيرية الواسعة، التي تهدف إلى إعداد الإنسان الجديد. وفي عام ٢٠٠٦، أعلنت كوبا عن انخفاض نسبة الأمية لتصل إلى حوالي (٤%) فقط، ما جعلها تحصد عدة جوائز دولية، بعد تصنيف التجربة باعتبارها من أنجح التجارب التي خدمت الإنسانية، وقضت على واحدة من أزمات البشر على مر العصور. ولم تكتفِ كوبا بحصول الدارسين على شهادات محو الأمية، بل نظمت لهم برامج للمتابعة، لضمان عدم ارتدادهم للأمية مرة أخرى، ودمجهم في برامج مواصلة التعلم للمراحل التالية.

٤- تجربة الجامعات الأمريكية:

تعد الجامعات الأمريكية من أوائل الجامعات العالمية التي جعلت القضاء على الأمية ضمن وظائف الجامعة في خدمة المجتمع، وذلك بصدور: "**قانون موررِيل، Moreal**" عام ١٨٦٢، الذي ربط تقديم المعونة في بعض الجامعات بمقدار تقديمها للخدمة العامة في مجالات مختلفة في مقدمتها: "القضاء على الأمية، ومجالي الزراعة والهندسة .. الخ"[٢]، ولعل البرامج الخاصة بالدراسات

---

١ - نبيل عامر (١٩٧٨): التجربة الكوبية في محو الأمية وتعليم الكبار، مجلة تعليم الجماهير، العدد (١١)، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص٥٣.

٢ - Claudi Tamasaaia and Marylou Lennon (2007): Adult Education in America: a first look at results from the Adult education program

الإضافية التي تم إنشائها بالجامعات الأمريكية، كانت أول شكل من أشكال العمل الجامعي في مجال تعليم الكبار[١]، ثم قامت الحكومة الأمريكية بسن بعض القوانين؛ لضمان توفير الدعم لبرامج تعليم الكبار، وإنشاء برامج خاصة للدراسات العليا في مجال تعليم الكبار، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وذلك وفق خطة تنموية هادفة؛ لإتاحة فرص التعلم مدى الحياة للكبار[٢].

وبين عامي ١٩١٠ – ١٩٣٥، أُطلقت حملة لمحو الأمية في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتمدت بصور أساسية على المتطوعين الذين كانوا يعملون في المدارس الليلية والصيفية وطواحين القطن، وكان يطق عليها "**مدارس الفرص**"، تلك المدارس كانت تعتمد في الأساس على المتطوعين في فيالق محو الأمية، التي كان من أشهرها "**فيلق بنسلفانيا لمحو الأمية**"، التابع لمكتب محو الأمية والتعليم الأساسي للكبار، بوزارة التربية والتعليم بالولاية، ويدعمه قانون بنسلفانيا لتعليم الكبار، الصادر عام ١٩٨٦م.

وكان لفيلق بنسلفانيا لمحو الأمية شراكة مع مؤسسات التعليم العالي، ويقوم بتقديم التعليم الأساسي ومحو الأمية للكبار، بهدف انخراط طلاب

---

and learner surveys, (USA, the center for global assessment - Princeton), p.10.

١ – وليم جريفيث (١٩٧٨): دور الجامعات في تعليم الكبار: الخبرة الأمريكية، مؤتمر دور الجامعات في تعليم الكبار "بحوث ودراسات"، القاهرة، المركز الدولي للتعليم الوظيفي لتعليم الكبار في العالم العربي سرس الليان، ص ص٥٦، ٥٧.

٢ - Claudi Tamasaaia and Marylou Lennon, op. cit, p.10.

الجامعات في الجهود المحلية للتغلب على مشكلة الأمية، وكانت منهجية العمل لفيلق بنسلفانيا بالشراكة مع طلاب الجامعات، تسير وفقًا للآتي[١]:

١.توزيع طلاب الجامعات على الدارسين الراشدين.

٢.قيام شركاء من وزارة التعليم العالي ومراكز محو الأمية بالإشراف على مشروع محو الأمية، حيث كان الطالب مطالبًا بالعمل (٤٠ ساعة) على الأقل لاستكمال متطلبات مقرر فيلق محو الأمية.

٣.تشكيل لجان إشرافية؛ لمتابعة الأنشطة التعليمية، وتقديم الدعم الفني للطلاب أثناء العمل.

٤.الكثير من طلاب الجامعات كانوا يستمرون في التطوع، حتى بعد الانتهاء من المقرر الدراسي؛ حبًا في المجال، فمنهم من تطوع مدة ثلاث سنوات منذ بدء مشاركاتهم.

٥.قيام كثير من الطلاب بتغيير لخططهم المستقبلية، نتيجة الخبرات التي حصلوا عليها في فيلق محو الأمية، وحصول الكثير من الطلاب على وظائف برامج محو الأمية فيما بعد.

وتعددت التجارب الناجحة للجامعات الأمريكية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، كان من أبرز هذه التجارب ما يلي[٢]:

أ-**تجربة جامعة نيويورك:** تقدم جامعة نيويورك دورات في محو الأمية للسكان في جميع أنحاء الولاية من خلال مدرسيها وطلابها وأعضاء هيئة التدريس بها، كما تقدم برامج لتحسين مستوى القراءة لدى تلاميذ مدارس التعليم

---

١ - الهيئة العامة لتعليم الكبار (٢٠١٨): مجلة التعليم للجميع، العدد (٦)، القاهرة، ص ص٣٠- ٣١.

٢ - محيا زيتون (٢٠٠٥): التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص٢٦١، ٢٦٢.

الأساسي؛ وذلك لمنع التسرب من التعليم، وضمان حصول الصغار على المعرفة والمتعة في التعلم، ومن أبرز البرامج التي قدمتها جامعة نيويورك برنامج "**أمريكا تقرأ**"، والذي كان يقدم ساعات لمحو الأمية بالمجان، وكذلك للمدارس العامة.

ب-**تجربة جامعة كولومبيا:** وخلال الحرب العالمية الأولى أنشأت الحكومة الأمريكية "**برامج الأمركة**"؛ لتقديم تعليم خاص للمهاجرين الذي كان يتعين مساعدتهم على الاندماج الثقافي، وكانت جامعة كولومبيا أول من بدأت في تقديم منهج دراسي للكبار، تحت عنوان "المشكلات التعليمية للمهاجرين"، وتم تأسيس أول قسم جامعي لتعليم الكبار في جامعة كولومبيا عام ١٩٣٠، الذي بدأ بتقديم التعليم الأولي للكبار، ثم توسع في مجال التعليم غير النظامي(١).

ت-**تجربة جامعة فاندربيلت Vanderbilt:** تمثلت في قيام طلاب الجامعة بالسفر إلى حوالي (٣٢ موقعًا) خارج الولايات المتحدة الأمريكية مثل: "كندا، والمكسيك، والإكوادور، وغواتيمالا"، للقضاء على الأمية هناك، وبخاصة الأمية بين الصغار في تلك المناطق؛ بهدف دمجهم في التعليم النظامي، كما كانت الجامعة تقدم الدواء والغذاء للسكان.

٥- تجربة الجامعات الإسترالية:

لعبت الجامعات الإسترالية دورًا مهمًا في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، حيث تعاونت مع الدولة في تقديم برنامج (محو الأمية الوطني السريع)، بتمويل من الحكومة الإسترالية، والذي كان يهدف إلى تطوير مستوى القرائية لدى الطلاب الذين يجدون صعوبة في القراءة والكتابة في المراحل التعليمية الأولى، من خلال قيام أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وقد نجحت التجربة

---

١ - وليم جريفيث: مرجع سابق، ص ص٦٦، ٦٧.

نجاحًا كبيرًا في محو أمية عدد كبير من الأميين بالمجتمعات القروية والمنعزلة[١].

٦- تجربة الجامعات البريطانية:

انطلقت البدايات الأولى لمحو الأمية في أوربا من إنجلترا، حيث كان يعتقد أن الفقراء عصاة ومتمردون؛ لكونهم أميين، وأنه بتعليمهم قراءة الإنجيل، يستطيعون إنقاذ أنفسهم من الخطيئة؛ لذا انتشرت "**مدارس خيرية**" متنقلة في "**مقاطعة ويلز**"؛ لتعليم الكبار قراءة الإنجيل، ثم ظهرت "**مدارس الأحد**" للتعليم الديني والأخلاقي، ومع الوقت لم تعد تلك المدارس مقترنة في ذهن الأغلبية باسم الفقراء الجهلاء، ولكن أصبحت مدارس يحترمها الجميع، وتستهدفها الطبقات الوسطى داخل المجتمع[٢].

وفي أواخر القرن التاسع عشر اهتمت الجامعات البريطانية بمجال محو الأمية وتعليم الكبار، وكانت تعتمد على فكرة "**برامج محو الأمية الأسرية**" الذي تقوم فكرته الأساسية على الجمع بين عنصرين من عناصر النظام التعليمي، هما: "تعليم الطفولة المبكرة، وتعليم الكبار/ التعليم المجتمعي"، ثم شهدت الاستثمارات في مجال محو الأمية الأسرية نموًا ملحوظًا في سياق المبادرة الوطنية "**مهارات للحياة**"، التي أُطلقت بالمملكة المتحدة، والتي كانت تركز على عدد من البرامج والأنشطة الفنية، والموسيقية، والمسرحيات، والمهارات الرقمية، والمهارات اللغوية للأسر متعددة اللغات، كما هو موضح بالشكل التالي[٣]:

---

١ - هيا بنت سعد الرواف: مرجع سابق، ص٧٩٦.

٢ - أحمد غالب الهبوب: مرجع سابق، ص٦٥.

٣ - اليونسكو (٢٠١١): استعراض التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجال محو الأمية الأسرية، هامبورج، معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، ص٥.

شكل رقم (١)

برامج محو الأمية الأسرية بالمملكة المتحدة

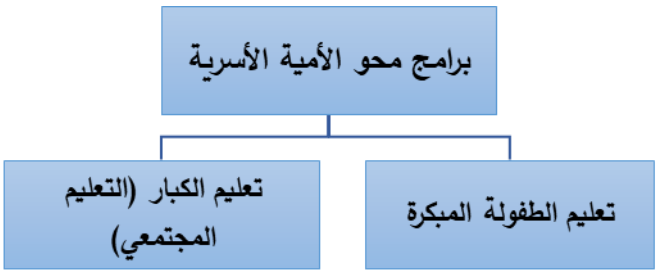

وقد انتشر نشاط تعليم الكبار – بعد ذلك– في أغلب جامعات المملكة المتحدة، فقد بدأت "**جامعة أكسفورد**" حركتها الأولى لتعليم الكبار عام ١٨٠٠، ثم تلتها بعد ذلك "**جامعة كمبردج**"، ثم انتشرت هذه الحركة في أغلب جامعات إنجلترا وأمريكا عام ١٨٩٠، وكانت السمة السائدة هي تقديم برامج لتعليم الكبار بمفهومه الواسع، وليس مجرد محو أمية القراءة والكتابة، ومن أبرز تلك الجامعات ما يلي[١]:

-**جامعة ليفربول:** يقدم قسم تعليم الكبار بجامعة ليفربول برامج في إعداد معلم الكبار والحصول على شهادة في تعليم الكبار، أو الحصول على درجات جامعية عليا كالماجستير والدكتوراه في مجال تعليم الكبار.

-**جامعة مانشستر:** أنشئ قسم لتعليم الكبار بها عام ١٩٤٩ كأحد أقسام كلية التربية، الذي يقدم برامج دراسية في مجال تعليم الكبار، الذي تقوم

---

[١] – نبيل أحمد عامر صبيح (١٩٧٨): الدراسات الجامعية في التعليم غير النظامي "دراسة مقارنة، مؤتمر: دور الجامعات في تعليم الكبار "بحوث ودراسات"، القاهرة، المركز الدولي للتعليم الوظيفي لتعليم الكبار في العالم العربي سرس الليان، ص ص١٦٦، ١٦٧.

فلسفته على تقديم خبرات تعليمية متنوعة خارج سلم التعليم النظامي، كما تضمن برامج تؤدي إلى الحصول على دبلومات ما بعد الشهادة الجامعية، كما يقدم برامج لتدريب الكبار في مجالات مختلفة.

-**جامعة جلاسجو**: التي تضم قسمًا للدراسات الإضافية وتعليم الكبار، الذي يقدم برامج دراسية تقدم للمهتمين بشئون تعليم الكبار، خاصة العاملين في هذا المجال، بهدف صقل خبراتهم المهنية، وتعميق فهمهم لمجال عملهم في النواحي النظرية والعملية المتصلة بهذا الميدان.

من خلال العرض السابق، يتضح أن هناك الكثير من التجارب الرائدة للجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، حيث استطاعت كثير من جامعات العالم أن تقود حركة محو الأمية وتعليم الكبار في بلدانها، ولعل تجربة الجامعات الكوبية خير مثال على قدرة الجامعات على قيادة حملات محو الأمية في مجتمعاتها، كما كان للتجارب التي تبنتها الجامعات الأمريكية، والبريطانية، والصينية .. وغيرها، دور عظيم في خلاص هذه الدول من شبح الأمية الذي ظل يطاردها لعدة عقود من الزمان، وإعلانها خالية من الأمية. كما أن الدراسة الحالية تستفيد من التجارب في طرح الرؤية المقترحة لتفعيل دور الجامعات المصرية في مكافحة الأمية.

المحور الرابع: تحليل المؤشرات الكمية لواقع دور الجامعات في مكافحة الأمية:

يتطلب معرفة وفهم واقع دور الجامعات المصرية في مكافحة الأمية رصد المؤشرات الكمية لهذا الدور، لأنها تعطي فكرة أولية لهذا الدور؛ بما تعكسه من حجم الجهود التي تبذلها الجامعة في هذا المجال، علمًا بأن الجامعات المصرية بصورتها الأولى قد بدأت كجامعات لتعليم الكبار، تفتح

أبوابها لتعليم الجميع، وتقود حركة التغيير وترتاد آفاق المعرفة، كما كان لها تاريخ طويل من الإنجازات والجهود في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

ولعلنا نتذكر دور "**الجامع الأزهر**"، الذي يعد واحدًا من أهم الجامعات في تاريخ الحضارة العربية والإسلامية، والذي يقوم بتقديم برامج الدراسات الإضافية للكبار – حتى يومنا هذا– في مختلف التخصصات، بدءًا ببرامج محو الأمية، وانتهاءً بشهادات الماجستير والدكتوراه، أما "**الجامعة الشعبية**" التي أنشئت عام ١٩٤٥، فكانت خير دليل على وجود مؤسسة تربوية مصرية مفتوحة أمام الراغبين في الاستزادة من الثقافة والمعرفة، ولمن يريدون مواصلة التعلم والاستزادة منه، والسعي نحو التثقيف بشكل عام[١].

وفي العصر الحديث، كانت الجامعات المصرية في مقدمة المؤسسات الحكومية التي أدركت أن لها دورًا كبيرًا في القضاء على الأمية بمصر، فكان لجامعة عين شمس السبق في هذا المجال، إذ جاء في اللائحة الداخلية لكلية التربية توصية بإنشاء شعبة لتعليم الكبار تتيح الحصول على دبلومات عليا في هذا المجال، تلتها جامعات أخرى عديدة ، كما قامت جامعة عين شمس بإنشاء أول "**مركز لتعليم الكبار**" بالجامعات المصرية عام ٢٠٠١، من ضمن أولوياته فتح فصول لمحو الأمية داخل الجامعة وخارجها، ثم توالى إنشاء مراكز ووحدات خاصة بمحو الأمية بالجامعات المصرية[٢]. وعلى هذا الأساس يمكن أن نتناول أبرز هذه المؤشرات بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: بالنسبة لعقد شراكات رسمية بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار:

لقد كان للجامعات المصرية تاريخ طويل في خدمة المجتمع، وبخاصة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، غير أن هذه الجهود كانت جهودًا متناثرة؛

---

١ – نبيل أحمد عامر: مرجع سابق، ص ص١٥٠– ١٥٢.

٢ – هدى حسن: مرجع سابق، ص٢٦٩.

لأنها كانت بشكل فردي وتطوعي من بعض الجامعات دون غيرها، ولكن منذ بداية عام ٢٠١٤، بدأت الجامعات تولي قضية الأمية اهتمامًا أكبر، وسعت لأن تكون مشاركتها بشكل رسمي وأكثر تنظيمًا من خلال عقد بروتوكولات تعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار في هذا المجال.

وهو ما أكدت عليه الخطة الإستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار ٢٠١٤-٢٠٣٠[١]، التي نصت على ضرورة مشاركة طلاب الجامعات في المشروع القومي لمحو الأمية، من خلال عقد بروتوكولات تعاون بين الهيئة العامة لتعليم الكبار، والجامعات والمعاهد العليا؛ بغرض التنسيق والتعاون مع الهيئة في القضاء على الأمية بمختلف محافظات مصر، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٣)

الجامعات والمعاهد العليا التي وقعت بروتوكولات تعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار

م	الجامعة	تاريخ البروتوكول
١	جامعة بنها	١٤/ ١/ ٢٠١٣
٢	جامعة سوهاج	٢٦/ ٥/ ٢٠١٣
٣	جامعة عين شمس	١١/ ٢/ ٢٠١٤
٤	جامعة الزقازيق	٢٣/ ٣/ ٢٠١٤
٥	جامعة طنطا	٢٥/ ٣/ ٢٠١٤
٦	جامعة المنوفية	١٣/ ٤/ ٢٠١٤
٧	جامعة كفر الشيخ	١٥/ ٤/ ٢٠١٤
٨	جامعة بورسعيد	١٠/ ٦/ ٢٠١٤
٩	جامعة السويس	٢٤/ ٨/ ٢٠١٤

[١] – الهيئة العامة لتعليم الكبار: الخطة الإستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار، مرجع سابق، ص ص٣٩، ٤٠.

م	الجامعة	تاريخ البروتوكول
١٠	جامعة قناة السويس بالإسماعيلية	١٥/ ١٠/ ٢٠١٤
١١	جامعة القاهرة	٥/ ١١/ ٢٠١٤
١٢	جامعة الأزهر	٩/ ١١/ ٢٠١٤
١٣	جامعة المنيا	٢٢/ ١٢/ ٢٠١٤
١٤	جامعة جنوب الوادي	٢٣/ ١٢/ ٢٠١٤
١٥	جامعة حلوان	٣١/ ١٢/ ٢٠١٤
١٧	جامعة الفيوم	٥/ ٤/ ٢٠١٥
١٨	جامعة بني سويف	٦/ ٤/ ٢٠١٥
١٩	جامعة أسوان	٧/ ٥/ ٢٠١٥
٢٠	المعهد العالي للخدمة الاجتماعية – بورسعيد	٢٠١٦/١/١٨
٢١	المعهد العالي للخدمة الاجتماعية – أسوان	٢٠١٦/٣/٢
٢٢	المعهد العالي للخدمة الاجتماعية – قنا	٢٠١٦/٤/٣
٢٣	**المجلس الأعلى للجامعات**	**٢١ /٢٠١٦/٥**

-**المصـدر**: الهيئـة العامـة لتعلـيم الكبـار (٢٠١٥): تقريـر إنجـازات إدارة العلاقـات العامـة والإعلام ٢٠١٤/٢٠١٥.

مـن الجـدول السـابق يتضـح أن بروتوكـولات التعـاون بـين الهيئـة العامـة لتعليم الكبار والجامعات المصرية بدأت بشكل رسمي مع بداية عام ٢٠١٣، وكانت "**جامعة بنها**"، هي أولى الجامعات التي تعقد برتوكول تعاون مع الهيئة بشكل رسمي، ثم توالى بعد ذلك عقد البروتوكولات تباعًا، حتى وصل عدد الجامعات التي وقعت بروتوكولات شراكة مع الهيئة إلى (١٩ جامعة، و٣ معاهد عليا)، خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى مايو ٢٠١٨، كما تشير البيانات – أيضًا– إلى أن معظم هذه البروتوكولات قد تم توقيعها عام ٢٠١٤، في حين لم يتم توقيع أية بروتوكولات جديدة خلال عام ٢٠١٧، وحتى وقت نشر البحث في يونيو ٢٠١٨.

ثانيًا: توقيع بروتوكول مركزي بين المجلس الأعلى للجامعات وهيئة تعليم الكبار ٢٠١٦:

على الرغم من أن توقيع بروتوكولات فردية بين الهيئة العامة لتعلم الكبار، والجامعات، تمثل خطوة ممتازة نحو توجه الجامعات للقيام بدورها في القضاء على مشكلة الأمية بمصر، إلا أن الواقع يشير إلى أن آلية العمل مازالت تتم بشكل فردي، وتفتقر إلى وجود رؤية موحدة، كما أن هذه المساعي الفردية للجامعات في مجال محو الأمية، باتت غير ملائمة لتحقيق إنجاز ملموس في هذا المجال؛ وكان لابد من وجود آلية؛ لتضافر الجهود بين الجامعات لتحقيق نتائج ملموسة في مجال محو أمية الكبار، تتفق ورؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وعلى هذا الأساس ظهرت فكرة تبنى الجامعات مشروعًا قوميًا موحدًا تحت مظلة المجلس الأعلى للجامعات؛ لمشاركة طلاب الجامعات في القضاء على الأمية، يُطلق عليه: "**المشروع القومي للجامعات المصرية لمحو أمية الكبار بمحافظات مصر**"، الذي يهدف إلى مشاركة كافة الجامعات والمعاهد العليا المصرية مع الهيئة العامة لتعليم الكبار في القضاء على الأمية بمختلف ربوع مصر، الذي أسفر عن عقد بروتوكول مركزي بين المجلس الأعلى للجامعات والهيئة وبين الهيئة العامة لتعليم الكبار في عام ٢٠١٦، الذي نص على الآتي[١]:

١. إنشاء مركز أو وحدة لتعليم الكبار بكل جامعة؛ لتكون حلقة الوصل بين الجهود المبذولة بكل كلية وبين الهيئة العامة لتعليم الكبار.

---

[١] – الهيئة العامة لتعليم الكبار (٢٠١٦): بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة لتعليم الكبار والمجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، إدارة العلاقات العامة والإعلام بالهيئة.

٢.أن يكون محو أمية عدد (٨ دارسين أميين) ضمن متطلبات التخرج في الكليات النظرية، على أن يترك الأمر للكليات العملية كل حسب طبيعتها، إما الاشتراك في هذا المشروع القومي، أو تحديد الخدمة المجتمعية المتطلبة لتخرج الطلاب.

٣.مطالبة لجان القطاعات المعنية: "الدراسات التربوية، والخدمة الاجتماعية، والتربية النوعية، والاقتصاد المنزلي، والآداب"، أن تكون مادة تعليم الكبار مادة عملية، ولها تطبيق ميداني في السنتين الدراسيتين الأوليين من الدراسة.

٤.أن تحدد كل جامعة الحوافز التي ستقدمها للطلاب المشاركين .

٥.أن تقرر مادة (تعليم الكبار) على كليات (التربية– الخدمة الاجتماعية– التربية النوعية– الاقتصاد المنزلي– الآداب) ويكون لها تدريب ميداني.

وعلى الرغم من أن هذا البروتوكول كان بمثابة خطوة أولية مهمة نحو رسم سياسة موحدة لمشاركة الجامعات في مجال محو الأمية، تحت مظلة مشروع موحد يشرف عليه "**المجلس الأعلى للجامعات**"، إلا أن إنجاز الجامعات انخفض بدرجة كبيرة في العامين التاليين لتوقيع البروتوكول، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٤)

مقارنة إنجاز الجامعات في محو الأمية قبل عقد البروتوكول المركزي وبعده: ٢٠١٦–٢٠١٧

البيان	٢٠١٥/ ٢٠١٦ العام السابق لتوقيع البروتوكول	٢٠١٦/ ٢٠١٧ العام اللاحق لتوقيع البروتوكول	معدل التغير
عدد الدارسين الناجحين	٢٩٤٥٣	١٣٩٥٨	٥١ . %

– **المصدر**: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالهيئة العامة لتعليم الكبار: بيان بإنجازات الجامعات في محو الأمية "بيان إجمالي"، عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧.

تشير الإحصائيات بالجدول السابق، إلى حدوث انخفاض كبير في إنجاز الجامعات في مجال محو الأمية في العام التالي لتوقيع البروتوكول عن العام السابق له، إلى النصف تقريبًا، حيث انخفض العدد من **(٢٩٤٥٣)** دارس ناجح عام ٢٠١٦، إلى **(١٣٩٥٨)** دارس ناجح عام ٢٠١٧، بمعدل تغير حوالي (٥١%)، الأمر الذي يمثل علامة استفهام كبرى عقب توقيع البروتوكول المركزي، الذي كان من المأمول أن يكون له مردود إيجابي على إنجاز الجامعات.

ويفسر الباحث هذا التدني في إنجاز الجامعات، عقب توقيع البروتوكول المركزي، إلى الأسباب التالية:

١. كان البروتوكول المركزي استرشاديًا، وغير ملزم للجامعات لاقتحام ملف الأمية، وبات الأمر يتطلب قيام الجامعات باستصدار قرارات خاصة بها، على اعتبار أن الجامعات مستقلة، وهي التي ترسم سياساتها من خلال مجلس جامعتها.
٢. عدم مناسبة توصيات هذا البروتوكول لإمكانات وظروف الكثير من الجامعات، فما يمكن تنفيذه في جامعة ما، قد يكون من الصعب تنفيذه في جامعة أخرى .. وهكذا.
٣. لم يأت هذا البروتوكول نتاج مناقشات مسبقة مع رؤساء الجامعات، مما أثار حفيظة كثير منهم، وأصبح محل دراسة من قبل كل جامعة على حدة.
٤. لم يتضمن البروتوكول آليات واضحة؛ لضمان تنفيذ ما جاء فيه من توصيات أو بنود.

ثالثًا: تحليل المؤشرات الكمية لإنجاز الجامعات في مجال محو الأمية:

من خلال العرض السابق، يتضح أن بروتوكولات التعاون الرسمية التي وقعت بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار، بدأت عام ٢٠١٣، ثم توالت بعد ذلك، مما كان له أثر إيجابي في زيادة إنجاز الجامعات في مجال محو الأمية. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٥)

بيان مقارن لإنجاز طلاب الجامعات في مجال محو الأمية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨

م	الجامعة	إجمالي عدد الناجحين					
		٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	الإجمالي
١	جنوب الوادي	صفر	٦٠٥٥	١٢١٥٧	٢٨٥٤	٥٨١	٢١٦٤٧
٢	الزقازيق	صفر	١٤٠٥	١٧٣٦	٣٢٠٣	٧٢٦٤	١٣٦٠٨
٣	المنوفية	٢٥	٣٠	٤٦٠٢	٣١٦٦	١٠٧٤	٨٨٩٧
٤	المنيا	١٠٥	١٥٠١	٥٥٤٣	١١٨٩	٤٧٢	٨٨١٠
٥	بورسعيد	صفر	صفر	٢٢٥٧	١٤٢٥	٨	٣٦٩٠
٦	أسيوط	٣٨٢	٦٩٣	١٢٠٦	٥٧٧	٤٥٥	٣٣١٣
٧	دمياط	صفر	صفر	صفر	١٩٣	٢١٤٤	٢٣٣٧
٨	كفر الشيخ	صفر	٢٤	٢٠	٢٥	١٩٦٧	٢٠٣٦
٩	الأزهر	صفر	٤٨٢	١٠٣٣	٢٨١	٨٨	١٨٨٤
١٠	بني سويف	صفر	١٣٨	٣٠١	٢٦٢	٢١٥	٩١٦
١١	دمنهور	صفر	١١	٤٧	٣٥٠	٤٦٩	٨٧٧
١٢	أسوان	صفر	صفر	٣٤	١٦٠	٣٨٧	٥٨١
١٣	عين شمس	٦	٥١	٢٣٦	٥٢	١١	٣٥٦
١٤	قناة السويس	صفر	٢٧٢	١٤	١٤	صفر	٣٠٠
١٥	السويس	صفر	٤١	١٥٠	٦٣	٣٨	٢٩٢

م	الجامعة	إجمالي عدد الناجحين					
		٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	الإجمالي
١٦	الإسكندرية	صفر	١١	٤١	١١٨	٤٨	٢١٨
١٧	بنها	٢٨	٤٤	٦	صفر	٣	٨١
١٨	الفيوم	صفر	٦	٣٦	٦	2	٥٠
١٩	القاهرة	صفر	12	٣٤	صفر	1	٤٧
٢٠	سوهاج	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٤	٣٤
٢١	المنصورة	صفر	صفر	صفر	١٨	٩	٢٧
٢٢	العريش	صفر	صفر	صفر	صفر	21	٢١
٢٣	حلوان	صفر	٦	صفر	صفر	٧	١٣
٢٤	الأقصر	صفر	صفر	صفر	٢	صفر	٢
٢٥	طنطا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الإجمالي العام		٥٤٦	١٠٨٧٢	٢٩٤٥٣	١٣٩٥٨	١٥٢٩٨	٧٠٠٣٧

– **المصدر**: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالهيئة العامة، إنجاز طلاب الجامعات في الفترة من ٢٠١٤/ ٢٠١٨.

من الجدول السابق، يتضح أن هناك (٢٤ جامعة حكومية) قد شاركت بالفعل في تنفيذ بروتوكولات التعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، واتخذت خطوات إجرائية في مجال محو الأمية، الأمر الذي نتج عنه محو أمية (٧٠٠٣٧ دارس)، خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨، بواقع (٥٤٦ ناجح) عام ٢٠١٤، ثم ارتفع الإنجاز في العام التالي ٢٠١٥، ليصل إلى (١٠٨٧٢ ناجح)، ثم حدوث طفرة كبيرة في الإنجاز عام ٢٠١٦، ليصل إلى (٢٩٤٥٣ ناجح)، كنتيجة منطقية عقب عقد بروتوكولات التعاون بين الهيئة وكثير من الجامعات، لكن الغريب في الأمر هو انخفاض الإنجاز العام للجامعات إلى النصف تقريبًا في العام التالي ٢٠١٧/ ٢٠١٨، بواقع (١٣٢٩٨ ناجح)، ويعزى السبب في ذلك – كما أشارت المقابلات – إلى سحب الباب الرابع من موازنة الهيئة العامة لتعليم الكبار خلال هذا العام، وعدم حصول الجامعات والجهات

الشريكة على مستحقاتهم المالية، مما أثر بالسلب على الإنجاز خلال هذا العام، ليشهد ارتفاعًا طفيفًا في العام التالي ٢٠١٨، بواقع (١٥٢٩٨ دارس ناجح)، بعد عودة البند المالي المخصص لهذا.

كما تشير الإحصاءات إلى وجود تفاوت كبير بين الجامعات في مجال مشاركة طلابهم في محو أمية الكبار، حيث جاءت (جامعة جنوب الوادي) في المرتبة الأولى، بعدد (١٢١٥٧ ناجح)، ثم جاءت (جامعة الزقازيق) في المرتبة الثانية بواقع (١٣٦٠٨ ناجح)، وفي المرتبة الثالثة (جامعة المنوفية) بواقع (٨٨٩٧ ناجح)، ثم (جامعة المنيا) في المرتبة الرابعة، بواقع (٨٨١٠ ناجح)، وقد يعزى ذلك إلى وجود هذه الجامعات في قلب الريف المصري، حيث يسهل التواصل مع الدارسين الأميين، وإلحاقهم بفصول محو الأمية، هذا بالإضافة إلى الجهود الكبيرة التي بذلت – من قبل قيادات هذه الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بها– في توعية الطلاب، وتشجيعهم على المشاركة في محو أمية الكبار بالقرى والمناطق التي يسكنون فيها، في حين لم تحقق جامعات أخرى أي إنجاز يذكر في هذا المجال.

وعلى الرغم من كل هذه الإنجازات التي حققتها الجامعات في مجال محو أمية المواطنين بمختلف محافظات مصر، إلا إن هذه الجهود – مازالت– جهودًا متناثرة، وغير مؤثرة، ولا تندرج تحت سياسة موحدة يتبناها المجلس الأعلى للجامعات، مما استوجب البحث عن رؤية جديدة لدور الجامعات في مجال محو الأمية تتسم بالشمولية، حتى يكون هذا الدور مؤثرًا، ويتفق مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

الدراسة الميدانية وإجراءاتها:

تجدر الإشارة إلى أن وضع رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعات المصرية في مكافحة الأمية، لا يتأتى – فقط– من خلال الإطار النظري للدراسة، وإنما

يحتاج أيضًا لاستطلاع رأي أعضاء المجتمع الجامعي حول واقع دور الجامعات في مكافحة الأمية، ومقترحاتهم لتعزيز هذا الدور، كما يتطلب الأمر استطلاع رأي التنفيذيين من الهيئة العامة لتعليم الكبار حول واقع الشراكة بين الهيئة والجامعات في مجال محو الأمية، من حيث التحديات التي تواجه هذه الشراكة، وسبل التغلب عليها، بما يساعد في وضع رؤية مقترحة مكتملة الأركان؛ لتفعيل دور الجامعات في مكافحة الأمية.

أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى الآتي:

-تعرف واقع الدور الحالي للجامعات المصرية في مكافحة الأمية، من خلال الإجراءات التي اتخذتها الجامعات في هذا المجال.

-رصد التحديات والمشكلات الداخلية والخارجية، التي تعوق تفعيل دور الجامعة في مجال محو الأمية، من وجهة نظر المسؤولين داخل الجامعة، والمسؤولين بالهيئة العامة لتعليم الكبار.

-طرح بدائل ومقترحات؛ لتعزيز دور الجامعات في مكافحة الأمية.

-صياغة مقترحات إجرائية؛ لتحسين دور الجامعات المصرية في مجال مكافحة الأمية.

أدوات جمع البيانات:

في إطار جمع بيانات الإطار الميداني للدراسة، فقد تم الاعتماد على بعض أدوات "**المنهج الإثنوجرافي، والمنهج الوصفي**"؛ لرسم صورة واضحة عن مجتمع الدراسة، ومن ثم المساعدة في رصد واقع دور المجتمع الجامعي في تفاعله مع قضية محو الأمية، من حيث تحديد نقاط القوة في هذا الدور، وجوانب الضعف التي تعتريه، وصولاً للرؤية المقترحة للتفعيل، ومن هذه الأدوات ما يلي:

١. **فحص الوثائق:** والتي تتضمن فحص بروتوكولات التعاون بين الهيئة والجامعات، وكذلك فحص القرارات والتعليمات التي أصدرتها الجامعات – التي تضمنتها عينة الدراسة – لتعزيز دورها في مجال محو الأمية بمشاركة طلابها.

٢. **بطاقة الملاحظة:** التي تعد الأداة الرئيسية لجمع البيانات في البحث الإثنوجرافي – سواء تعلق الأمر بسلوك الأفراد في المواقف المختلفة، أو الظروف المحيطة بهم– وقد تم استخدام هذه الأداة لملاحظة المجتمع الجامعي في تفاعله مع قضية الأمية، من خلال مشاركة طلابه، وأعضاء هيئة التدريس، والقيادات، لرصد أبرز الإجراءات المتبعة في ذلك، وتحديد أبرز التحديات والمعوقات التي واجهت الجامعة في سبيل مشاركة طلابها في مجال محو الأمية، وسبل التغلب عليها.

٣. **المقابلات المفتوحة:** تعتبر المقابلة من الأدوات البحثية المهمة لجمع المعلومات والبيانات من الميدان الاجتماعي، وهي مكملة للملاحظة، ومناسبة للتعرف على سلوكيات الأفراد، وفهم المسببات التي أدت لتلك السلوكيات، وقد تم تصميم عدد من المقابلات "**الفردية والجماعية**" مع مجموعة من:

-**قيادات الجامعات:** رؤساء الجامعات، ونوابهم، وعمداء الكليات، ووكلائهم.

-**خبراء تنفيذيين داخل الجامعات:** "أعضاء هيئة التدريس، والمنسقين، والمشرفين"، المسؤولين عن مشروع محو الأمية داخل الجامعة.

-**خبراء تنفيذيين من الهيئة:** وتشمل "قيادات من الديوان العام للهيئة، ومديري الفروع، ومنسقي بروتوكولات الجامعات بالمحافظات نطاق الجامعات عينة الدراسة.

وذلك؛ بهدف استطلاع آرائهم حول التحديات والعقبات التي تواجه مشروع محو الأمية بالجامعة، علاوة على رصد أهم الاحتياجات والإجراءات التي تحتاجها الجامعات في سبيل تفعيل دورها في مجال محو الأمية، للاستفادة منها في وضع الرؤية المقترحة.

وصف عينة الدراسة:

تم اختيار عينة ممثلة للمجتمع الأصلي قدر المستطاع، من خلال الآتي: تحديد المجتمع الأصل بدقة، والعناصر البشرية به؛ للحصول على عينة تكفي لتمثيل المجتمع الأصلي. وقد تم اختيار **١١ جامعة** للتطبيق الميداني، وهي جامعات: "**عين شمس، المنوفية، الزقازيق، دمنهور، كفر الشيخ، أسيوط، جنوب الوادي، سوهاج، دمياط، بور سعيد، بني سويف،** كعينة ممثلة لنطاق الجمهورية، للمبررات التالية:

-هذه الجامعات تمثل نطاق محافظات الجمهورية (وجه بحري – وجه قبلي – الدلتا – القاهرة الكبرى – المحافظات الحدودية).

-هذه الجامعات وقعت بروتوكولات تعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار.

-هذه الجامعات لها خبرات سابقة وإنجاز في مجال محو الأمية.

-هذه الجامعات اتخذت إجراءات نحو إنشاء مراكز، أو وحدات خاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار داخل الجامعة.

١.**بالنسبة لفحص الوثائق:** تم فحص وتحليل وثائق بروتوكولات التعاون التي وقعت بين الهيئة العامة لتعليم الكبار، والجامعات المصرية، وعددها: **٢٤ جامعة،** هي: "جنوب الوادي، والزقازيق، المنيا، وبورسعيد، وأسيوط، وكفر

الشيخ، وعين شمس، والمنوفية، ودمياط، والسويس، وسوهاج، والأزهر، وبني سويف، ودمنهور، وأسوان، وقناة السويس، والإسكندرية، وبنها، والفيوم، والقاهرة، والمنصورة، والعريش، وحلوان، وطنطا"، وكذلك تحليل القرارات والتعليمات التي أصدرتها الجامعات لتعزيز دورها في مجال محو الأمية، وعددها **١٠ جامعات**، هي:"جنوب الوادي، والزقازيق، والمنوفية، ودمنهور، ودمياط، وسوهاج، وبورسعيد، وعين شمس، وأسيوط، وكفر الشيخ، وبني سويف، والمنيا، والأزهر".

ومن أسباب اختيار هذه الجامعات: أن لها إنجازًا ملموسًا في مجال محو الأمية، بالإضافة إلى اتخاذها بعض الإجراءات التي تعزز دورها في فتح فصول محو أمية الكبار من خلال طلابها، واعتمدت الدراسة على هذا العامل لسببين:

- **الأول:** هو توافر وثائق البروتوكولات الموقعة بين هذه الجامعات مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، علاوة على إصدارها بعض القرارات الخاصة بمشاركتها في مجال محو الأمية.
- **الثاني:** أن هذه الجامعات لها إنجازات سابقة في مجال محو الأمية، ومعلنة على قاعدة بيانات الهيئة العامة لتعليم الكبار، مما يساعد على جمع بيانات الدراسة الميدانية.

٢. **بالنسبة للملاحظة:** استخدم الباحث بطاقة الملاحظة؛ لتسجيل ما يتبدى له عن المجتمع الجامعي في تفاعله مع قضية الأمية: "طلاب الجامعة، وأعضاء هيئة التدريس، والقيادات"، وذلك من خلال معايشة الباحث للقضية مشروع محو الأمية "**بجامعة عين شمس**"، مقر عمل الباحث، وكذلك من خلال مناقشة دور الجامعات – بصفة عامة– تجاه قضية الأمية بشكل دوري، أثناء اجتماعات اللجنة العليا لمتابعة مشروع محو

الأمية بالجامعات المصرية، المشكلة من قبل المجلس الأعلى للجامعات؛ لتحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه الجامعات في سبيل مشاركة طلابها في مجال محو الأمية، ورصد أبرز الإجراءات المتبعة لتفعيل دورها في المشروع القومي لمحو الأمية.

٣.بالنسبة لعينة المقابلات:

شملت عينة الدراسة مجموعة من قادة وخبراء من الجامعات، وخبراء ميدانيين من الهيئة العامة لتعليم الكبار، على النحو التالي:

-أجريت المقابلات الفردية والجماعية مع القيادات الجامعية بالجامعات الستة، بطريقة شخصية وجهًا لوجه، وعددهم: ٨٨ **تنفيذيًا جامعيًا** ما بين (رؤساء الجامعات، ونواب رؤساء الجامعات لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وعمداء كليات التربية، ووكلاء كليات التربية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ومنسقي محو الأمية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، كما أجريت المقابلات الجماعية مع المسؤولين عن مشروع محو الأمية بالجامعات الستة (المنسقين – المشرفين) من أعضاء هيئة التدريس، في لقاءات داخل جامعاتهم، أو خارجها.

-مقابلات جماعية مع طلاب الجامعات المشاركون في المشروع، وعددهم (٢٣٥ طالبًا وطالبة)، في لقاءات داخل الجامعات التي ينتمون إليها.

-مقابلات مع عدد من المسؤولين بالهيئة العامة لتعليم الكبار، وعددهم **(٣٥ تنفيذيًا)** من مديري فروع الهيئة، ومنسقي بروتوكولات التعاون بين الهيئة والجامعة، بالمحافظات نطاق كل جامعة من الجامعات الستة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٦)

توزيع عينة المقابلات

م	الجامعة	قيادات جامعية	أعضاء ومنسقون مشاركون من الجامعات	طلاب مشاركون	تنفيذيون من الهيئة	الإجمالي
١	عين شمس	١٠	٩	٥٧	٥	٨١
٢	المنوفية	٥	٣	١٩	٣	٣٠
٣	الزقازيق	٣	٣	١٥	٣	٢٤
٤	دمنهور	٣	٣	١٢	٣	٢١
٥	كفر الشيخ	٣	٣	١٨	٣	٢٧
٦	أسيوط	٤	٤	٢٣	٣	٣٤
٧	جنوب الوادي	٣	٣	٢٦	٣	٣٥
٨	سوهاج	٣	٣	١٨	٣	٢٧
٩	دمياط	٤	٤	١٩	٣	٣٠
١٠	بور سعيد	٣	٤	١٢	٣	٢٢
١١	بني سويف	٤	٤	١٦	٣	٢٧
الإجمالـــي		**٤٥**	**٤٣**	**٢٣٥**	**٣٥**	**٣٥٨**

مناقشة النتائج وتفسيرها:

-واقع ممارسات الدور الحالي للجامعات المصرية في مكافحة الأمية:

في ضوء الإطار النظري والدراسة الميدانية، فإن الجزء الحالي يسعى إلى تعرف واقع ممارسات الدور الحالي للجامعات المصرية في مجال مكافحة الأمية، والبحث عن المعوقات والتحديات التي تواجه الجامعات المصرية في هذا الشأن، وذلك من خلال فحص الوثائق الخاصة بمشاركة الجامعات، ثم رصد أبرز الإجراءات والممارسات التي تتخذها الجامعات في هذا الشأن، من خلال نتائج الملاحظة والمقابلات، وذلك على النحو التالي:

أولًا: فحص وثائق بروتوكولات التعاون وقرارات الجامعات:

تعتمد الدراسة في فحص وثائق بروتوكولات التعاون التي وقعت بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار، على مراجعة كل من: أهداف البروتوكول، وأدوار كل من الجهتين، وآليات فتح الفصول، وعقد الامتحانات، وصرف المكافآت، والناتج الفعلي للبروتوكول، كما يتضمن فحص الوثائق الخاصة بالقرارات التي أصدرتها الجامعة لتنفيذ ما جاء بالبروتوكول، وذلك على النحو التالي:

أ- تحليل وثائق بروتوكولات التعاون بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار:

تشير الوثائق الخاصة ببروتوكولات التعاون التي وقعت بين الجامعات المصرية والهيئة العامة لتعليم الكبار، أنها قد بدأت بشكل رسمي عام ٢٠١٣، بعقد بروتوكولي تعاون، الأول مع جامعة بنها، والآخر مع كلية التربية جامعة سوهاج، ثم توالى عقد هذه البروتوكولات تباعًا في الأعوام التالية، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٧)

بيان مقارن لبروتوكولات التعاون للجامعات والمعاهد العليا مع الهيئة العامة لتعليم الكبار خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨

السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	حتى مايو ٢٠١٨
عدد بروتوكولات التعاون	٢	١٤	٣	٤	لا يوجد	لا يوجد

- **المصدر**: الهيئة العامة لتعليم الكبار: بيان البروتوكولات الموقعة بين الهيئة والجامعات، في الفترة من ٢٠١٣/ ٢٠١٨

وبتحليل وثائق بروتوكولات التعاون التي وقعت بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار، اتضح ما يلي:

❖**أهداف البروتوكولات:**

بتحليل أهداف بروتوكولات التعاون وُجد أنها جميعًا تهدف إلى مشاركة الجامعات في خفض معدل الأمية بالمحافظات نطاق كل جامعة، وذلك بإشراك طلاب الجامعات في فتح فصول لمحو الأمية نطاق سكن الطالب، وذلك "**وفقًا لقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١**"، الذي ينظم عمل الهيئة العامة لتعليم الكبار، حيث ينص على: "إن محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطني ومسؤولية قومية وسياسية، تلتزم بتنفيذه الوزارات ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة، ... إلى غير ذلك، وذلك وفقا للخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار"[١]. كما هدفت هذه البروتوكولات أيضًا إلى فتح فصول لمحو أمية العاملين بالجامعات، وإعلانها خالية من الأمية، والاشتراك في إجراء المسح الميداني وحصر أعداد الأميين بالمحافظات، بالتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، علاوة على توعية الأهالي بخطورة الأمية، وحثهم على محو الأمية، ومواصلة التعلم، وإمكانية قيام الجامعات بتقديم الاستشارات التربوية وتنمية قدرات العاملين بالهيئة العامة في تعليم الكبار.

وبمراجعة تلك الأهداف، اتضح أنها تسعى إلى تبني مشروع متكامل لمحو الأمية، يبدأ بالتوعية بخطورة الأمية، وحث المواطنين على التعلم، وفتح فصول لمحو الأمية داخل الجامعة وخارجها عن طريق طلاب الجامعات، وتحفيز الطلاب المشاركين ماديًا ومعنويًا، دون وضع آليات دقيقة لمتابعة الإنجاز، وضمان تنفيذ ما جاء بالبروتوكول.

---

[١] – جمهورية مصر العربية (١٩٩٩): القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١، بشأن محو الأمية وتعليم الكبار، ط٦، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص٢١٠.

❖**التزامات الجامعات:**

أشارت بروتوكولات التعاون إلى بعض الالتزامات التي يجب أن تضطلع بها الجامعات ضمن مشاركتها في مشروع محو الأمية، من بينها: إشراك طلابها في فتح فصول لمحو أمية العاملين بالجامعة، وإعلانها خالية من الأمية خلال عام، بالإضافة إلى قيام الطلاب بفتح فصول لمحو أمية الكبار بمناطق وأحياء المحافظات نطاق كل جامعة، بإشراف مشترك بين الجامعة والهيئة العامة لتعليم الكبار، كما تلتزم الجامعة إما بإلزام الطلاب للمشاركة في فتح فصول لمحو الأمية كمتطلب من متطلبات التخرج، أو بتقديم حوافز مادية وعينية للطلاب لتشجيع المشاركين منهم في محو أمية الكبار، بما يتفق وإنجاز كل طالب.

وبتحليل نصوص التزامات الجامعات، اتضح أنه لا توجد سياسة موحدة لمشاركة الجامعات في مجال محو الأمية، حيث تُرك الأمر لظروف كل جامعة من حيث إلزام الطلاب، أو تحفيزهم للمشاركة في مشروع محو الأمية وفقًا لإمكاناتها، وقناعة رؤساء الجامعات، وهذا بكل تأكيد أدى إلى وجود فجوات في أداء الجامعات وإنجازها في محو الأمية، كما هو موضح بالجدول رقم (٥).

❖**التزامات الهيئة العامة لتعليم الكبار:**

نصت بروتوكولات التعاون على التزامات الهيئة العامة لتعليم الكبار، والمتمثلة في: توفير الكتب الدراسية، ومستلزمات العملية التعليمية للدارسين الأميين مجانًا، وتسهيل فتح الفصول، سواء بمقر مؤسسات المجتمع المدني، أو في المدارس ومراكز الشباب .. وغيرها، بالإضافة إلى الإشراف على الفصول التعليمية ومتابعتها، وتنفيذ الامتحانات، ومنح شهادات محو الأمية، علاوة على توفير الاعتمادات المالية المخصصة للتعاقد الحر مع الطلاب.

وبتحليل بنود التزامات الهيئة اتضح اختلاف المخصصات المالية وطريقة توزيعها –بين الطالب والجامعة – من جامعة إلى أخرى، حيث نصت البروتوكولات التي وقعت عام ٢٠١٤، على أن يصرف مبلغ (٢٠٠ جنيه عن كل دارس ناجح)، بواقع (١٠٠ جنيه للمعلم)، و(١٠٠ جنيه للجامعة) نظير الإشراف والمتابعة ، كما هو الحال في بروتوكولات (الزقازيق، والسويس)، في حين وجود بروتوكولات تعاون أخرى تنص على صرف مبلغ (٢٥٠ جنيه) عن كل دارس ناجح، بواقع (٢٠٠ جنيه) للمعلم، و(٥٠ جنيه للجامعة)، و(٥٠ جنيه للدارس الأمي)، بعد اجتيازه الاختبار والحصول على شهادة محو الأمية، كما لوحظ – أيضًا – وجود بروتوكولات أخرى تنص على صرف مبلغ (٣٠٠ جنيه) عن كل دارس ناجح، بواقع (٢٥٠ جنيه) للمعلم، و(٥٠ جنيه) للجامعة، وأخيرًا بروتوكولات أخرى تنص على صرف مبلغ (٣٥٠ جنيه)، بواقع (٢٥٠ جنيه للمعلم)، و(١٠٠ جنيه) للجامعة.

وقد يرجع السبب في ذلك إلى تعدد التعليمات المالية الواردة من الهيئة العامة لتعليم الكبار، التي تحدد القيمة المالية التي تصرف عن كل دارس ناجح، وطريقة توزيعها، كما يلي:

–ففي ٢٠١٥/٢/٣، صدرت تعليمات من الهيئة العامة لتعليم الكبار، تنص على أن المبلغ المالي المقرر صرف عن كل دارس ناجح هو (٣٠٠ جنيه)، بواقع (٢٠٠ جنيه) للمعلم، و(٥٠ جنيه) للجامعة، و(٥٠ جنيه) للدارس الناجح[١].

–وفي ٢٠١٨/٤/٢، صدرت تعليمات جديدة بزيادة المقابل المالي من (٣٠٠ جنيهًا) إلى (٣٥٠ جنيه) تصرف كالتالي: (٣٠٠ جنيهًا)

---

[١] – الهيئة العامة لتعليم الكبار (٢٠١٥): تعليمات منظمة للعملية التعليمية بمحافظات (بورسعيد، السويس، الإسماعيلية).

للمعلم، و(٥٠ جنيهًا) للجامعة[١]. ومع ذلك لوحظ أن هناك جامعات نص بروتوكول التعاون بينها وبين الهيئة على صرف مبلغ (٢٠٠ جنيه) عن كل دارس ناجح، تصرف بواقع (٥٠٪) للمعلم، و(٥٠٪) للجامعة، مما يشير إلى أن طريقة توزيع المبلغ المالي المحدد، يرجع إلى الاتفاق بين الجامعة والهيئة على طريقة التوزيع، التي قد تختلف من جامعة إلى أخرى، بشرط الالتزام بالسقف المالي المحدد، وهو (٣٥٠ جنيهًا)، مثال ذلك: تنازل بعض الجامعات عن جزء من المبلغ المحدد لها، ومنحه للطلاب؛ لتشجيعهم على الإقبال على المشاركة، وهكذا.

ب- تحليل وثائق وقرارات الجامعات لإشراك الطلاب في المشروع القومي لمحو الأمية:

من منطلق المسؤولية المجتمعية التي تتبناها الجامعات تجاه المجتمع وقضاياه، ومن واقع بروتوكولات التعاون التي وقعت بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم، التي تنص على إشراك طلاب الجامعات في فتح فصول لمحو الأمية، قامت الجامعات باستصدار قرارات داخلية لتحفيز الطلاب للمشاركة في المشروع، ووضع ضوابط وآليات للعمل بالتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، ويمكن رصد أبرز هذه القرارات والتعليمات، وفقًا للجدول التالي:

---

[١] - الهيئة العامة لتعليم الكبار (٢٠١٨): التعليمات المالية المنظمة للعملية التعليمية بفصول الهيئة.

جدول رقم (٨)

القرارات التي اتخذتها الجامعات لإشراك طلابها في المشروع القومي لمحو الأمية

م	الجامعة	تاريخ صدور القرار ورقمه	بنود القرار
١	**جامعة المنوفية**	قرار مجلس الجامعة بتاريخ ٣٠ /٣/ ٢٠١٥	✓عدم حصول الطالب على شهادته الجامعية إلا بعد محو أمية عدد (٤) مواطنين، خلال فترة دراسته، اعتبارًا من العام الجامعي ٢٠١٥/ ٢٠١٦. ✓أن يتم تكليف كلية التربية بالجامعة بإعداد حقيبة تدريبية للطلاب، وعقد ورش عمل لتدريبيهم على عملية محو الأمية.
٢	**جامعة الزقازيق**	قرار مجلس الجامعة رقم (٤٨٧) بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٨	✓أن يقوم كل طالب بمحو أمية عدد (٦) من الأميين، كمتطلب من متطلبات التخرج خلال سنوات الدراسة الأربعة، بواقع (٦ أميين لطلاب الفرقة الأولى)، (٤ أميين لطلاب الفرقة الثانية)، (٢ من الأميين لطلاب الفرقة الثالثة)، (وأمي واحد لطلاب الفرقة الرابعة)، في الكليات النظرية، وعدد (٢) لطلاب الكليات العملية. ✓تشكيل وحدة لتعليم الكبار، وتعيين مديرًا لها، وتحديد المهام المنوطة به. ✓تحديد المتطلبات المالية اللازمة لتأسيس نظام إلكتروني للوحدة.
٣	**جامعة دمنهور**	قرار مجلس الجامعة رقم (١٣) بتاريخ ٢٩/٥/ ٢٠١٦	✓يلتزم طلاب كليتي (الآداب والتربية) بمحو أمية خمسة على الأقل من أبناء محافظة البحيرة، كشرط للحصول على شهادة التخرج الجامعية. ✓يتم تطبيق هذا القرار على طلاب الكليتين اعتبارًا من العام الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٧.
٤	**كفر الشيخ**	قرار مجلس الجامعة رقم (١٣٥) بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٦	✓تطبيق بروتوكول التعاون الموقع بين جامعة كفر الشيخ والهيئة العامة لتعليم الكبار، على طلاب كليات: (التربية، التربية النوعية، الآداب، التجارة) كمرحلة أولى, الذي ينص على إلزام الطلاب بمحو أمية (٨ أفراد)، خلال سنوات الدراسة، بواقع (٢) كل عام. ✓يترك للكليات العملية كل حسب طبيعتها، إما الاشتراك في هذا المشروع

م	الجامعة	تاريخ صدور القرار ورقمه	بنود القرار
			القومي، أو تحديد الخدمة المجتمعية المناسبة للتخرج. ✓للطالب حرية تنفيذ هذا التكليف بنظام الفوري " التنشيطي" أو بنظام التعاقد الحر. ✓للطالب حرية تنفيذ هذا التكليف سواء في محل دراسته أو محل إقامته على مستوى الجمهورية. ✓تقوم الكلية بوضع كارت التنفيذ ضمن ملف أوراق الطالب ويضاف إليه ما تم إنجازه من هذا التكليف باعتماد من فرع تعليم الكبار بالمحافظة.
٥	**جامعة أسيوط**	قرار مجلس الجامعة رقم (٦٦٧) بتاريخ ٢٠١٦ /٨/١١	✓الموافقة على البدء في تفعيل برتوكول التعاون الموقع بين الهيئة العامة لتعليم الكبار والمجلس الأعلى للجامعات، وذلك على الطلاب الجدد الذين سيلتحقون بالجامعة بدءً من العام الجامعي ٢٠١٦/ ٢٠١٧. ✓إلزام الطلاب الملتحقين بكليات التربية اعتبارًا من العام ٢٠١٦/ ٢٠١٧، بمحو أمية (٨) أفراد من الأميين بالمجتمع، واعتبار ذلك متطلب كلية لا يجوز للطالب التخرج إلا بإتمامه. ✓يشرف مركز تعليم الكبار بكلية التربية جامعة أسيوط، على الإجراءات اللازمة لتفعيل البروتوكول.
٦	**جامعة جنوب الوادي** (قنا/ القصر/ والبحر الأحمر)	قرار مجلس الجامعة رقم (٢٣٩) بتاريخ ٢٠١٦ /٩/٢٦	✓الموافقة على توصية المجلس الأعلى للجامعات بخصوص مشاركة طلاب الجامعة في الحملة القومية لمحو الأمية. ✓أن يكون من متطلبات التخرج محو أمية عدد (٨) خلال سنوات الدراسة.
٧	**جامعة سوهاج**	قرار مجلس الجامعة رقم (٨٣٩) بتاريخ ٢٠١٦ /١٢/٢٦	✓أمر محو الأمية اللازم للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس (بالكليات النظرية) أمرًا وجوبيًا لطلاب الفرقة الأولى، ابتداءً من العام الجامعي ٢٠١٧/ ٢٠١٨، على أن يقوم كل طالب بمحو أمية عدد (٨) أفراد. ✓وأن يكون القرار غير ملزم لطلاب الفرقة الثانية والثالثة والرابعة، وإنما

م	الجامعة	تاريخ صدور القرار ورقمه	بنود القرار
			على سبيل التطوع. ✓على الكليات العملية أن تسهم في هذا المشروع بالطرق التي تراها.
٨	**جامعة دمياط**	قرار مجلس كلية التربيـــة فـــي ٢٠١٧/٢/٢٦	✓الموافقة على توصية مجلس قسم أصول التربية بجلسته رقم (١٩٣) لسنة ٢٠١٧ بتعديل اللائحة وعودة مادة "**معسكر لمحو أمية الكبار**" للفرقة الثالثة والرابعة عام وأساسي وطفولة. ✓تكليف كل طالب بمحو أمية عدد (٢) من الأميين؛ كشرط أساسي لمنحه (٥٠٪) من درجات الأعمال الفصلية لمقرر تعليم الكبار، التابع لقسم أصول التربية بالكلية، كشرط من شروط التخرج وفقًا لوثائق الامتحانات وشهادات محو الأمية.
		قـــرار مجلـــس الجامعة رقم (٩٢) (١٠٠٣) بتاريخ ٢٠١٧ / ١٠/٣٠	✓موافقة مجلس جامعة دمياط على تفعيل برتوكول التعاون بين المجلس الأعلى للجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار، بمحو أمية عدد (٤) من الأميين كمتطلب رئيس من متطلبات التخرج في كليات "التربية، التربية النوعية، التربية الرياضية، الآداب).
٩	**جامعة بني سويف**	قـــرار مجلـــس الجامعـــة رقـــم (١٢٩) بتـــاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٩	✓دعم مشروع محو الأمية، بقيام كل طالب بمحو أمية لعدد (٥) دارسين، مقابل الإعفاء من المصاريف.
		قـــرار مجلـــس الجامعـــة رقـــم (١٦٣) بتـــاريخ ٢٦ /٢٠١٨/٦	✓قيام كل طالب بكليات: (الآداب – علوم ذوي الاحتياجات الخاصة – التربية – التربية للطفولة المبكرة– الخدمة الاجتماعية) بمحو أمية عدد (٨) أفراد أميين بدءًا من العام القادم.
١٠	**جامعة بورسعيد**	قـــرار مجلـــس الجامعة رقم (٦٧) بتـــــــــاريخ	✓الموافقة على تقديم حافز للطلاب الذين يقومون بمحو أمية عدد (٥) أفراد فأكثر.

م	الجامعة	تاريخ صدور القرار ورقمه	بنود القرار
		٢٠١٥/١/٢٧	
١١	**جامعة عين شمس**	لم يتم إصدار قرار بإلزام الطلاب، ولكن وقعت الجامعة على مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة لتعليم الكبار ٢٠١٥/٧/١٣	✓تتبني الجامعة مشروعًا قوميًا لمحو الأمية يعتمد على التطوع وليس الإلزام، مع تقديم حوافز مادية ومعنوية للطلاب المشاركين، تتضمن: إعفاء الطلاب المشاركين من المصروفات الدراسية، ومن رسوم المدينة الجامعية، ومنحهم الكتب الدراسية بالمجان. ✓يكلف مركز تعليم الكبار بالجامعة بتدريب الطلاب، وحثهم على المشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية.

المصدر: بروتوكولات التعاون الموقعة بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار، إدارة العلاقات العامة والإعلام بالهيئة.

مما سبق، يتضح قيام **١١ جامعة** فقط، بإصدار قرارات: "إلزامية / تطوعية"؛ لضمان مشاركة طلابها في المشروع القومي لمحو الأمية، وإذا ربطنا بين هذه القرارات وبين إنجاز الجامعات، خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، نجد الكثير من الدلالات، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٩)

بيان مقارن بإنجاز الجامعات في علاقاتها بقرارات المشاركة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨

م	الجامعة	تاريخ عقد البروتوكول	نوع القرار (إلزامي/ تطوعي)	الإنجاز ٢٠١٤ – ٢٠١٨
١	**جنوب الوادي**	٢٣/ ١٢/ ٢٠١٤	قرار إلزام ٢٠١٦	٢١٦٤٧
٢	**الزقازيق**	٢٣/ ٣/ ٢٠١٤	قرار إلزام ٢٠١٦	١٣٦٠٨
٣	**المنوفية**	١٣/ ٤/ ٢٠١٤	قرار إلزام ٢٠١٥	٨٨٩٧

٤	**المنيا**	٢٢/ ١٢/ ٢٠١٤	قرار مشاركة تطوعية	٨٨١٠
٥	**بورسعيد**	١٠/ ٦/ ٢٠١٤	قرار مشاركة تطوعية ٢٠١٥	٣٦٩٠
٦	**أسيوط**	بروتوكول المجلس الأعلى للجامعات	قرار إلزام ٢٠١٦	٣٣١٣
٧	**دمياط**	بروتوكول المجلس الأعلى للجامعات	قرار إلزام ٢٠١٧	٢٣٣٧
٨	**كفر الشيخ**	١٥/ ٤/ ٢٠١٤	قرار إلزام ٢٠١٦	٢٠٣٦
٩	**الأزهر**	٩/ ١١/ ٢٠١٤	قرار مشاركة تطوعية	١٨٨٤
١٠	**بني سويف**	٦/ ٤/ ٢٠١٥	قرار مشاركة تطوعية ٢٠١٥ قرار إلزام ٢٠١٨	٩١٦
١١	**دمنهور**	بروتوكول المجلس الأعلى للجامعات	قرار إلزام ٢٠١٦	٨٧٧
١٢	**أسوان**	٧/ ٥/ ٢٠١٥	-	٥٨١
١٣	**عين شمس**	١١/ ٢/ ٢٠١٤	قرار مشاركة تطوعية	٣٥٦
١٤	**قناة السويس**	١٥/ ١٠/ ٢٠١٤	-	٣٠٠
١٥	**السويس**	٢٤/ ٨/ ٢٠١٤	-	٢٩٢
١٦	**الإسكندرية**	بروتوكول المجلس الأعلى للجامعات	-	٢١٨
١٧	**بنها**	١٤/ ١/ ٢٠١٣	-	٨١
١٨	**الفيوم**	٥/ ٤/ ٢٠١٥	-	٥٠
١٩	**القاهرة**	٥/ ١١/ ٢٠١٤	-	٤٧
٢٠	**سوهاج**	٢٦/ ٥/ ٢٠١٣	قرار إلزام ٢٠١٦	٣٤
٢١	**المنصورة**	بروتوكول المجلس الأعلى للجامعات	-	٢٧
٢٢	**العريش**	بروتوكول المجلس الأعلى للجامعات	-	٢١

٢٣	**حلوان**	٣١/ ١٢/ ٢٠١٤	-	١٣
٢٤	**طنطا**	٢٥/ ٣/ ٢٠١٤	-	صفر

- **المصدر**: الجدول من تصميم الباحث، بعد الرجوع إلى الوثائق الخاصة بكل م الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار، خلال الفترة من ٢٠١٤/ ٢٠١٨.

من الجدول السابق، يتضح أن هناك العديد من الجامعات المصرية قد أصدرت قرارات متنوعة ومتعددة – سواء إلزامية أو تطوعية – لضمان مشاركة طلابها في المشروع القومي لمحو الأمية، كما يوجد جامعات أخرى وقعت بروتوكولات تعاون مع الهيئة، دون أن تصدر أية قرارات تنفيذية في هذا الشأن، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- أصدرت **٩ جامعات** قرارات بإلزام الطلاب بمحو أمية عدد من الدارسين، مثل جامعات: "**المنوفية، والزقازيق، ودمنهور، كفر الشيخ، وأسيوط، وجنوب الوادي، وسوهاج، ودمياط، وبني سويف**"، مما كان له مردود إيجابي على إنجاز هذه الجامعات في مجال محو الأمية، حيث جاءت جامعات: "**جنوب الوادي، والزقازيق، ولمنوفية**" في المراتب الثلاثة الأولى على مستوى الجامعات من حيث الإنجاز، ثم جاءت جامعات "**أسيوط، ودمياط، وكفر الشيخ**" في الترتيب (٦، ٧، ٨) على التوالي، في حين نجد أن جامعات مثل: **سوهاج، وبني سويف، ودمنهور**، لم تحقق إنجازًا ملحوظًا في مجال محو الأمية، رغم وجود قرارات إلزام للطلاب، وقد يرجع السبب في هذا إلى عدم وجود آليات تنظيمية داخلية، أو بسبب وجود تحديات داخلية وخارجية حالت دون تفعيل قرار الإلزام، ومن ثم عدم إقبال الطلاب على المشاركة.
- تركت **٤ جامعات** مسألة المشاركة لتكون اختيارية وتطوعية وليست إلزامية على الطلاب، واكتفت بتقديم بعض الحوافز التشجيعية لهم، مثل جامعات: "**عين شمس، وبورسعيد، والمنيا، والأزهر**"، وإذا نظرنا إلى

حجم الانجاز المحقق لهذه الجامعات، نجد أن جامعتي: **المنيا، وبورسعيد** حققتا إنجازًا كبيرًا في مجال محو الأمية رغم عدم وجود قرارات ملزمة على الطلاب، فجاءت "**جامعة المنيا**" في الترتيب (٤)، بعدد ناجحين (٨٨١٠)، ثم "**جامعة بور سعيد**" في الترتيب (٥) بعدد ناجحين (٣٦٩٠)، أما "**جامعة الأزهر**" فقد جاءت في الترتيب (التاسع) من حيث عدد ناجحين، وهو (١٨٨٤)، وقد يبدو أن هذا الإنجاز متوسطًا من الناحية الكمية، إلا إنه في الحقيقية يعد إنجازًا ضعيفًا جدًا؛ إذا ما قارنا بين إمكاناتها وقوتها البشرية على مستوى الجمهورية، بالجامعات الأخرى. أما "**جامعة عين شمس**" فكان إنجازها ضعيفًا، حيث جاءت في الترتيب (١٣)، بعدد ناجحين (٣٥٦) فقط، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود قرارات ملزمة للطلاب.

- وقَّعت **١١ جامعة** بروتوكولات تعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، ولم تُصدر أية قرارات أو تعليمات تنظيمية داخلية، تحث طلابها أو أعضائها على المشاركة في مجال محو الأمية، مثل جامعات: "**قناة السويس، والإسكندرية، وبنها، والسويس، والفيوم، والقاهرة، والمنصورة، والعريش، وحلوان، وطنطا، وأسوان**"؛ لذا كان إنجاز هذه الجامعات ضعيفًا؛ بسبب عدم وجود أية قرارات إلزامية أو تحفيزية تحث الطلاب على المشاركة، وربما يعود سبب ذلك إلى عدم قناعة قيادات هذه الجامعات بفكرة المشاركة في مشروع محو الأمية.

النتائج العامة لتحليل وثائق بروتوكولات التعاون وقرارات الجامعات:

اتضح من خلال تحليل الوثائق الخاصة بالبروتوكولات والقرارات التي اتخذتها الجامعات، بشأن تفعيل مشاركتها في مجال محو الأمية، مجموعة من الحقائق، من بينها ما يلي:

-تميزت البروتوكولات بأنها كانت تركز على مشاركة طلاب الجامعات في خفض معدل الأمية بالمحافظات نطاق كل جامعة.

-تميزت البروتوكولات بتحديد أدوار الأطراف المشاركة، وآليات العمل والمتابعة والتقييم، وكذلك الحوافز المادية المقدمة للمشاركين.

-يُؤخذ على البروتوكولات والقرارات، وجود تضارب بين بنودها، حيث نصت بعضها على قيام الجامعات بإلزام طلابها بالمشاركة في مجال محو الأمية، وهو ما لم يحدث على أرض الواقع.

-يُؤخذ على البروتوكولات – أيضًا- أنها تفتقر إلى سياسة موحدة نحو مشاركة الجامعات في مجال محو الأمية، حيث تُرك الأمر لظروف كل جامعة، وقناعة رؤسائها بالقضية، مما أدى إلى إنجاز متذبذب وضعيف في كثير من الجامعات.

ثانيًا: ممارسات أعضاء المجتمع الجامعي من واقع نتائج الملاحظة والمقابلات:

يتناول هذا المحور مناقشة نتائج استجابات أفراد العينة، ومقارنتها بنتائج الملاحظة، وفحص الوثائق، على النحو التالي:

أ- واقع ممارسات القيادات الجامعية في دعم المشروع القومي لمحو الأمية:

يقصد بممارسات القيادات الجامعية، الإجراءات التي يتخذها كل من: رؤساء الجامعات، ونوابهم، وعمداء ووكلاء الكليات. ويمكن تفسير نتائج المقابلات، ومقارنتها بنتائج الملاحظة، على النحو التالي:

١- بالنسبة لإجراءات قيادات الجامعات نحو إلزام الطلاب بالمشاركة في محو الأمية:

أوضحت نتائج المقابلات أن معظم الجامعات – عينة الدراسة – تُلزم طلابها بالمشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية، وهو ما اتضح جليًا من خلال فحص الوثائق الخاصة بقرارات الإلزام، مثل جامعات: "**المنوفية، والزقازيق، ودمنهور، وكفر الشيخ، وأسيوط، وجنوب الوادي، وسوهاج، ودمياط، وبني سويف**"، وذلك في الكليات النظرية فقط – وفقًا لما نص بروتوكول المجلس الأعلى للجامعات– كما أفادت المقابلات بأن "**كليات التربية**" هي الشريك الأساسي في المشروع القومي لمحو الأمية، تليها كليتا "**الآداب، والتربية النوعية**"، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة إعداد طلاب هذه الكليات ليكونوا معلمين في الأساس.

٢– بالنسبة لتحفيز الطلاب ماديًا ومعنويًا للمشاركة في مشروع محو الأمية بالجامعة:

أوضحت النتائج أن هذه الممارسة تتحقق بدرجة متفاوتة في الجامعات عينة الدراسة، حيث أكدت آراء غالبية أفراد العينة بالجامعات أن الجامعات تحفز طلابها (ماديًا ومعنويًا) من أجل المشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية، علاوة على إقامة حفلات خاصة لتكريمهم، وهذه النتيجة تتسق – إلى حد كبير – مع ما لاحظه الباحث، على النحو التالي:

- **جامعة عين شمس:** من خلال معايشة الباحث للمجتمع الجامعي، تلاحظ إصدار توصية من رئيس جامعة – عقب الاجتماع الأول للجنة التنسيق العليا لمحو الأمية، بمقر جامعة عين شمس(*)، بأن الجامعة ستقدم حوافز

(*) عقد هذا الاجتماع يوم الاثنين، الموافق، ١٣ يوليو ٢٠١٥، بحضور الباحث، بمقر جامعة عين شمس، برئاسة رئيس الجامعة، وعدد من نواب رؤساء الجامعات، ورئيس الهيئة العامة لتعليم الكبار، ونائب محافظ الجيزة، بهدف مناقشة تفعيل دور طلاب الجامعات في المشروع القومي لمحو الأمية.

مادية ومعنوية للطلاب الذين ينجحون في محو أمية (٤ أفراد) تتمثل في: "الإعفاء من المصروفات الدراسية، ومن رسوم السكن في المدينة الجامعية، والحصول على الكتب بالمجان"، مما كان دافعًا لمشاركة الطلاب، رغم عدم صدور قرار بالإلزام.

- **جامعة سوهاج:** أعلنت تقديم حزمة من الحوافز للطلاب الذين يقومون بمحو أمية عدد (٢ أميين)، تتمثل في: "الأولوية في تسكين المدينة الجامعية، الإعفاء من رسوم استخراج شهادة التخرج، علاوة على تخصيص (١٠ درجات) من أعمال السنة"، ورغم ذلك ظل إنجاز جامعة سوهاج دون المتوقع، ربما لعدم تفعيل هذه القرارات بشكل حاسم.
- **جامعة المنوفية:** تقدم حوافز متنوعة للطلاب المشاركين، تتمثل في: "تقديم جوائز عينية في احتفاليات عامة بالجامعة، وتقديم دورات تدريبية مجانية للطلاب المشاركين، بالإضافة إلى أولوية المشاركة في الأنشطة الطلابية".
- **جامعة بورسعيد:** صدر قرار مجلس جامعة بورسعيد رقم (٦٧) بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٧، على تقديم حوافز للطلاب الذين يقومون بمحو أمية (٥ أفراد)، تتمثل في: "إعفاء الطالب من ثمن الكتب لفصل دراسي، ومساهمة رعاية الطلاب بدفع جزء من المصروفات الدراسية، وضمان التمتع برحلة سفر للخارج للطالب الفائز بأكبر عدد تم محو أميته"، مما أدى إلى إقبال الطلاب على المشاركة، لكن مؤشرات الإنجاز الواردة من الهيئة العامة لتعليم الكبار، تشير إلى تراجع اهتمام جامعة بورسعيد بعد ذلك بقضية الأمية.
- **جامعة دمياط:** بجانب قرار الإلزام الذي أصدرته الجامعة على طلاب الكليات النظرية، قامت كلية التربية بجامعة دمياط بإصدار قرار بمنح

(٥٠٪) من درجات العملي في مادة تعليم الكبار المقررة على طلاب الفرقة الثالثة، كحافز لكل طالب يقوم بمحو أمية عدد (٢ دارس)، مما كان له أثر كبير في زيادة إقبال الطلاب على المشاركة.

- **جامعة الزقازيق:** أفادت المقابلات أن جامعة الزقازيق لم تعلن عن تقديم حوافز تشجيعية للطلاب، رغم الإنجاز الكبير الذي حققت الجامعة خلال الفترة من: ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، حيث طبقت قرار الإلزام بشيء من الحزم، فضلاً عن رغبة الطلاب في المشاركة، نتيجة الثقافة السائدة، وحماس قيادات الجامعة للقضية.
- **جامعة كفر الشيخ:** أفادت المقابلات أن جامعة كفر الشيخ، بجانب قرار الإلزام، أعلنت عن حزمة من الحوافز المقدمة للطالب الذي يقوم بمحو أمية أسرته تتمثل في :"تسكينه في المدينة الجامعية، والإعفاء من المصروفات الدراسية، ومنحه بعض درجات أعمال السنة"، مما كان له أثر طيب على الإنجاز.
- **جامعة بني سويف:** تعد جامعة بني سويف من الجامعات التي تشارك بإيجابية في المشروع القومي لمحو الأمية، حيث أعلنت عن مجموعة من الحوافز للطلاب المشاركين تمثلت في: "إعفاء من المصاريف الجامعية، وتكريم الطلاب المشاركين في احتفالية كبرى، تقدم فيها الجامعة بعض الهدايا العينية للمتميزين".
- أما جامعات "**أسيوط، ودمنهور، وجنوب الوادي**"، أفادت المقابلات أنها لم تصدر قرارات تحفيزية للطلاب، واكتفت بقرارات إلزام الطلاب بالمشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية.

٣- بالنسبة لقيام الجامعة بتخصيص مكان (مكتب/ وحدة/ مركز) لمحو الأمية:

من الجدير بالذكر أن المجلس الأعلى للجامعات أوصى الجامعات بضرورة إنشاء مركز، أو وحدة لتعليم الكبار داخل كل جامعة، لتكون بمثابة حلقة الوصل بين الجامعة والهيئة العامة لتعليم الكبار، وكذلك للتواصل الجيد مع الطلاب الراغبين في المشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية، فضلاً عن الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المراكز والوحدات في تدريب الطلاب والإشراف عليهم، وتوجيه الدعم المستمر لهم أثناء فترة فتح الفصل.

وقد أوضحت النتائج أن معظم الجامعات عينة الدراسة، قامت بتوفير مكان مخصص لإدارة مشروع محو الأمية بكليات الجامعة، وهو ما أكدته نتائج الملاحظة، والمقابلات المفتوحة مع قيادات الجامعات، والمسؤولين عن تنفيذ مشروع محو الأمية بالجامعات، بشأن قيام بعض الجامعات بإنشاء مراكز لتعليم الكبار – كوحدات ذات طابع خاص- مثل: "**عين شمس، والمنوفية، وأسيوط، والزقازيق**"، وهناك بعض الجامعات الأخرى التي اتخذت خطوات إجرائية لإنشاء وحدات، أو مراكز لتعليم الكبار بجامعاتها، مثل جامعات: "**دمياط، وبني سويف، وكفر الشيخ، ودمنهور، والسويس، وسوهاج**"، الأمر الذي يؤكد رغبة العديد من الجامعات المصرية في المشاركة الفعالة ضمن المشروع القومي لمحو الأمية.

٤- بالنسبة لعقد ندوات ولقاءات لحث الطلاب على المشاركة في مشروع محو الأمية:

أفادت المقابلات أن هذه الممارسة تتحقق في غالبية الجامعات المصرية، وذلك من خلال قيام الجامعات بالإعلان عن المشروع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبعض المنشورات، واللافتات داخل الحرم الجامعي عن

عقد ندوات، ولقاءات لحث الطلاب على المشاركة في مشروع محو الأمية، لكن من خلال معايشة الباحث لتلك الندوات، لاحظ أن حضور غالبية الطلاب لهذه الندوات لم يكن رغبةً منهم، ولكنهم كانوا يحضرون بشكل إجباري، بإيعاز من بعض قيادات الجامعة، وأعضاء هيئة التدريس، وهو ما أكدته المقابلات المفتوحة مع الطلاب، حيث أكد معظمهم أن هذه الندوات تمثل مضيعة للوقت، كما أنها لا تتناسب مع مواعيد المحاضرات والامتحانات، فيما أكدت بعض الطالبات المشاركات في تلك الندوات أنهن شاركن لرغبتهن في فتح فصول لمحو أمية جيرانهم الكبار؛ لإيمانهم بأن التعليم سيساعدهم على معرفة دينهم، وتربية أبنائهم بشكل سليم. كما لاحظ الباحث أن الطالبات كن أكثر إقبالاً على الالتحاق بهذه الندوات مقارنةً بالذكور، فضلاً عن تغير وجهة نظرهم عن فكرة المشاركة، لتصبح أكثر إيجابية، والسبب في ذلك أن هذه الندوات تركز على فكرة إقناع الطلاب بالقضية.

٥- بالنسبة لتنظيم دورات لتأهيل الطلاب وتدريبهم للمشاركة في مشروع محو الأمية:

أشارت استجابات أفراد العينة إلى أن هذه الممارسة تتحقق بشكل جيد في بعض الجامعات، مثل: "**عين شمس، والمنوفية، وأسيوط، ودمياط**"، وهو ما أكدته الملاحظة، ويُرجع الباحث ذلك لوجود مراكز متخصصة لتعليم الكبار، منوطة بعقد دورات وبرامج تدريبية للطلاب، وذلك عكس الجامعات التي ليس لديها مراكز أو وحدات لتعليم الكبار، كما أشارت المقابلات إلى وجود بعض الجامعات التي تتحقق فيها هذه الممارسة بدرجة متوسطة مثل: "**الزقازيق، ودمنهور، وكفر الشيخ**"، كما أشارت النتائج إلى وجود بعض الجامعات مثل: "**سوهاج، وجنوب الوادي، وبورسعيد، وبني سويف**"، التي لا تهتم بعقد مثل هذه الدورات التدريبية للطلاب، وتكتفي فقط بعقد ندوات لتحفيزهم على

المشاركة، وهو ما أكدته المقابلات، حيث برر بعض أفراد العينة هذا الأمر، بأن معظم المشاركين من كليات التربية، ولديهم المهارات التي تؤهلهم للتعامل مع الكبار.

كما أكدت الملاحظات أن هناك العديد من الجامعات التي تقوم بتدريب أعداد كبيرة من الطلاب؛ لتأهيلهم للعمل كمعلمين للكبار، دون انعكاس ذلك على عدد الفصول المفتوحة من قبل الطلاب، الأمر الذي يعتبر إهدارًا للوقت والجهد الذين يُبذلان في تدريب الطلاب، وبسؤال الطلاب عن دوافعهم للالتحاق بهذه الدورات وأهميتها بالنسبة لهم، أكدت الغالبية أنهم التحقوا بهذه الدورات من أجل حصولهم على شهادات مجانية معتمدة من الجامعة، فيما أكدت نسبة قليلة من الطلاب أنهم التحقوا بهذه الدورات بهدف اكتساب مهارات التعامل مع الكبار.

٦- بالنسبة لاتخاذ إجراءات لمحو أمية العاملين الأميين بالكلية/ الجامعة:

أشارت نتائج المقابلات مع القيادات بجامعات كل من: "**عين شمس، والمنوفية، ودمياط، والزقازيق**"، أن هذه الجامعات قد اتخذت إجراءات لمحو أمية العاملين بها، وأعلنت عن هذه المبادرة في كلياتها المختلفة، واتخذت إجراءات تنفيذية بالفعل لفتح فصول لمحو أمية العاملين الأميين بها، ومن خلال معايشة الباحث لتجربة جامعة عين شمس، أكد قيام مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس بطرحة "**مبادرة جامعة بلا أمية**"، برعاية قطاع شؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، التي تستهدف فتح فصول لمحو أمية جميع العاملين بكليات الجامعة عام ٢٠١٨، والتي بمقتضاها تم فتح عدة فصول لمحو أمية العاملين الأميين بكليات: "**الطب، والحقوق، والتربية، والعلوم، والصيدلة، والزراعة، والبنات، ومركز الدراسات البردية، والتجارة**"، والتي حققت

نجاحًا كبيرًا، وإن لم يتم إعلان الجامعة خالية من الأمية حتى منتصف عام ٢٠١٨، وظل المشروع مستمرًا فيما بعد؛ لتحقيق الهدف منه.

كما أشارت نتائج المقابلات مع المسؤولين "**بجامعة المنوفية**"، أن الجامعة أطلقت مبادرة لمحو أمية العاملين بها، بدأت بحصر جميع العمال بكليات الجامعة؛ للتأكد من حصولهم على شهادة محو الأمية من عدمه، وتم فتح فصول لمحو أمية العاملين الأميين، مع الأعداد الذين ثبت أنهم غير حاصلين على شهادة محو الأمية، مما يعني حرص بعض الجامعات على اتخاذ إجراءات لمحو أمية العاملين الأميين بها، بمشاركة الطلاب. ومن جانب آخر، كما أفادت المقابلات أيضًا أن هناك بعض الجامعات التي لم يعرف أعضاء التدريس بها بالإجراءات التي تتخذها الجامعة نحو محو أمية العاملين بها، ويفسر الباحث هذا إلى عدم وجود مراكز أو وحدات متخصصة لتعليم الكبار بهذه الجامعات؛ لتعلن عن تلك الإجراءات.

٧- تضمين قضية الأمية في الأنشطة والقوافل التنموية التي تنظمها الكلية/ الجامعة:

اتضح من استجابات غالبية عينة الدراسة، أن قضية الأمية يتم تضمينها في الأنشطة والقوافل التنموية التي تنظمها الجامعات، على اعتبار أن مشكلة الأمية هي إحدى أهم المشكلات المجتمعية التي يجب أن تتصدى لها الجامعة، ومن خلال معايشة الباحث ومشاركته في عدة قوافل تنموية، نظمتها جامعة عين شمس في محافظات: "**الإسماعيلية، والفيوم، دمياط، والمنيا، وبني سويف**"، أن هذه القوافل لا تتضمن فتح فصول لمحو الأمية، ولكنها تقوم بعدة أنشطة أخرى تتمثل في: "عقد اختبارات فورية للمتسربين من التعليم، بالتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، بالإضافة إلى عقد ندوات لتوعية الكبار بضرورة الالتحاق بفصول محو الأمية، وكذلك الاشتراك مع الهيئة في حصر الأميين

المترددين على القوافل، تمهيدًا لضمهم لفصول محو الأمية بعد ذلك". وفي هذا الصدد أكد أفراد العينة أن هذه القوافل تلعب دورًا مهمًا في توعية الأهالي بأهمية التعليم، وبخطورة الأمية على حياتهم، ومستقبل أبنائهم، مما يزيد من استجابة الكبار للانضمام لفصول محو الأمية، بعد توعيتهم بإجراءات الالتحاق بالفصل، والرد على استفساراتهم.

٨-تحفيز أعضاء هيئة التدريس والمعاونين ماديًا ومعنويًا للمشاركة في مشروع محو الأمية:

اتفقت غالبية عينة الدراسة أن الجامعات لا تقدم أية حوافز مادية للأعضاء المشاركين في مشروع محو الأمية، سواء في القوافل أو تدريب الطلاب، أو حتى الإشراف عليهم، على اعتبار أن عضو هيئة التدريس مطالب بساعات لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، التي تدخل ضمن تقييمه عند الترقية، وإذا قدمت الجامعة أية حوافز مادية، فإنها تكون من ضمن المبالغ المالية التي تحولها الهيئة العامة لتعليم الكبار لهذه الجامعات نظير الإنجاز، وفقًا لما نص عليه بروتوكول التعاون بين الهيئة والجامعة.

ومن خلال معايشة الباحث للمجتمع الجامعي، لاحظ أن هناك بعض أعضاء هيئة التدريس المسؤولين عن المشروع: "قادة، وتنفيذيين، ومشرفين، ومدربين"، يتقاضون مكافآت كبيرة، عندما يكون إنجاز الجامعة كبيرًا في مجال محو الأمية، كما هو الحال في جامعات: "**جنوب الوادي، والزقازيق، والمنوفية، ودمياط، وكفر الشيخ، وأسيوط**"، حيث تنص بروتوكولات التعاون على حصول الجامعة على مبلغ (١٠٠ جنيه) عن كل دارس ناجح، مما يعني حصول الجامعة على مبالغ كبيرة في حال وجود إنجاز كبير، توزع هذه المكافآت على الأعضاء المشاركين نظير جهدهم المبذول في التنفيذ، والإشراف، والتدريب، في حين لا يحصل الأعضاء على أية مكافآت تذكر، إذا

كان إنجاز طلاب الجامعة ضعيفًا، كما أكدت المقابلات – أيضًا– أن هناك بعض القيادات والأعضاء الذين يشاركون في المشروع من أجل الجانب المادي فقط، وباب الإنصاف يوجد نسبة كبيرة منهم يشاركون بغض النظر عن الحافز المادي.

٩– رصد المشكلات والتحديات التي تواجه تنفيذ مشروع محو الأمية، والعمل على حلها:

أشارت المقابلات إلى أن هذه الممارسة تتحقق بدرجة كبيرة في بعض الجامعات، مثل: "**جنوب الوادي، والزقازيق، وعين شمس، والمنوفية، ودمياط، وبني سويف**"، في حين تشير النتائج إلى تحقق هذه الممارسة بدرجة متوسطة في جامعات: "**دمنهور، وكفر الشيخ**، وأما جامعات: "**بورسعيد، وسوهاج**"، فتشير النتائج إلى أن هذه الممارسة تتحقق بدرجة متوسطة، كما أشارت المقابلات إلى أن الجامعات تتخذ الإجراءات المناسبة لمواجهة هذه المشكلات التي تطرأ أثناء تنفيذ المشروع، وفي هذا الصدد أكد المسؤولون بالهيئة العامة لتعليم الكبار أن هناك بعض قيادات الجامعات يهتمون برصد هذه المشكلات، من خلال اجتماعات دورية تتم مع المسؤولين داخل الجامعة، وبمشاركة مسؤولين من الهيئة العامة لتعليم الكبار، لرصد المشكلات ومحاولة وضع حلول لها.

١٠– تشجيع التعاون والتشبيك مع الهيئة العامة لتعليم الكبار:

تبين من خلال المقابلات الفردية والجماعية مع القيادات الجامعية، والمسؤولين بالهيئة العامة لتعليم الكبار، مدى أهمية وضرورة "**التعاون والتشبيك بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار في مواجهة الأمية**"، وذلك لتكامل الجهود، وتبادل الخبرات، ووضع رؤية موحدة تتسق وأهداف الخطة الإستراتيجية للهيئة العامة لتعليم الكبار، والاستفادة من هذا التعاون في

وضع حلول واقعية للمشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع الجامعي، أثناء المشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية.

وبتحليل مقارن لنتائج المقابلات مع المسؤولين بالهيئة العامة لتعليم الكبار؛ نلاحظ أن ممارسة التعاون والتشبيك مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، تتحقق بدرجة كبيرة في بعض الجامعات، مثل: "**المنوفية، والزقازيق، وعين شمس، وأسيوط، ودمياط، ودمنهور، وجنوب الوادي**"، في حين أشارت النتائج إلى أن هذه الممارسة تتحقق بدرجة مُرضية في بعض الجامعات ،مثل: "**بورسعيد، وكفر الشيخ، وسوهاج، وبني سويف**"، في حين لم تشر الاستجابات إلى عدم تحقق هذه الممارسة في أي من الجامعات عينة الدراسة، كما أشار المسؤولون بالهيئة العامة لتعليم الكبار إلى أن درجة تحقق ممارسة التعاون بين الهيئة والقيادات العليا "**رؤساء الجامعات ونوابهم**"، تتحقق بدرجة أكبر من تحققها مع "**عمداء الكليات، ووكلائهم**"، وقد يرجع السبب في ذلك إلى سرعة القرارات التي تصدرها القيادات العليا، والتي يتم تنفيذها بشكل أكثر شمولية على مستوى الكليات المشاركة.

١١- الإعلان والتوعية عن مشروع محو الأمية بالجامعة بوسائل إعلامية مناسبة:

اتفقت العينة على أن جميع الجامعات تتخذ إجراءات للإعلان عن المشروع القومي لمحو الأمية، والتوعية بمشاركة أعضاء المجتمع الجامعي – وبخاصة الطلاب – وذلك بالوسائل الإعلامية المتنوعة، وفي هذا الصدد أكدت المقابلات مع المسؤولين داخل الجامعات على أنه يتم الإعلان والتوعية عن المشروع داخل الجامعات وخارجها، بعدة وسائل إعلامية، مثل: "الموقع الرسمي للجامعات والكليات، ومواقع التواصل الاجتماعي، واللافتات، والبانرات، والنشرات .. وغيرها"، بالإضافة إلى التغطية الصحفية، واللقاءات التلفزيونية

للمسؤولين عن المشروع داخل الجامعات، علاوة على الندوات، والاحتفالات التي تقيمها الجامعات في هذا الصدد.

ب- واقع ممارسات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في دعم مشروع محو الأمية:

يقصد بممارسات أعضاء هيئة التدريس تلك الإجراءات التي يتخذها الأعضاء والمعاونون، نحو دعم المشروع القومي لمحو الأمية بالجامعة. ويمكن تفسير نتائج المقابلات، ومقارنتها بنتائج الملاحظة، على النحو التالي:

١- تشجيع الطلاب وتحفيزهم للمشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية:

اتفقت آراء أعضاء هيئة التدريس على أن هذه الممارسة تتحقق بدرجة منخفضة في معظم الجامعات عينة الدراسة، فيما عدا جامعة "**دمياط**" حيث أشارت استجابات العينة إلى تحققها بدرجة متوسطة، في حين لم تتحقق هذه الممارسة في بعض الجامعات مثل: "**بورسعيد**"، مما يشير إلى أن أدوار أعضاء هيئة التدريس في تحفيز الطلاب، وحثهم على المشاركة في المشروع القومي ضعيفة للغاية، إذا ما قورنت بأدوار وممارسات القيادات الجامعية.

ومن خلال معايشة الباحث للقضية، فقد لاحظ أن هناك فئة من أعضاء هيئة التدريس التي ترغب بالفعل في المشاركة، لكنهم لم يجدوا فرصة سانحة لذلك، كما لاحظ أن هناك عددًا كبيرًا منهم ليس لديه قناعة بدور الجامعة في هذا المشروع، وعلى هذا أكدت استجابات غالبية عينة المقابلات من أعضاء هيئة التدريس على أن غالبية الهيئة التدريسية والمعاونين لا يشجعون الطلاب، ولا يحفزونهم بالشكل المأمول، لعدة أسباب منها: "ضعف قناعتهم بالمشروع، بالإضافة إلى إحساسهم بأن أدوارهم هامشية لا قيمة لها، وأن الطلاب هم المنفذون على أرض الواقع، فضلاً عن عدم امتلاكهم المعلومات الكافية عن المشروع"، وعليه يجب على الجامعات تنمية وعي أعضائها بمجالات خدمة

المجتمع، وبخاصة المشروع القومي لمحو الأمية، وآليات المشاركة فيه، وتحديد أدوار أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في هذا الشأن.

٢- تخصيص جزء من وقت المحاضرات لمناقشة قضية الأمية وخطورتها مع الطلاب:

تشير نتائج المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس إلى عدم تحقق هذه الممارسة في غالبية الجامعات المصرية، حيث جاءت الاستجابات موضحة أن هذه الممارسة لا تتحقق مطلقًا في بعض الجامعات، مثل: "**عين شمس، والمنوفية، ودمياط، والزقازيق، ودمنهور، وكفر الشيخ، وسوهاج، وجنوب الوادي**"، كما أشارت آراء العينة إلى أنها تتحقق بدرجة ضعيفة في ثلاث جامعات هي: "**أسيوط، ودمياط، وبورسعيد**"، وهو ما يعني أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لا يخصصون جزءًا من وقت بعض المحاضرات؛ لمناقشة قضية الأمية وخطورتها مع الطلاب، مما يكون له أثر سلبي على تحقيق إنجاز الجامعات في هذا الشأن.

وفى محاولة فهم ذلك، تم طرح سؤال على أفراد العينة عن أسباب عدم تحقيق هذه الممارسة بالدرجة المأمولة في الجامعات المصرية، التي أرجعتها لعدة أساب، منها: قلة وعي أعضاء هيئة التدريس بأهمية المشروع، وليس لديهم معلومات كافية عنه، ولا آليات العمل به، ومن ثم فلا يمكنهم الحديث عن شيء يجهلونه، إذا ما طُرحت عليهم أسئلة، أو استفسارات من الطلاب، فضلاً عن قولهم بأن المشروع يسيطر عليه مجموعة من الأعضاء والمسؤولين، ولا يسمحون لغيرهم بالمشاركة، لأسباب مادية تتعلق بالمكافآت التي توزع عليهم عقب كل دورة امتحانية في محو الأمية، كما أضاف بعضهم إلى عدم رضاهم عن تكليف غير المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس للعمل بالمشروع، وترك المتخصصين من ذوي الخبرة في هذا المجال.

٣- المشاركة في القوافل التنموية، وأنشطة محو الأمية التي تنظمها الكلية أو الجامعة:

أشارت المقابلات إلى تحقق هذه الممارسة بدرجة متوسطة في عدد قليل من الجامعات، في حين أنها تتحقق بدرجة ضعيفة في باقي غالبية الجامعات، وقد أكد غالبية أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، بأن مشاركة الأعضاء في قوافل محو الأمية ضعيفة، لعدة أسباب منها: عدم معرفة غالبية الأعضاء بهذه القوافل، وعدم دعوتهم للمشاركة فيها، كذلك قصر المدة الزمنية لهذه القوافل التي لا تزيد عن ثلاثة أيام فقط، وأن مجال محو الأمية يحتاج مزيدًا من الوقت، سواء لتوعية الناس، أو حصر الأميين بالمناطق المستهدفة للقوافل، وكذلك فتح فصول محو الأمية في هذه المناطق.

ومن خلال ملاحظة الباحث، أثناء مشاركاته في القوافل التنموية التي تنظمها جامعة عين شمس، بالتعاون مع بعض الجامعات الأخرى مثل :"**دمياط، بني سويف، والفيوم، والإسماعيلية، والمنيا، وغيرها**"، اتضح أن بعض أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجالات وأهداف القوافل التنمية، هم فقط الذين يشاركون في هذه القوافل، مثل: الجانب الطبي، والزراعي، والبيطري، والثقافي، وغيرها، أما فيما يخص مجال محو الأمية فلم يشارك في هذه القوافل جميعها سوى عدد قليل من أعضاء مركز تعليم الكبار بالجامعة، وهو ما يشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس لا يشاركون في قوافل محو الأمية إلا فيما ندر.

٤- المشاركة في دورات وبرامج إعداد وتأهيل معلم الكبار بالجامعة:

تشير نتائج المقابلات إلى عدم تحقق هذه الممارسة في غالبية الجامعات المصرية، حيث جاءت الاستجابات موضحة أن هذه الممارسة لا تتحقق مطلقًا في سبع جامعات، هي: "**بورسعيد، ودمياط، ودمنهور، وكفر الشيخ،**

وسوهاج، وجنوب الوادي"، كما أشارت آراء العينة إلى أنها تتحقق بدرجة ضعيفة في أربع جامعات هي: "**الزقازيق، وأسيوط، وعين شمس، والمنوفية**"، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة الممارسة الأولى التي أوضحت أن ضعف قيام أعضاء هيئة التدريس بتشجيع وتحفيز الطلاب للمشاركة في المشروع، وبسؤال عينة المقابلة عن هذه الأسباب أفادت بأن غالبية الدورات تقوم بتنفيذها الهيئة العامة لتعليم الكبار، من خلال المدربين المعتمدين لديها، وخبرائها في الميدان، وقلة الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس، إلا في أضيق الحدود.

ومن خلال معايشة الباحث للمجتمع الجامعي، لاحظ أن هناك الكثير من الجامعات لا تعتمد على أعضائها في تدريب الطلاب، بل تعتمد على بعض المهتمين من خارج الجامعة، مثال ذلك: "اعتماد جامعات: "**دمنهور، وكفر الشيخ، وبورسعيد، وعين شمس أحيانًا**"، على فريق مشكل من عدة جامعات ومنظمات مجتمع مدني، يقوم بتدريب الطلاب دون مشاركة أعضاء هيئة التدريس بها.

٥- مساعدة الطلاب في التغلب على المشكلات التي تواجههم، برفعها للمختصين لحلها:

اتفقت غالبية عينة أعضاء هيئة التدريس على أن هذه الممارسة لا تتحقق بدرجة كبيرة داخل المجتمع الجامعي، كما أكدت المقابلات أن أعضاء هيئة التدريس غير المشاركين، لا يقدمون أية نصائح للطلاب في هذا الشأن، ولا يتناقشون معهم حول قضية الأمية من الأساس.

وبسؤال عينة الدراسة، أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن أسباب ضعف قيامهم بمساعدة الطلاب في التغلب على المشكلات الخاصة بالمشروع، أفادوا بأن الجامعة بها مركز أو وحدة لمتابعة المشروع، وهناك قنوات اتصال وتواصل مع الطلاب لحل المشكلات التي تطرأ، وهم بذلك أجدى في إيجاد

حلول لها، كما لاحظ الباحث عزوف غالبية أعضاء هيئة التدريس من تقديم أية مساعدة؛ ربما بسبب عدم وعيهم بالقضية، أو لعدم وجودهم بشكل رسمي ضمن فريق العمل بالمشروع.

ثالثًا: واقع ممارسات الطلاب في دعم المشروع القومي لمحو الأمية:

يقصد بممارسات الطلاب، تلك الإجراءات التي يتخذها الطلاب من أجل المشاركة الفعالة في مشروع محو الأمية بالجامعة.

يمكن تفسير نتائج المقابلات فيما يخص ممارسات القيادات الجامعية في دعم المشروع القومي لمحو الأمية، ومقارنتها بنتائج الملاحظة، على النحو التالي:

١- الإقبال على الأنشطة التطوعية المختلفة بالجامعة:

اتفقت آراء عينة الطلاب على أن هذه الممارسة تتحقق بدرجة منخفضة في غالبية الجامعات، مما يعني ضعف دور الجامعات في تنمية مهارات العمل التطوعي لدى طلابها، حيث أشارت نتائج المقابلات إلى أن هذه الممارسة لا تتحقق في ثلاث جامعات، هي: "**كفر الشيخ، وجنوب الوادي، وسوهاج**"، في حين أنها تتحقق بدرجة ضعيفة في ثماني جامعات، هي: "**عين شمس، والمنوفية، والزقازيق، ودمنهور، وأسيوط، ودمياط، وبني سويف، وبورسعيد**"، ويعد ذلك من أهم أوجه القصور بالجامعات المصرية، حيث عدم توعية الطلاب بأهمية التطوع في حياتنا، وخدمة مجتمعاتنا، ومن ثم يجب على الجامعات تغيير إستراتيجياتها نحو تنمية ثقافة التطوع لدى أعضاء المجتمع الجامعي، بما يعظم من دورها المجتمعي في مواجهة القضايا والمشكلات الملحة، تلك التي تعترض مسيرة تقدم وتنمية المجتمعات، والتي تأتي الأمية في مقدمتها.

ومن خلال معايشة الباحث لمشروع محو الأمية، اتضح – جليًا – أن ثقافة التطوع شبه غائبة عن المجتمع الجامعي، كما تؤكد تلك الإحصاءات الواردة من الهيئة العامة لتعليم الكبار، بشأن إنجاز الجامعات المصرية في مجال محو الأمية، التي تؤكد أن الجامعات التي ألزمت طلابها بالمشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية، مثل جامعات: "**الزقازيق، وجنوب الوادي، والمنوفية، وأسيوط، وكفر الشيخ، وبورسعيد**"، كان إنجازها كبيرًا، إذا ما قورن بإنجاز الجامعات التي اعتمدت فقط على تطوع طلابها، ولم تلزمهم بالمشاركة.

وفى هذا الصدد، أشارت عينة المقابلة إلى أن ضعف إقبالهم على العمل التطوعي يرجع للأسباب التالية: أن معظمهم لم يعتادوا هذه الثقافة قبل أن يلتحقوا بالجامعة، فضلاً عن كثرة الأعباء الجامعية الخاصة بالتدريس والامتحانات التي تعيقهم عن المشاركة، هذا بالإضافة إلى كون معظم الطلاب مغتربين، ويأتون من محافظات بعيدة، مما يجعل من مشاركتهم في الأنشطة التطوعية أمر صعب للغاية. ومن ثم كان لابد من وضع خطط إستراتيجية للجامعات بشأن مشاركة طلابها في الأنشطة التطوعية، في أوقات تتناسب مع ظروف الدراسة والامتحانات.

٢- مدى تقبل فكرة الإلزام وربط شهادة التخرج بمحو أمية عدد من الأميين:

أجمع معظم الطلاب على أنهم لا يتقبلون فكرة الإلزام بالمشاركة في مشروع محو الأمية، أو فكرة ربط شهادة التخرج بمحو أمية عدد من الأفراد الأميين، لعدة أسباب، منها: "عزوف الأميين عن التعلم، وعدم امتلاكهم المهارات اللازمة لتعليم الكبار القراءة والكتابة، فضلاً عن كثرة الأعباء الجامعية المكلفين بها أثناء العام الدراسي"، وقد لاحظ الباحث اعتراض كبير من الطلاب، عندما طُرحت فكرة الإلزام في عدة ندوات أقامها مركز تعليم الكبار جامعة عين شمس في كليات: "**التربية، والآداب، والألسن، والبنات**"،

معللين أنهم التحقوا بالجامعة لكي يتعلموا، ويحصلوا على الشهادة الجامعية، لا ليفتحوا فصول لمحو الأمية، مما يؤكد أنهم غير مدركين للدور المجتمعي للجامعة، تجاه قضايا المجتمع ومشكلاته.

٣- واقع الالتحاق ببرامج إعداد معلم الكبار بالجامعة:

أشارت النتائج إلى أن هذه الممارسة تتحقق بدرجة كبيرة في الجامعات التي لديها مراكز أو وحدات لتعليم الكبار، وعددها أربع جامعات هي: "**عين شمس، والمنوفية، وأسيوط، والزقازيق**"، كما أشارت نتائج المقابلات إلى تحقق هذه الممارسة بدرجة متوسطة في ثلاث جامعات، هي: "**دمياط، كفر الشيخ، وجنوب الوادي**"، وتتحقق بدرجة ضعيفة في أربع جامعات، هي: "**بني سويف، وبورسعيد، وسوهاج، ودمنهور**". وبسؤال الطلاب عن أسباب التحاقهم بالدورات، أكدوا أنهم يرغبون في الحصول على شهادة موثقة من الجامعة تفيد بحضور البرنامج، قد يستفيدون بها عند التقدم لوظيفة ما، بعد التخرج، فضلاً عن رغبة بعضهم إلى تعلم مهارات تدريسية جديدة، وبخاصة طلاب كلية التربية، والآداب.

ومن خلال معايشة الباحث للممارسات الفعلية، من خلال اجتماعات اللجنة التنسيقية العليا لمحو الأمية بالمجلس الأعلى للجامعات، لاحظ قيام عديد من الجامعات بتدريب آلاف الطلاب؛ لتأهيلهم لفتح فصول لمحو الأمية بمحيطهم السكني، دون أن يقوم هؤلاء الطلاب بفتح فصول لمحو الأمية على أرض الواقع، مما يؤكد أن التحاق غالبية الطلاب بهذه البرامج كان بهدف الحصول على شهادة تدريبية مجانية، وليس بهدف فتح فصول لمحو الأمية.

٤- طبيعة المشاركة في القوافل التنموية التي تنظمها الجامعة، وتتضمن نشاط محو الأمية:

تشير نتائج المقابلات مع الطلاب إلى أن هذه الممارسة لا تتحقق في غالبية الجامعات، وقد برر الطلاب عدم مشاركتهم في قوافل محو الأمية، للأسباب التالية: أن هذه المشاركات لا تحتسب ضمن الإنجاز المطلوب منهم في مجال محو الأمية، فضلاً عن انشغال الطلاب بالمتطلبات الجامعية الأخرى، كما لاحظ الباحث أن دور الطلاب أثناء هذه القوافل – غالبًا– ما يكون هامشيًا، حيث يقتصر دورهم على حصر الأميين في المناطق التي تستهدفها القوافل، دون إتاحة فرص لفتح فصول لمحو أمية الكبار، من خلال الطلاب في تلك المناطق، ولكن يكون استهدافهم من قبل الهيئة العامة لتعليم الكبار.

تعقيب عام على نتائج مناقشة استجابات أعضاء هيئة التدريس:

اتضح من خلال تحليل آراء عينة المقابلات مع المجموعات المختلفة: "القيادات، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب"، أنها متوافقة – إلى حد كبير – مع ملاحظات الباحث، والتي تشير إلى بعض الحقائق العامة، من أبرزها ما يلي:

–ضرورة وجود سياسة موحدة لمشاركة الجامعات في المشروع القومي لمحو الأمية تعتمد على الإلزام وليس التطوع، حيث أثبتت التجربة أن الجامعات التي ألزمت طلابها هي التي حققت إنجازًا أكبر في مجال محو الأمية.

–أهمية تحفيز الطلاب المشاركين في المشروع القومي لمحو الأمية ماديًا ومعنويًا، له مردود جيد نحو زيادة مشاركة الطلاب.

–افتقاد الطلاب إلى ثقافة العمل التطوعي.

-تضاؤل جدوى الندوات والدورات التي تعقدها الجامعات لتدريب وتحفيز طلابها نحو المشاركة في المشروع، حيث تبين أنها قليلة الفائدة ولا تحقق أهدافها، مما يستلزم إعادة النظر في هذه الدورات والندوات.

-أسهمت مبادرة جامعة بلا أمية في تحفيز مشاركة طلاب الجامعة في المشروع، من خلال قيامهم بمحو أمية العاملين الأميين بالكليات والمعاهد.

-أسهمت القوافل الإعلامية لمحو الأمية، التي تنظمها الجامعات بدرجة كبيرة في زيادة وعي الأهالي بالالتحاق بفصول محو الأمية.

-لم يزل دور أعضاء هيئة التدريس في المشروع القومي لمحو الأمية ما زال غائبًا، ويتطلب مراجعة، بما يساعد على تعزيز دور الجامعات في مكافحة الأمية.

-أهمية التعاون المشترك بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار، في حل كثير من العقبات والمشكلات التي يمكن أن تواجه الطلاب في هذا المجال.

-عدم تقبل غالبية طلاب الجامعات لفكرة الإلزام، وعلى الجامعة دمجهم بوسائل الإقناع المختلفة.

رابعًا: التحديات التي تواجه مشاركة الجامعة في المشروع القومي لمحو الأمية:

أثبتت التجربة أن هناك العديد من التحديات التي تواجه مشاركة الجامعات في المشروع القومي لمحو الأمية، على مستوى كل من: "القيادات الجامعية، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والأميين أنفسهم، والمجتمع المحيط"، تتمثل أبرز هذه التحديات في الآتي:

١- تحديات خاصة بالقيادات الجامعية:

من خلال المقابلات المفتوحة اتضح أن إيمان: "رؤساء الجامعات ونوابهم، وعمداء الكليات ووكلائهم، والمسؤولين عن المشروع" - بقضية محو الأمية، له أثر إيجابي على نجاح المشروع، والعكس صحيح. وفي هذا الشأن، لاحظ الباحث أن غالبية القيادات الجامعية غير مؤمنة بالقضية، اللهم إلا عدد قليل منهم، ويتضح ذلك جليًا من خلال رفض عدد كبير من عمداء ووكلاء كليات الجامعة لفكرة الإلزام، وتأكيدهم بأن طالب الجامعة غير منوط بالأساس بهذه المهمة.

وفي مقابلة للباحث مع أحد وكلاء كليات التربية لشئون خدمة المجتمع والبيئة، أعلن رفضه التام لهذه الفكرة من الأساس، قائلاً: "إن الجامعات مقر لتعليم الطلاب، وأن الزج بطلاب الجامعات في هذه القضية غير منطقي، وأن مشاركتهم في المشروع أشبه ما يكون بالحرث في الماء"، وأن مواجهة هذه المشكلة تخص الهيئة العامة لتعليم الكبار وحدها، دون غيرها، وعليها أن تتصدى لها بعيدًا عن الجامعة".

كما لاحظ الباحث أن بعض القيادات الجامعية وجدت نفسها مضطرة للمشاركة في المشروع، عقب توقيع البروتوكول المركزي للمجلس الأعلى للجامعات مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، وبخاصة بعد عرض القضية في أكثر من جلسة من جلسات المجلس، وقد لاحظ الباحث، ما يلي(*):

- ضعف إيمان عدد كبير من قيادات الجامعات بدور الجامعة في المشروع القومي لمحو الأمية.
- نظرة بعض قيادات الجامعات للقضية على أنها قديمة الأزل، ولا جدوى من الجهود المبذولة حيالها.

(*) باعتبار الباحث عضوًا باللجنة التنسيقية العليا لمحو الأمية بالمجلس الأعلى للجامعات.

-انشغال عديد من القيادات بأمور أخرى واعتبار هذه القضية هامشية وليست رئيسية.

-عدم قدرة البعض منهم على إقناع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالمشاركة في المشروع.

-تخوف بعض القيادات الجامعية من عدم قانونية قرارا الإلزام، مما قد يعرض الجامعة للمساءلة، إذا قام الطلاب برفع دعوى قضائية ضد الجامعة.

-عدم إدراج المشروع القومي لمحو الأمية في خطط الجامعة والكليات وأنشطتها الرئيسية منذ البداية.

٢- تحديات خاصة بأعضاء هيئة التدريس:

يعتبر أعضاء هيئة التدريس من أهم العناصر البشرية داخل المجتمع الجامعي، وعليهم يتوقف مدى نجاح أو فشل المنظومة الجامعية بدرجة كبيرة، لاسيما مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، حيث يمكنهم زيادة وعي طلابهم بالقضية، وحثهم على المشاركة في مشروعات محو الأمية، كما يمكنهم أيضًا تنمية مهاراتهم التدريسية كمعلمين للكبار.

ومن خلال المقابلات المفتوحة مع أعضاء هيئة التدريس، ومعايشة الباحث للواقع الجامعي، اتضح أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يعتبرون قضية الأمية قضية قومية، يجب على الجميع المشاركة في حلها، ولدى غالبيتهم قناعة بأن الجامعة - بما تمتلكه من إمكانات مادية وبشرية هائلة- يمكنها أن تلعب دورًا كبيرًا في مكافحة الأمية، لكن الواقع الحالي يفرض مجموعة من التحديات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في مجال المشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية، من أبرزها ما يلي:

-ضعف حماس عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بالكليات المختلفة، لاسيما الكليات العملية لمشروع محو الأمية؛ لضعف قناعتهم بدور الجامعة في هذا المجال، مما ينعكس سلبًا على دورهم في تحفيز طلابهم في المشاركة في محو الأمية.
-ضعف الحوافز المادية المخصصة لأعضاء هيئة التدريس الذين يحقق طلابهم نتائج متميزة في مشروع محو الأمية.
-ضعف الدرجات المخصصة للنشاط المجتمعي في معايير ترقيات الأساتذة والأساتذة المساعدين من أعضاء هيئة التدريس.
-عدم إدراج قضية محو الأمية ضمن مهام وأنشطة قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، من قبل بعض الجامعات المصرية.
-إسناد إدارة مراكز ووحدات محو الأمية وتعليم الكبار بالجامعات لغير المتخصصين في أغلب الأحيان، مما يحبط أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في المجال.

٣- تحديات خاصة بالطلاب:

بالنسبة للتحديات الخاصة بالطلاب، لاحظ الباحث - من خلال معايشته لواقع تنفيذ مشروع محو الأمية بجامعة عين شمس- تقاعسًا واضحًا من طلبة وطالبات الجامعة عن المشاركة في مشروع محو الأمية، وهو ما أكدت نتائج المقابلات مع الطلاب من ضعف درجة إقبالهم على الأنشطة التطوعية، وفتح فصول لمحو أمية الكبار، وبسؤال الطلاب عن الأسباب التي تحول دون مشاركتهم بفاعلية في المشروع القومي لمحو الأمية، فضلاً عن ملاحظات الباحث، اتضح وجود مجموعة من المشكلات والتحديات التي تحول دون مشاركة الطلاب بفاعلية في المشروع، من أبرزها:

-النظرة الضيقة للطلاب على أن الجامعة مكان لتلقي المحاضرات، والحصول على الشهادة الجامعية فقط.
-صعوبة العثور على الدارسين الأميين، وكذلك صعوبة إقناعهم بأهمية التعلم والالتحاق بفصول محو الأمية.
-عدم توافر عدد كاف من الأميين بالمدن على خلاف مراكز وقرى المحافظة.
-عدم وجود بيانات خاصة بالأميين وأماكنهم ليسهل استهدافهم من قبل الطلاب.
-صعوبة الالتحاق بدورات إعداد معلم الكبار أثناء العام الدراسي، لأنها تتعارض مع أوقات المحاضرات.
-وجود صعوبة في فتح فصول محو الأمية للطلاب بالقرب من مقرات سكنهم بالمحافظات.
-ضعف مهارات طرق التدريس، والتعامل مع الدارسين الكبار، خصوصًا طلاب الكليات غير التربوية.
-كثرة الأعباء الجامعية الخاصة بالدراسة والامتحانات على الطلاب.
-تعارض مواعيد اختبارات محو الأمية بالهيئة العامة لتعليم الكبار مع طبيعة الدراسة والامتحانات الجامعية؛ حيث إن امتحانات محو الأمية بالهيئة تعقد أربع مرات في العام في: "يناير، وأبريل، ويوليو، وأكتوبر"، وهو ما يتعارض – من وجهة نظر الطلاب- مع الدراسة والامتحانات الجامعية.
-عدم دراية الطلاب بالخطوات الإجرائية للمشاركة في القومي لمحو الأمية.
-رفض أسر كثير من الطلاب مشاركة أبنائهم في مشروع محو الأمية؛ خوفًا عليهم من التعامل مع أشخاص لا يعرفونهم.

-تركز بعض الأميين في مناطق سكنية بعيدة، وغير آمنة في بعض الأحيان، مما يعرض الطلاب للخطر.

-مطالبة كثير من الأميين الحصول على مبالغ مالية من طلاب الجامعة، كشرط للانضمام لفصل محو الأمية، والانتظام فيه.

٤- تحديات خاصة بالتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار:

تشير الخطة الإستراتيجية للهيئة العامة لتعليم الكبار إلى ضرورة التواصل الجيد مع مؤسسات الدولة، وبخاصة الجامعات المصرية، وتذليل كافة الصعاب من أجل شراكة حقيقية لمواجهة الأمية، وذلك وفقًا لقانون (٨) لسنة ١٩٩١، بشأن محو الأمية، وتعديلاته الواردة بالقانون رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩، ومن خلال المقابلات المفتوحة مع التنفيذيين، ومعايشة الباحث الواقع الجامعي، اتضح وجود العديد من المشكلات والتحديات الخاصة بالتواصل والتعاون بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار، والتي تحول دون مشاركة فعالة للجامعات، من بينها ما يلي:

-الإجراءات الإدارية المعقدة التي يقوم بها الطالب لتسجيل الفصل، وذهابه للإدارات المعنية التابعة للهيئة عدة مرات لبدء العمل في المشروع.

-عدم التزام الهيئة ببنود بروتوكول التعاون المبرم مع الجامعة، وبخاصة ما يتعلق بتوفير المستلزمات الدراسية، والمناهج التعليمية، حيث اشتكى كثير من الطلاب من عدم تسلم

-الدارسين لهذه المستلزمات، ولا المناهج التعليمية طوال مدة الدراسة بالفصل.

-ضعف الحافز المادي المقدم للطلاب عن كل دارس ناجح .

-تأخر صرف المستحقات المالية الواردة من الهيئة العامة لتعليم الكبار سواء مخصصات الطلاب، أو مخصصات الجامعة، نظير التدريب والإشراف.

-تعارض مواعيد اختبارات محو الأمية بالهيئة العامة لتعليم الكبار مع مواعيد الدراسة، والامتحانات الجامعية.

-رسوب عدد كبير من الدارسين الأميين في اختبارات محو الأمية، التي تعدها الهيئة العامة لتعليم الكبار.

-عدم تواجد ممثل للهيئة العامة لتعليم الكبار بصفة مستمرة في الجامعة أو الكليات، للرد على استفسارات الطلاب، وتذليل كافة الصعوبات التي تواجههم بشأن إجراءات فتح فصل محو الأمية.

-عدم مناسبة مواعيد الدورات التدريبية التي تقدمها الهيئة العامة لتعليم الكبار لطلاب الجامعات، حيث أنها تُعقد في الفترة الصباحية، بما يتعارض مع مواعيد المحاضرات.

-عدم قيام الهيئة العامة لتعليم الكبار بإمداد الجامعات ببيانات الأميين بالمحافظات، حتى يسهل استهدافهم.

-طول المدة الدراسية للفصل من (٣ – ٦) أشهر لفصل التعاقد الحر، مما يحتم على الطالب الانتظام مع الدارسين مدة لا تقل عن ٣ أشهر، حتى يتم عقد الامتحان للدارسين، حتى لو تمكنوا من مهارات القراءة والكتابة قبل هذه المدة.

المحور الخامس: الرؤية المستقبلية لتفعيل دور الجامعات المصرية في مكافحة الأمية:

كشفت الدراسة من خلال إطارها النظري، ونتائج الدراسة الميدانية إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات المصرية في مكافحة الأمية، وجود أوجه قصور في الدور الذي تقوم به الجامعات المصرية – بوضعها الحالي– في مكافحة الأمية، بالقدر الذي يتناسب مع إمكانات الجامعات المادية والبشرية في هذا الشأن. ومن هذا المنطلق؛ يستهدف هذا الجزء من

الدراسة وضع رؤية مستقبلية؛ لتفعيل دور الجامعات في مكافحة الأمية بمصر، وفقًا لما ورد في الإطار النظري، وما توصلت إليه الدراسة الميدانية من نتائج.

وتعد الرؤية هدفًا، أو طموحًا، أو تصورًا للمستقبل، تخدم غايات وأهداف المؤسسة التي تُكافح لأجلها، وتعمل على تحقيق أهدافها ومتطلباتها، ولما للرؤية من ضرورة؛ فوجب الاهتمام بها عن طريق تكوين رؤية مستقبلية محتملة الحدوث، تهتم بدراسة المتغيرات التي يُمكن أن تؤدي إلى احتمال تحقيق هذه الرؤية، بجانب أنها ترسم صورة تقريرية محتملة للمستقبل، ومحاولة البحث عن بدائل طويلة الأجل، مستهدفة الأخذ في الاعتبار ما يطرأ على المجتمع من تحديات مستقبلية[1]، وعليه تسير الرؤية المستقبلية وفقًا للخطوات التالية:

❖الهدف العام للرؤية المستقبلية:

تعزيز الدور المجتمعي للجامعات المصرية في مكافحة الأمية، كتعبير أصيل عن مسؤوليتها تجاه المجتمع؛ وذلك لتفعيل هذا الدور والارتقاء به، وذلك وفقًا للآتي:

-معالجة نقاط الضعف التي أسفرت عنها الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، فيما يتعلق بواقع دور الجامعات في مكافحة الأمية.

-رصد نقاط القوة في هذا الدور، والعمل على تدعيمها.

-تحديد متطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية؛ لتفعيل هذا الدور.

-تحديد آليات تنفيذ الرؤية المستقبلية، من خلال توزيع الأدوار على الجهات المعنية.

---

[1] - طارق عبد الرؤوف عامر (٢٠٠٦): الدراسات المستقبلية: مفهومها- أساليبها- أهدافها، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ص ٢٨.

-رصد صعوبات تحقيق المتطلبات السابقة، علاوة على وضع آليات التغلب عليها.

❖منطلقات الرؤية المستقبلية:

ترتكز الرؤية المقترحة على جملة من المنطلقات الأساسية، وفقًا للإطار النظري، ونتائج الدراسة الميدانية لواقع دور الجامعات في مكافحة الأمية، والتي تتمثل في الآتي:

١-ما تفرضه التحديات التي يمر بها المجتمع المصري، وما شهده من ارتفاع نسبة الأمية، التي تقف عائقًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢-الاتجاهات الحديثة التي تؤكد أهمية دور الجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، باعتبارها بيت خبرة في هذا المجال.

٣-القدرة البشرية التي تضمها الجامعات والمتمثلة في: "القيادات، والطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة"، التي يمكن استثمار جهودها في مجال مكافحة الأمية.

٤-وجود قطاعات لخدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات المصرية، منوط بها إيجاد حلول لمشكلات المجتمع، والتي من أبرزها مشكلة الأمية.

٥-قدرة مراكز تعليم الكبار ببعض الجامعات على إعداد الفئات العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، والتنسيق مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، ومؤسسات المجتمع المدني في فتح فصول لمحو الأمية.

٦-الإمكانات المادية بالجامعات من: "قاعات، وتجهيزات، .. الخ)، والتي يمكن الاستفادة منها في تدريب القائمين على مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار من مخططين وإداريين ومشرفين ومعلمين، ومتابعتهم.

٧-قدرة الجامعات على المشاركة بفاعلية في حملات محو الأمية بالأقاليم التي توجد بها.

٨-قدرة الجامعات على إجراء البحوث والدراسات النظرية والميدانية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

٩-إمكانية فتح القنوات والشراكات مع المجتمع المدني، في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

❖ركائز الرؤية المستقبلية:

الركائز هي مجموعة العُمُد الأساسية التي تشكل ما ينبغي أن تنهض عليه كافة الممارسات الجامعية مستقبلاً؛ تحقيقًا لدورها المجتمعي في مكافحة الأمية، ضمن مسؤوليتها المجتمعية تجاه إحدى أخطر المشكلات المجتمعية التي تعوق مسيرة التنمية، ألا وهي: مشكلة الأمية، وعليه فإن فلسفة الرؤية المستقبلية تنطلق من عدة ركائز أساسية، تتمثل في الآتي:

١-التأكيد على مشاركة جميع الجامعات المصرية في المشروع القومي لمحو الأمية، وفق سياسة موحدة، تحت مظلة المجلس الأعلى للجامعات.

٢-التأكيد على مشاركة جميع كليات الجامعة في المشروع القومي لمحو الأمية.

٣-التوجه نحو إلزام طلاب الجامعات بالمشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية.

٤-الارتقاء بممارسات أعضاء المجتمع الجامعي: قيادات، وأعضاء، وطلاب، في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

٥-تكثيف التعاون، والتكامل، وتبادل الخبرات بين الجامعات والمعاهد العليا المصرية في مجال مكافحة الأمية.

٦-الارتقاء بدور كليات التربية في دعم المشروع القومي لمحو الأمية من خلال إعداد معلمي الكبار، والاستفادة الميدانية لمقرر تعليم الكبار.

٧-تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار.

٨-الارتقاء بالدور المجتمعي للجامعة: قوافل، وندوات، وورش عمل؛ لخدمة قضية محو الأمية.

٩-إنشاء مراكز لتعليم الكبار بجميع الجامعات، وكذلك وحدات محو الأمية وتعليم الكبار بالكليات والمعاهد العليا، لدعم المشروع القومي لمحو الأمية.

١٠-إعداد وتدريب الكوادر البشرية بالجامعات: مشرفين، ومدربين، ومنسقين، وطلاب، لتعزيز دورهم في مشروع محو الأمية.

١١-تشكيل لجان تنفيذية داخل الجامعات والكليات؛ للإشراف على تنفيذ المشروع ومتابعته بشكل مستمر.

١٢-دعم المناخ المؤسسي داخل الجامعة، بما يساعد على مشاركة كافة أعضاء المجتمع الجامعي في المشروع القومي لمحو الأمية.

١٣-تنويع الحوافز المقدمة للطلاب، بما يساعد في تشجيع الطلاب؛ للإقبال على المشاركة في المشروع.

❖محاور الرؤية المستقبلية:

تشكل محاور الرؤية المستقبلية؛ لتفعيل دور الجامعات المصرية في مكافحة الأمية، من النتائج التي توصلت إليها الدراسة النظرية، وكذلك الدراسة الميدانية، ومن مجموعة من الأسس التربوية التي ينبغي أن تلتزم بها كافة الجهات، وتتمثل هذه المحاور في الآتي:

أولاً: بلورة فلسفة ورؤية واضحة لمشاركة الجامعات في المشروع القومي لمحو الأمية:

لما كانت الفلسفة هي أحد مصادر اشتقاق الأهداف؛ فإنه يجب إدراج فلسفة محو الأمية وتعليم الكبار بمفهومها الشامل ضمن فلسفة الجامعات، وتوجهاتها، وأهدافها الأساسية، في إطار فلسفة التعلم المستمر مدى الحياة للجميع، توجه الجامعات والمعاهد العليا نحو المشاركة الفعالة في المشروع القومي لمحو الأمية، ومن الركائز التي يجب أن تقوم عليها فلسفة مشاركة الجامعات المصرية في مكافحة الأمية، ما يلي:

١- وضع إستراتيجية جامعية لمحو الأمية وتعليم الكبار:

إن ضمان وجود مشاركة فعالة للجامعات في المشروع القومي لمحو الأمية، يتطلب ضرورة وجود سياسة موحدة لهذه المشاركة تحت رعاية وإشراف المجلس الأعلى للجامعات، وهذا يتطلب القيام بوضع "**خطة إستراتيجية جامعية لمحو الأمية**" تلتزم بتنفيذها كافة الجامعات والمعاهد العليا، تحت إشراف ومتابعة "**المجلس الأعلى للجامعات**"، من خلال لجنة تنسيقية عليا بالمجلس، مع تشكيل "**لجان مركزية**" على مستوى الجامعات؛ لمتابعة تنفيذ الخطة بين كليات الجامعة، "**ولجان فرعية**" بكل كلية ومعهد؛ للإشراف على التنفيذ والمتابعة داخل الكلية أو المعهد، مع وضع آليات لمحاسبة المقصرين، وتقديم حوافز للمتميزين.

٢- سن تشريعات لضمان مشاركة الطلاب في مشروع محو الأمية، (الإلزام/ والتحفيز):

لاشك أن الطلاب يمثلون النواة الحقيقية لجهود الجامعات في مجال محو الأمية؛ لأنهم هم من ينفذون على أرض الواقع من خلال فتح فصول لمحو أمية الكبار بمحيطهم السكني، وبدونهم لا يمكن تحقيق أي إنجاز في هذا

المجال، وعلى هذا الأساس، لابد من وضع آليات لضمان مشاركة الطلاب في المشروع القومي لمحو الأمية، من خلال الآتي:

-إصدار تشريعات جامعية نحو: إلزام الطلاب بمحو أمية عدد من الأفراد خلال فترة دراستهم، كمتطلب من متطلبات التخرج، لا يجوز للطالب الحصول على الشهادة الجامعية بدونه.

-وضع آليات؛ لتحفيز الطلاب المشاركين في المشروع ماديًا ومعنويًا، مما يكون له مردود جيد نحو زيادة مشاركة الطلاب في هذا المجال.

-إمكانية تعميم مقرر "**تعليم الكبار**" على جميع طلاب كليات التربية، توزع درجاته على: امتحان نظري (٥٠٪)، ومحو أمية عدد من الأفراد (٥٠٪)، وذلك خلال مدة الدراسة بالكلية، على أن يكون المقرر متطلبًا جامعيًا، ولا يضاف للمجموع.

-إمكانية طرح مقرر تحت مسمى: "**حقوق الإنسان وخدمة المجتمع**" يدرس على طلاب جميع الكليات غير التربوية، ينقسم إلى شقين: شق نظري (٥٠٪)، وآخر ميداني (٥٠٪) يوجه للمشاركة في مشروع محو الأمية، على أن يقوم طلاب (**الكليات النظرية**) بفتح فصول لمحو الأمية، وطلاب (**الكليات العملية**) يوجهون لخدمة المشروع كل في تخصصه، على أن يكون المقرر متطلبًا جامعيًا، ولا يضاف للمجموع.

٣- وضع آليات لضمان مشاركة أعضاء هيئة التدريس والمعاونين ماديًا ومعنويًا:

يُعد أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم من أهم العناصر البشرية داخل المنظومة الجامعية، ولهم دور كبير في الارتقاء بدور الجامعة، لاسيما في مكافحة الأمية، كأحد مجالات خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وهذا يتطلب من الجامعة أن تقدم بعض الحوافز المادية والمعنوية للأعضاء المشاركين في

المشروع، مع إيجاد آلية لاعتماد مشاركة أعضاء هيئة التدريس والمعاونين في مجال محو الأمية ضمن آليات الترقي الوظيفي، وذلك عند مشاركتهم في الآتي:

-تخصيص جزء من وقت المحاضرات – في المقررات الدراسية التي تسمح بذلك– لمناقشة قضية الأمية وخطورتها مع الطلاب، لزيادة وعيهم، وحثهم على المشاركة في مشروعات محو الأمية.

-المشاركة في القوافل التنموية، وأنشطة محو الأمية التي تنظمها الكلية أو الجامعة.

-تنمية المهارات التدريسية للطلاب من خلال المشاركة في برامج تدريب وتأهيل معلم الكبار لطلاب الجامعة.

-مساعدة الطلاب في التغلب على المشكلات التي تواجههم، برفعها للمختصين لحلها.

٤– تعميم تدريس مقرر "تعليم وتعلم الكبار" على جميع طلاب كليات التربية:

أشارت الدراسة الميدانية أن هذا المقرر مطبق على بعض كليات التربية، دون البعض الآخر، كما أفادت الإحصائيات أن الجامعات التي يطبق فيها هذا المقرر، كان نسبة إنجازها في مجال محو الأمية، أكبر من الجامعات التي لا يطبق فيها هذا المقرر؛ لذا لابد من تعميم هذا المقرر على جميع طلاب كليات التربية بمصر، وذلك؛ لتحقيق الغايات التالية:

–زيادة وعي طلاب الجامعات بقضية الأمية، وخطورتها على مستقبل التنمية بمصر.

–تحفيز الطلاب للمشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية بفتح فصول لمحو أمية الكبار.

–إكساب الطلاب مهارات التدريس الفعال للكبار.

-التدريب الميداني أثناء فترة دراسة الطلاب، مما يزيد من خبرتهم في هذا المجال.

٦- توفير التدريب والدعم المستمرين للطلاب أثناء فترة الدراسة:

تعد برامج تدريب طلاب الجامعات بالكليات والتخصصات المختلفة، لإعدادهم كمعلمين للكبار، ذات أهمية كبرى؛ لإكساب الطالب المعلم الكفايات المهنية اللازمة لفتح فصول لمحو أمية الكبار، ومن أبرز الموضوعات التي يجب أن يتم تدريب الطلاب عليها، ما يلي:

-كيفية جذب الأميين للالتحاق بفصول محو الأمية.

-تعرف خصائص الكبار الاجتماعية، والنفسية، والجسمية.

-فهم دوافع التعلم لدى الكبار.

-طرق وإستراتيجيات تعليم وتعلم الكبار.

-التدريب على آليات ومهارات التواصل الفعال مع الكبار.

-مهارات التواصل الفعال مع الدارسين الكبار.

-إعداد وسائل تعليمية بسيطة من البيئة المحلية.

-معوقات تعليم وتعلم الكبار.

-أساليب التقويم الحديثة في تعليم وتعلم الكبار.

ثانيًا: تشكيل لجان تنسيقية وتنفيذية لمشروع الجامعات في محو الأمية:

لتنفيذ أهداف وخطط مشروع مشاركة الجامعات في المشروع القومي لمحو الأمية، كان لابد من تشكيل لجان تنسيقية على مستوى كل تنظيم إداري: "على مستوى المجلس الأعلى للجامعات، وعلى مستوى الجامعات، وعلى مستوى الكليات والمعاهد العليا"، تقوم هذه اللجان بالإشراف على تنفيذ المشروع كل في نطاقه، وفق رؤية شاملة ومشتركة؛ لتحقيق أفضل النتائج على أرض الواقع، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل توضيحي رقم (٢)

اللجان التنسيقية لمحو الأمية على مستوى (المجلس الأعلى للجامعات / الجامعات / الكليات)

لتفعيل مشاركة الجامعات في المشروع القومي لمحو الأمية

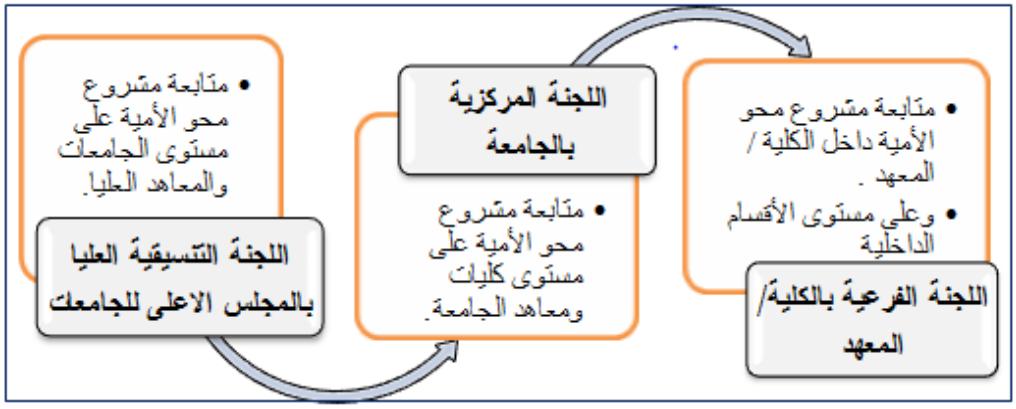

المصدر: الشكل التوضيحي من إعداد الباحث.

من الشكل السابق يتضح وجود ترابط، وتكامل، وتنسيق بين اللجان الثلاث المشرفة على تنفيذ مشروع مشاركة طلاب الجامعات في المشروع القومي لمحو الأمية، حيث تبدأ هذه اللجان، باللجنة التنسيقية العليا على مستوى المجلس الأعلى للجامعات، ثم اللجنة المركزية داخل كل جامعة، وأخيرًا اللجنة الفرعية على مستوى الكلية أو المعهد. ويمكن تناول هذه اللجان بشيء من التفصيل على النحو التالي:

١- اللجنة التنسيقية العليا لمحو الأمية بالمجلس الأعلى للجامعات:

يتم تشكيل لجنة تنسيقية عليا؛ لمتابعة مشروع محو الأمية بالجامعات، تحت رعاية "**وزير التعليم العالي والبحث العملي**"، وتحت إشراف مباشر من "**أمين عام المجلس الأعلى للجامعات**"، ويشترك في عضويتها كل من: "نواب رؤساء الجامعات لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ورئيس الهيئة العامة لتعليم الكبار، ويتم اختيار رئيس لها من ذوي التخصص والخبرات في هذا

المجال، كما يعين لها مقرر من المجلس الأعلى للجامعات. **ومن أبرز مهام ومسؤوليات هذه اللجنة، ما يلي:**

-إدراج محو الأمية ضمن مشروعات خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات المصرية.

-وضع الخطط والإستراتيجيات والبرامج التي يجب أن تتبناها الجامعات في مجال مكافحة الأمية.

-وضع الآليات المناسبة لتدريب كوادر من المدربين من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لتدريب الطلاب للعمل كمعلمين لمحو الأمية.

-وضع الآليات المناسبة لتدريب طلاب الجامعات للعمل في مجال محو الأمية.

-اقتراح الآليات والضوابط والحوافز التي يجب أن تقدمها الجامعات لضمان مشاركة الطلاب في المشروع.

-وضع الحوافز المناسبة للطلاب المتميزين في المشروع.

-إصدار تقرير ربع سنوي، عقب نهاية كل دورة امتحانية؛ لتقييم جهود الجامعات والكليات، وتجميعها في "تقرير سنوي" يصدر عن المجلس.

-تخصيص جائزة سنوية على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد المتميزة في الإنجاز.

٢- اللجنة المركزية لمتابعة مشروع محو الأمية على مستوى كل جامعة:

يتم تشكيل لجنة مركزية للمشروع بكل جامعة، يكون رئيسها: **نائب رئيس الجامعة لشئون خدنة المجتمع وتنمية البيئة**، ولها مقرر، ومنسق، وعضوية كل من: "وكلاء الكليات لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، أو ممثلين عنهم، ومدير مركز/ وحدة تعليم الكبار بالجامعة".

مهام اللجنة المركزية بالجامعة:

تتعدد المهام والمسؤوليات التي يمكن أن تقوم بها اللجنة المركزية بالجامعة، والتي من أبرزها ما يلي:

-التنسيق مع اللجنة المركزية، والهيئة العامة لتعليم الكبار حول آليات تنفيذ المشروع.

-إدراج مشروع محو الأمية ضمن الخطة الإستراتيجية للجامعة كموضوع رئيس ينبغي العمل فيه.

-إعداد تقرير ربع سنوي، عقب كل دورة امتحانية، عن إنجاز الجامعة بكلياتها، يرفع إلى اللجنة المركزية بالمجلس الأعلى للجامعات.

-البحث عن آليات ومصادر لتحفيز الطلاب المشاركين ماديًا ومعنويًا، كإعفائهم من مصروفات المدينة الجامعية، أو تخصيص درجات محددة من أعمال السنة، أو ضمن التدريب الميداني.

-عقد ندوات بالكليات والمعاهد لتوعية الطلاب وتحفيزهم للمشاركة في مشروع محو الأمية.

-تأهيل وتدريب طلاب الجامعة للعمل كمعلمين لمحو الأمية.

-تسهيل تسجيل الطلاب في المشروع بالتنسيق مع الهيئة العامة لتعليم الكبار.

-تسهيل إجراءات فتح فصول محو الأمية للطلاب بمحيطهم السكني، بالتنسيق مع الهيئة.

-حصر أعداد العاملين الأميين بالجامعة ومقراتها الإدارية؛ تمهيدًا لفتح فصول لمحو أميتهم داخل الجامعة بمشاركة الطلاب.

-تقديم الدعم الفني للطلاب المشاركين أثناء التنفيذ.

-إعداد مسابقات بين الكليات، وتوفير حوافز مادية وعينية للكليات التي تحقق إنجازًا أعلى.

-التواصل والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني؛ لتوفير حوافز لطلاب الجامعة لزيادة فعاليتهم وذلك لمن يحقق إنجازًا أعلى.

-ممارسة الدور الإعلامي المناسب للمشروع من خلال إنشاء صفحة خاصة بالمشروع على مواقع التواصل الاجتماعي، بالتنسيق مع المركز الإعلامي بكل جامعة، بالإضافة إلى الإعلان عنه على الصفحة الرسمية للجامعة.

٣- اللجنة الفرعية لمحو الأمية على مستوى كل كلية/ معهد:

يتم تشكيل لجنة فرعية للمشروع بكل كلية أو معهد، يكون رئيسها: **وكيل الكلية أو المعهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة**، ويتم اختيار أعضائها من المتخصصين والمهتمين من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، ومن ضمن مهامها ما يلي:

-التنسيق مع اللجنة المركزية لمحو الأمية بالجامعة حول آليات تنفيذ المشروع.

-إعداد تقرير ربع سنوي عقب كل دورة امتحانية عن المشروع داخل الكلية/ المعهد، يرفع إلى اللجنة المركزية بالجامعة.

-عقد ندوات؛ لتوعية الطلاب وتحفيزهم للمشاركة في المشروع .

-التنسيق مع الأسر الطلابية؛ لدعم المشروع ضمن أنشطتها الجامعية.

-حصر أعداد العاملين الأميين بالكلية أو المعهد، وإلحاقهم بفصول لمحو أميتهم داخل الكلية أو المعهد.

-توفير الأماكن والتجهيزات اللازمة لتدريب الطلاب بالتنسيق مع اللجنة المركزية بالجامعية.

-التواصل مع الطلاب بخصوص فتح الفصول، وآليات العمل، والتواصل مع الهيئة.

-إعداد دليل استرشادي للطلاب بالتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، تُوضح فيه خطوات المشاركة في المشروع، والحوافز المقدمة من الجامعة والهيئة .. إلخ.

-إنشاء موقع الكتروني للوحدة مستقل بداخل الموقع الرسمي للكلية، يختص بالمشروع، مع وجود وسيلة اتصال مع الطلاب للرد على جميع استفساراتهم، ومعاونتهم.

-التواصل المستمر مع منسقي الهيئة العامة لتعليم الكبار؛ لتذليل كافة الصعوبات التي تواجه الطلاب أثناء العمل بالمشروع.

-بحث إمكانية استثمار جزء قصير ومحدد في بدايات المحاضرات، بالتنسيق مع أعضاء هيئة التدريس؛ لتوعية الطلاب وتحفيزهم للمشاركة.

ثالثًا: إنشاء مراكز لتعليم الكبار بجميع الجامعات المصرية:

على غرار مراكز تعليم الكبار التي تم إنشاؤها بجامعات: **عين شمس، والمنوفية، وأسيوط**"، وتنفيذًا لتوصية المجلس الأعلى للجامعات عام ٢٠١٦، فإنه يجب إنشاء مركز لتعليم الكبار بكل جامعة، يقوم بنفس المهام التي تقوم بها مراكز هذه الجامعات، مما يساعد على تعزيز دور الجامعة في المشروع القومي لمحو الأمية.

•مهام ومسئوليات مراكز تعليم الكبار بالجامعات:

-التواصل مع منسقي المشروع بالكليات المختلفة، ومتابعة ما يطرأ من مستجدات؛ لعرضها على اللجنة المركزية بالجامعة.

-إعداد خطة سنوية للدورات التدريبية، الخاصة بتأهيل طلاب الكليات للعمل والمشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية.

-إعداد خطة دورية؛ لمتابعة المشروع بالكليات المعنية، والتواصل مع المنسقين.

-تنظيم برامج زيارات للكليات، لعقد ندوات مع الطلاب المشاركين في المشروع وتحفيز غير المشاركين.

-التنسيق مع اللجنة المركزية بالجامعة على تخصيص حوافز مادية وعينية للطلاب المتميزين بالمشروع.

-إعداد تقرير دوري شامل عن إنجاز الكليات المشاركة، عقب كل دورة امتحانية؛ تمهيدًا لمناقشته في اجتماعات اللجنة المركزية بالجامعة.

رابعًا: إنشاء وحدات لمحو الأمية وتعليم الكبار بالكليات والمعاهد العليا:

تقوم هذه الوحدات بالمهام نفسها التي يقوم بها مركز تعليم الكبار بالجامعة، ولكن على مستوى الكلية أو المعهد، حيث تمثل هذه الوحدة القناة المباشرة للتواصل مع الطلاب، ويعين لها مديرٌ من أعضاء هيئة التدريس المهتمين بالقضية، ومن ذوي التخصص، ومن المفضل أن يتم التنسيق مع الهيئة العامة لتعليم الكبار؛ من أجل تواجد موظف من الهيئة بصفة مستمرة داخل الوحدة؛ للرد على أسئلة واستفسارات الطلاب الخاصة بالواقع الميداني.

•ومن أبرز المهام التي يمكن أن تقوم بها الوحدة، ما يلي:

-التواصل مع منسقي المشروع بالأقسام المختلفة داخل الكلية أو المعهد؛ لمتابعة ما يطرأ من مستجدات؛ تمهيدًا لعرضها على اللجنة الفرعية بالكلية.

-إعداد خطة سنوية للدورات التدريبية لطلاب الكلية، وذلك بالتنسيق مع مركز تعليم الكبار بالجامعة؛ لتأهيل طلاب الكلية للعمل والمشاركة في المشروع.

-إعداد خطة دورية لمتابعة المشروع بالكليات المعنية، والتواصل مع منسقي الأقسام.

-التنسيق مع اللجنة الفرعية بالكلية على تخصيص حوافز مادية وعينية للطلاب المشاركين والمتميزين بالمشروع.

-إعداد تقرير دوري شامل عن مشاركة كل قسم من أقسام الكلية، عقب كل دورة امتحانية، وعرضه على اللجنة الفرعية بالكلية.

-التنسيق مع الأقسام؛ لعقد ندوات لتوعية طلاب الشعب المختلفة بأهمية المشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية.

-تسهيل فتح فصول لمحو الأمية داخل الجامعة وخارجها بالتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار.

-المشاركة في الإشراف الفني، والمتابعة، والتقييم للفصول بالتعاون مع الهيئة.

-التنسيق مع الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني؛ لإيجاد مشروعات مشتركة لدمج الطلاب في برامج محو الأمية.

-التعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار في عقد ورش عمل، وندوات مع القادة الطبيعيين في المجتمع المستهدف (كبار العائلات – المسئولين– رؤساء الأحياء) للتوعية والحشد لمحو الأمية.

خامسًا: تدعيم الشراكة والتعاون بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار:

تفعيلاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ بشأن محو الأمية، الذي ينص على المسؤولية المشتركة بين الهيئة ومؤسسات الدولة تجاه قضية الأمية؛ مما يحتم على "**تشجيع التعاون بين الهيئة والجامعات المصرية في مواجهة الأمية**"، وذلك؛ لتكامل الجهود، والإفادة من الخبرات، ووضع رؤية موحدة تتسق وأهداف الخطة الإستراتيجية للهيئة العامة لتعليم الكبار، والاستفادة من هذا التعاون في رسم خطة للشراكة، ووضع حلول واقعية للمشكلات والتحديات التي تواجه

المجتمع الجامعي أثناء المشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

-التنسيق لوضع خطة واضحة؛ لمشاركة الجامعات في المشروع القومي لمحو الأمية.

-التوافق على سياسات مشتركة؛ لإعداد وتأهيل معلم الكبار داخل كليات التربية، بالتنسيق مع الهيئة العامة لتعليم الكبار.

-الاستفادة من كليات التربية في وضع إستراتيجية؛ لإعداد وتأهيل معلمي الكبار، وتقديم الدعم المستمر للمعلمين أثناء الخدمة.

-إعداد البحوث والدراسات العلمية التي تعالج قضايا ومشكلات محو الأمية.

-الاستفادة من إمكانات الهيئة في تمكين طلاب كليات التربية من ممارسة التدريب الميداني بفصول تعليم الكبار بالهيئة، بإشراف مشترك بين كليات التربية والهيئة العامة لتعليم الكبار.

-تواجد منسقين دائمين من الهيئة بمقرات الجامعات والكليات؛ لتسهيل إجراءات فتح فصول محو الأمية.

❖متطلبات تنفيذ الرؤية المستقبلية:

هناك العديد من المتطلبات الواجب توافرها من أجل ضمان تنفيذ الرؤية المستقبلية؛ لتفعيل دور الجامعات في مكافحة الأمية، تتمثل أبرز هذه المتطلبات في الآتي:

١.توافر إرادة سياسية، وقيادة حكيمة تؤمن بأهمية التغيير والتطوير، وأهمية دور الجامعات في النهوض بالمجتمع المصري من خلال مشاركتها في مكافحة الأمية بمصر.

٢.توفير الدعم المالي والتأييد من قبل القيادات العليا، ووجود قيادات واعية في منظومة الجامعات المصرية تقدر أهمية المشاركة في خدمة المجتمع، وبخاصة مجال مكافحة الأمية، والعمل على تفعيل هذا الدور.

٣.تحديد مصادر بديلة؛ لتمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار، والعمل على توفير الموارد والإمكانات اللازمة؛ لمشاركة طلاب كافة الجامعات في المشروع القومي لمحو الأمية.

٤.عقد مؤتمر قومي لدور الجامعات في مكافحة الأمية بمصر؛ لبلورة هذه الرؤية، ونقلها من حيز التنظير إلى حيز التطبيق، ووضع خطة لتنفيذها وفق إجراءات واضحة.

٥.تبني خطة واضحة ومحددة لتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال محو الأمية، وتنمية قدرات المعلمين وطلاب الجامعات في هذا المجال؛ للتغلب على معوقات الزمان والمكان، وذلك وفق خطط زمنية متدرجة التطبيق.

٦.توفير برامج تدريبية، وبرامج للتنمية المهنية، تهدف إلى تحقيق التنمية المهنية المستدامة للعناصر البشرية المشاركة في مشروع محو الأمية بالجامعات: "طلاب، وإداريين، وفنيين، وقيادات، ومشرفين .. إلخ".

٧.الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال مشاركة الجامعات في حملات محو الأمية.

٨.تحديث عمليات الإدارة على جميع المستويات، بحيث تركز دومًا على معايير الإدارة الرشيدة "الشفافية، والمساءلة، والرقابة، والديمقراطية، والكفاءة".

٩.تبنـي اللامركزيـة فـي إدارة مشـروع محـو الأميـة بالجامعـات، وتفعيـل الشراكة بينها وبين الأطراف المجتمعية الأخرى: "الهيئة العامة لتعليم الكبار، المجتمع المدني، أولياء أمور الطلاب"، في عمليات الارتقاء بالعملية التعليمية.

١٠. تحديث القوانين، واللوائح المرتبطة بالجامعات المصرية، بما يتيح مسايرة التطورات المجتمعية المحلية والعالمية.

١١. اتخاذ الإجراءات التي تضمن مشاركة الطلاب في المشروع القومي لمحو الأمية خلال فترة الدراسة الجامعية.

❖معوقات تنفيذ الرؤية المستقبلية، وآليات التغلب عليها:

لا شك أن هناك بعض المعوقات المحتملة التي يمكن أن تحد من فاعلية الرؤية المستقبلية، أو تعوق تحقيقها، وهذه المعوقات قد تنشأ نتيجة وجود قصور في التخطيط، أو التنفيذ، أو التمويل، أو الإدارة، أو بسبب وقوع بعض الأزمات غير المتوقعة، ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي:

١.ضعف روح المبادأة والابتكار والإبداع، والقدرة على تحمل المسؤولية، فضلاً عن مقاومة التجديد والتطوير لدى فئة من المسؤولين.

٢.ضعف الحماس لدى كثير من أعضاء المجتمع الجامعي بأهمية دور الجامعات في مكافحة الأمية.

٣.قلة المخصصات المالية المرصودة في الموازنة العامة للدولة للتعليم بصفة عامة، ولمشروعات محو الأمية وتعليم الكبار بصفة خاصة.

٤.سيادة مبدأ العمل الفردي بين الجامعات، وغياب العمل بروح الفريق لدى المسؤولين.

٥.ضعف التنسيق في وضع السياسات والخطط التي توجه لتحقيق الأهداف التي يتطلبها المشروع القومي لمحو الأمية.

٦.التهاون بشأن مخاطر المشكلات الداخلية والخارجية التي تعيق عملية اتخاذ القرار، وتنفيذ المبادرات.

٧.سيادة نمط التنظيم الهرمي في الإدارة، القائم على المركزية المفرطة، مع غياب الرؤية الكلية.

ويمكن التغلب على المعوقات المتوقعة أمام تنفيذ التصور المستقبلي، من خلال بعض الآليات التنفيذية التالية:

١.الاهتمام بنشر ثقافة التخطيط للتغيير، وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة في المشروع القومي لمحو الأمية من أجل النهوض المجتمعي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢.تحديث القوانين واللوائح الخاصة بالجامعات المصرية، بحيث تراعي ضمان المشاركة الفعالة في المشروع القومي لمحو الأمية.

٣.التوسع في تبني الأنماط الحديثة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، مثل: (التعليم عن بعد، والتعلم الإلكتروني)، والتي من الممكن أن تعالج الكثير من مشكلات عزوف الطلاب عن فتح فصول محو الأمية، وكذلك معالجة مشكلة ضعف إقبال الأميين على الالتحاق بالفصول، بسبب عاملي الزمان والمكان.

٤.تبني الآليات الحديثة القائمة على أسلوب فريق العمل من أجل دعم العمل الجماعي.

٥.تبني آليات غير تقليدية؛ لتحفيز الطلاب للمشاركة في مشروع محو الأمية، ومساعدتهم على الابتكار، والإبداع في هذا المجال.

٦.تبني نظام جديد للحوافز والترقي لدى أعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة، يشجع على المشاركة، والإبداع، والابتكار.

٧.انتهاج معايير موضوعية؛ لاختيار القيادات الإشرافية، والتنفيذية لمشروعات محو الأمية بالجامعات.

٨.تفعيل الشراكة بين الجامعات والهيئة العامة لتعليم الكبار في التخطيط للمشروع، والتنفيذ، والتقويم.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. **ابن منظور** (دت): معجم لسان العرب، القاهرة، دار المعارف.

٢. **إحسان عمر محمد سعيد أحمد الحديثي** (٢٠١٢): مساهمة طلبة كليات التربية في الجامعات العراقية في محو الأمية وتعليم الكبار في العراق "طلبة علوم القرآن والتربية الإسلامية إنموذجًا، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد (٣٥).

٣. **أحمد غالب الهبوب (٢٠١٣)**: تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات اليمنية في مكافحة الأمية في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة، المؤتمر السنوي الحادي عشر لمركز تعليم الكبار جامعة عين شمس: الارتقاء بتعليم الكبار في الوطن العربي وصولاً لمجتمع المعرفة، القاهرة، في الفترة من ٢٧- ٢٩ أبريل.

٤. **أحمد فاروق محمد صالح** (٢٠٠٤): "الممارسة العامة وتنمية اتجاهات الفتاة الجامعية نحو المشاركة في برامج محو الأمية: دراسة مطبقة على ريف محافظة الفيوم، متاح على الموقع التالي: http://fayoum.edu.eg/SocialWork/FieldsofSocialWork/pdf/DrAhmed9.pdf

٥. **أنيس منصور** (٢٠١٠): أكثر من رأي، القاهرة، نهضة مصر.

٦. **جمهورية مصر العربية** (١٩٩٩): القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١، بشأن محو الأمية وتعليم الكبار، ط٦، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

٧. **جمهورية مصر العربية** (٢٠١٤): دستور جمهورية مصر العربية بآخر تعديلاته، المادة (٢٥)، القاهرة، مجلس الشورى.

٨. **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** (٢٠١٧): الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة.

٩. **داليا حافظ شفيق المنهراوي** (٢٠١٥): دور الجامعة في تمكين طلابها من المشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.

١٠. **روبرت إيمرسون وآخرون** (٢٠١٠): البحث الميداني الإثنوجرافي في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، القاهرة، المركز القومي للترجمة.

١١.**سامي نصار** (٢٠١٧): معجم مصطلحات تعليم الكبار، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ٢٠١٧.
١٢.**سعيد إسماعيل علي** (١٩٩١): الأمية في الوطن العربي: "الوضع الراهن وتحديات المستقبل"، عمان، الأردن.
١٣.**السيد مسعد، ووفاء زعتر** (٢٠١٤): تعريب وتمصير التجربة الكوبية في مجال محو الأمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز تعليم الكبار جامعة عين شمس: تقويم تجارب تعليم الكبار في الوطن العربي.
١٤.**صلاح الدين خضر وآخرون** (٢٠٠٩): فعالية برنامج تربوي مقترح لإكساب طلاب الجامعات المهارات التدريسية اللازمة وتأهيلهم للعمل كمعلمين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، المؤتمر السنوي السابع لمركز تعليم الكبار جامعة عين شمس: "إدارة تعليم الكبار في الوطن العربي.
١٥.**طارق عبد الرؤوف عامر** (٢٠٠٦): الدراسات المستقبلية، مفهومها- أساليبها- أهدافها، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع.
١٦.**عارف محمد محيي الدين** (٢٠١٤): دور جامعة إب في محو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية اليمنية، المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز تعليم الكبار جامعة عين شمس: تقويم تجارب تعليم الكبار في الوطن العربي، القاهرة، الفترة من ١٤- ١٧ أبريل ٢٠١٤.
١٧.**عائشة عباس وآخرون** (٢٠١٨): أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق، برلين، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
١٨.**عبد العزيز القوصي** (١٩٧٨): دور الجامعات في تعليم الكبار، مؤتمر دور الجامعات في تعليم الكبار "بحوث ودراسات"، القاهرة، المركز الدولي للتعليم الوظيفي لتعليم الكبار في العالم العربي، سرس الليان.
١٩.**عبد العزيز سليمان** (١٩٧٩): رسالة وأهداف التعليم الجامعي في عالم متغير، مؤتمر دور الجامعات في تعليم الكبار "بحوث ودراسات"، القاهرة، المركز الدولي للتعليم الوظيفي لتعليم الكبار في العالم العربي سرس الليان.

٢٠.**عبد العزيز عبد الهادي الطويل** (١٩٩٩): تطوير دور الجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار: دراسة تقويمية، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
٢١.**عبد الله بيومي** (٢٠٠٠): تقويم الوضع الحالي لمحو الأمية "الجهات: "العقبات – التنسيق"، القاهرة، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
٢٢.**عبد الله بيومي وآخرون** (٢٠١٣): تقويم دور كليات التربية في مواجهة مشكلة الأمية بمصر، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، العدد (١٤)، القاهرة، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.
٢٣.**عبد الهادي الجوهري** (١٩٨٣): قاموس علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.
٢٤.**غادة السيد السيد** (٢٠٠٤): دور الجامعة في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلابها، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أسيوط.
٢٥.**فاطمة مصطفى خليل عياد** (٢٠١٨): الدور المجتمعي للجامعة في تلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع المصري، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.
٢٦.**القانون رقم (٤٩)، لسنة ١٩٧٢**، اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في ج.م.ع، ط ١٧ المعدلة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٢.
٢٧.**قرار رئيس مجلس الوزراء** رقم (١١٤٢) لسنة ١٩٨٨، بشأن استحداث منصب نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
٢٨.**قرار رئيس مجلس الوزراء** رقم (٧٨٠) لسنة ١٩٨٨، بشأن استحداث منصب (نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
٢٩.**مجمع اللغة العربية** (٢٠٠٤): المعجم الوسيط، ط٤، القاهرة، مجمع اللغة العربية.
٣٠.**محسن محمد صالح** (٢٠٠٨): النهوض الماليزي "قراءة في الخلفيات والتطور الاقتصادي"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (١٣٦)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٣١.**محمد الهادي عفيفي** (١٩٧٩): الجامعات وتنمية المجتمعات المحلية في إطار التنمية الشاملة، مؤتمر دور الجامعات في تعليم الكبار "بحوث ودراسات"، القاهرة، المركز الدولي للتعليم الوظيفي لتعليم الكبار في العالم العربي، سرس الليان.

٣٢.**محمد بن أبي بكر الرازي** (٢٠٠٤): مختار الصحاح، ترتيب: محمود خاطر، القاهرة، دار مصر للطباعة ودار الحديث بالأزهر.

٣٣.**محمد جاد الرب عبد الله** (١٩٩٩): دور الجامعة في مجالات تعليم الكبار "دراسة ميدانية على جامعة جنوب الوادي"، مجلة كلية التربية جامعة أسوان، العدد (١٣)، ديسمبر.

٣٤.**محمود حسن** (٢٠١٣): المنهج الإثنوغرافي أولوية مقترحة في تشخيص المشهد التربوي وتطويره، المؤتمر العلمي الثاني للجامعة الإسلامية بغزة، بعنوان: "أولويات البحث العلمي في فلسطين"، مارس.

٣٥.**محمود علم الدين** (٢٠٠٣): دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة "الرؤية والأدوات"، مجلة النيل البيئة والمجتمع، العدد (٨٣)، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات.

٣٦.**محيا زيتون** (٢٠٠٥): التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٣٧.**مديحة فخري محمود محمد** (٢٠٠٢): دور جامعة حلوان في التخطيط لبناء برامج لمحو الأمية الوظيفية للإناث بمنطقة حلوان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة حلوان.

٣٨.**مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار** بالهيئة العامة لتعليم الكبار: بيان بأعداد الأميين ونسبتهم في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر حتى١/ ٧/ ٢٠١٧.

٣٩.**مصطفى النشار** (٢٠١٨): مصر وإعادة البناء الحضاري، القاهرة، روابط للنشر وتقنية المعلومات.

٤٠.**منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "يونسكو"** (٢٠٠٠): تقرير عن التربية عام ٢٠٠٠، القاهرة.

٤١.**منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"**(٢٠٠٩): حالة وتطور تعلم وتعليم الكبار في الدول العربية "تقرير توليفي إقليمي"، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

٤٢.**المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** (٢٠٠٠): من قضايا محو الأمية وتعليم الكبار، مجلة تعليم الجماهير، العدد (٤٧)، تونس.

٤٣.**المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** (٢٠٠١): إستراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي، تونس.

٤٤.**نبيل أحمد عامر صبيح** (١٩٧٨): الدراسات الجامعية في التعليم غير النظامي: "دراسة مقارنة، مؤتمر: دور الجامعات في تعليم الكبار "بحوث ودراسات"، القاهرة، المركز الدولي للتعليم الوظيفي لتعليم الكبار في العالم العربي سرس الليان.

٤٥.**نبيل عامر** (١٩٧٨): التجربة الكوبية في محو الأمية وتعليم الكبار، مجلة تعليم الجماهير، العدد (١١)، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٤٦.**نهلة جمال محمد** (٢٠١٨): الجامعة وتعليم الكبار، القاهرة، دار النخبة.

٤٧.**هدى حسن حسن** (٢٠٠٦): جهود الجامعات المصرية في مجال محو الأمية: "دراسة تحليلية"، المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي : الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين "الواقع والرؤى"، القاهرة، في الفترة من ٢٦-٢٧ نوفمبر.

٤٨.**هوان سوو شياو** (٢٠٠١): التعليم الصيني" "الإصلاح والابتكار والتجديد"، ترجمة: فريدة وانغ فو، الصين، دار النشر الصينية عبر القارات.

٤٩.**هيا بنت سعد الرواف** (٢٠٠٨): دور الجامعات في القضاء على الأمية على ضوء خبرات بعض الدول، المؤتمر السنوي السادس، لمركز تعليم الكبار جامعة عين شمس: "تطوير برامج ومناهج تعليم الكبار في ضوء الجودة"، القاهرة.

٥٠.**الهيئة العامة لتعليم الكبار** (٢٠١٤): الخطة الإستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار ٢٠١٤-٢٠٣٠، القاهرة.

٥١.**الهيئة العامة لتعليم الكبار** (٢٠١٥): تعليمات منظمة للعملية التعليمية بمحافظات (بورسعيد، السويس، الإسماعيلية).

٥٢.**الهيئة العامة لتعليم الكبار** (٢٠١٦): بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة لتعليم الكبار والمجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، إدارة العلاقات العامة والإعلام بالهيئة.

٥٣.**الهيئة العامة لتعليم الكبار** (٢٠١٨): التعليمات المالية المنظمة للعملية التعليمية بفصول الهيئة.

٥٤.**الهيئة العامة لتعليم الكبار** (٢٠١٨): مجلة التعليم للجميع، العدد (٦)، القاهرة، يونيو.

٥٥.**الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار** (١٩٩٦): مؤتمر الجامعات المصرية "نحو استراتيجية جديدة للجامعات في الحملة القومية لمحو الأمية"، القاهرة، ٨ مايو.

٥٦.**وليم جريفيث** (١٩٧٨): دور الجامعات في تعليم الكبار: "الخبرة الأمريكية"، مؤتمر: دور الجامعات في تعليم الكبار "بحوث ودراسات"، القاهرة، المركز الدولي للتعليم الوظيفي لتعليم الكبار في العالم العربي سرس الليان.

٥٧.**يوسف ذياب عواد** (٢٠١٠): دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، رام الله، جامعة القدس المفتوحة.

٥٨.**اليونسكو** (٢٠١١): استعراض التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجال محو الأمية الأسرية، هامبورج، معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

59. **Christopher Snowden** (2011): The Role of Universities in Influencing ,Tomorrow's Economy – Graduate Employability, National Conference, Graduate Employability, Going Beyond the BA, 30th March, University of Surrey, UK.

60. **Claudi Tamasaaia and Marylou Lennon** (2007): Adult Education in America a first look at results from the Adult education program and learner surveys, (USA, the center for global assessment Princeton).

61. **Giampietro Gobo and Andrea Malle** (2008): Doing Ethnography, Sage Publication, USA.

62. **Madhavi Joshi et al** (2007): Sustainable Development: An Introduction, vol.(1), Centre for Environment Education, The South Asia Youth Environment Network, Secretariat and Swiss Agency for Development & Cooperation, Gujarat, India.

63. **UNESCO** (1997): Universities and the Future of Adult learning, Germany, UNESCO Institute for Education.

64. **UNESCO** (2012): Community Learning Centers, Asia Pacific Regional Conference report, Thailand.

65. **United Nations** (2008): Measuring Sustainable Development, Report of the Joint UNECE/OECD/Eurostat Working Group on Statistics for Sustainable Development, New York and Geneva.